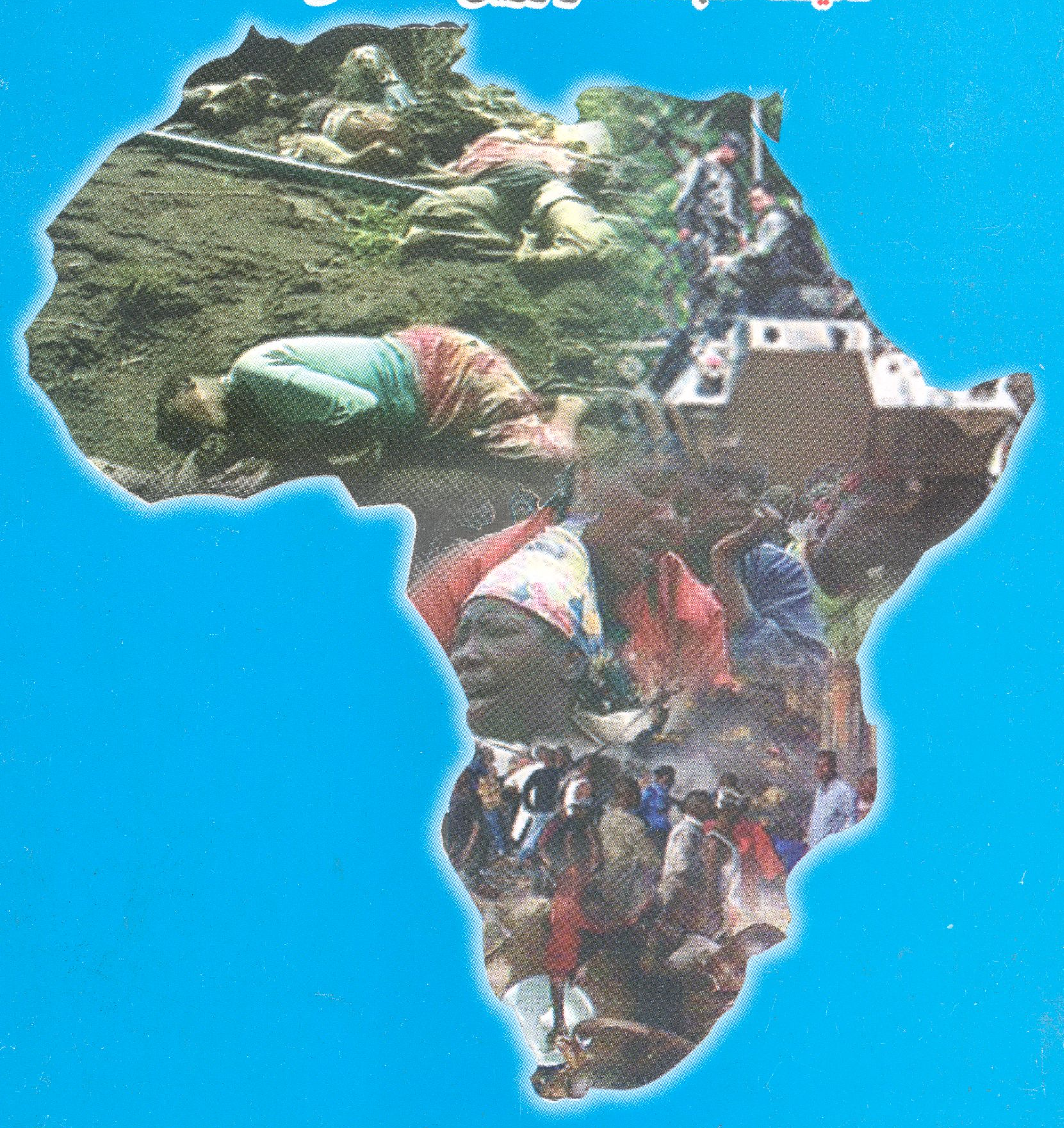
النزاعات فى القارة الأفريقية

إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت !!

تأليف عبد القادر رزيق المخادمى



دار الفجر للنشر والتوزيع

النزاعات فى القارة الإفريقية
إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت !!!

النـــزاعات في القارة الأفريقية

انكســـار دائم أم انحسار مؤقت !!

Les conflis au continent africain
échec permanent ou repli temporaire!!

تأليـــف

عبدالقادر رزيـــق المخادمـــي

دار الفجر للنشر والتوزيـــع

2005

النزاعات فى القارة الإفريقية
إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت !!!

تأليف

عبد القادر رزيق المخادمي

حقوق النشر
الطبعة الأولي 2005 م

رقم الإيداع
٣٤١٦ / ٢٠٠٥
I.S.B.N
977 - 358 - 087 - 3

دار الفجر للنشر و التوزيع
4 شارع هاشم الأشقر – النزهة الجديدة – القاهرة
ت : 6246252 (00202) ف : 6246265 (00202)

إهـــداء

إلى روح شهيد حركة التحرر الوطني الافريقية المغتال.. باتريس لومومبا أول رئيس وزراء للكونغو.



صورة نادرة للشهيد المغتال باتريس لومومبا مع أبنائه

المحتوى

المقدمة 14

الفصل الأول

إفريقيا.. التاريخ ..والجغرافيا

تمهيد 21

المبحث الأول

شكل الدولة في إفريقيا 35

المبحث الثاني

أهمية العاصمة في إفريقيا 37

المبحث الثالث

توزيع السكان في إفريقيا 43

الفصل الثاني

النضال في المستعمرات الإفريقية

تمهيد 59

المبحث الأول

الاستعمار البريطاني 61

المبحث الثاني

الاستعمار الفرنسي 66

المبحث الثالث

الاستعمار البلجيكي والبرتغالي والإسباني 72

المطلب الأول

الاستعمار البلجيكي في الكونغو 73

المطلب الثاني

الاستعمار البرتغالي والإسباني 76

المبحث الرابع

الإدارة الاستعمارية في ظل الوصاية الدولية 78

المطلب الأول

الوصاية الدولية.. النشأة والتطور 79

المطلب الثاني

الوصاية الدولية وميثاق الأمم المتحدة 82

المطلب الثالث

تطبيقات عملية لنظام الوصاية 84

الفصل الثالث

النزاعات الحدودية في إفريقيا

تمهيد 89

المبحث الأول

الحدود السياسية 93

المبحث الثاني

أنواع الحدود السياسية 95

المطلب الأول

الإيفي في غانا والتوغو 98

المطلب الثاني

أزمة الشعب الصومالي 103

المبحث الثالث

النزاع الحدودي بين الصومال وإثيوبيا 114

المبحث الرابع

النزاع الحدودي بين الصومال وإرتريا 124

المبحث الخامس

جيبوتي بين المطرقة والسندان 137

المبحث السادس

النزاعات العرقية 145

المطلب الأول

خصائص العرقية في إفريقيا 146

المطلب الثاني

الإحساس بالعرقية وآثارها 150

الفرع الأول

قضية بوروندي 150

الفرع الثاني

حالة رواندا 152

الفرع الثالث

مأساة درا فور 155

المبحث السابع

النزاعات الاقتصادية في إفريقيا 160

الفصل الرابع

الآثار السلبية للنزاعات في إفريقيا

تمهيد 165

المبحث الأول

التبعية السياسية 166

المبحث الثاني

التبعية الاقتصادية 173

المبحث الثالث

التبعية الثقافية 177

الفصل الخامس

آليات حلّ النزاعات الدولية

تمهيد 185

المبحث الأول

الطرق الودية لتسوية المنازعات 190

المطلب الأول

الطرق الدبلوماسية 190

الفرع الأول

المفاوضة 191

الفرع الثاني

المساعي الحميدة 191

الفرع الثالث

الوساطة 192

الفرع الرابع

التحقيق 193

الفرع الخامس

التوفيق 195

المطلب الثاني

المنازعات السياسية 197

الفرع الأول

تسوية المنازعات في عهد عصبة الأمم المتحدة 197

الفرع الثاني

تسوية المنازعات في ميثاق الأمم المتحدة 198

المطلب الثالث

الطرق التحكيمية 200

الفرع الأول

ما يجوز عرضه على التحكيم 201

الفرع الثاني

هيئة التحكيم 202

الفرع الثالث

المحكمة الدائمة للتحكيم 202

الفرع الرابع

إجراءات التحكيم 203

الفرع الخامس

قرار التحكيم 204

الفرع السادس

التحكيم الإلزامي 205

الفرع السابع

أمثلة لحالات التحكيم 206

المبحث الثاني

القضاء الدولي 207

المبحث الثالث

دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل التراعات 209

المبحث الرابع

دور منظمة الوحدة الإفريقية في حلّ المنازعات السياسية 212

المبحث الخامس

دور الأمم المتحدة في حل المشكلات الإفريقية 215

المبحث السادس

نشاطات الأمم المتحدة في إفريقيا 217

فصل خاص بالملاحق:

الملحق الأول: الدول الإفريقية........................ 223

الملحق الثاني: وثائق تقسيم الأراضي الصومالية بين الدول الأوروبية الاستعمارية وإثيوبيا 283

1- الاتفاقية الموقعة بين الصوماليين والحكومة البريطانية 285

2- معاهدة بريطانيا وزعماء قبائل الصومال 286

3- اتفاق الحماية البريطانية على منطقة الأوغاد ين 287

4- معاهدة الصداقة والحماية بين فرنسا وزعماء قبائل الصومال الفرنسي...................................... 288

5- معاهدة الحكومة الإيطالية وسلطان بوصاصو، 289

6- الاتفاقية الإيطالية- الحبشية لتحديد الحدود الحبشية مع الصومال الإيطالي 290

7- الاتفاق البريطاني- الفرنسي على تقسيم النفـــوذ في خلـــيج

تاجورا والساحل الصومالي.................................... 292

الملحق الثالث: نصّ اتفاقية الوصاية على إقليم تنجانيقا......... 294

الملحق الرابع: مذكرة رئاسة منظمة الوحدة الإفريقيـــة حـــول
النزاع بين إثيوبيا وإرتريا.................................... 298

الملحق الخامس: بيان وزير الدولة بوزارة الخارجية السودانية أمام
مجلـــس الـــسلم والأمـــن الإفريقـــي حـــول مـــشكلة دار
فور.. 306

الملحق الـــسادس: خطـــة العمـــل الدوليـــة الخاصـــة بـــدار
فور.. 313

المصادر والمراجع 318

المقدمة

بات مؤكدا أن أهم ما خلّفه الاستعمار الأوروبي هو- أزمة الحدود – التي نتجت عن أن الدول التي تمخض عنها الاستعمار نتيجة لتقسيم القارة الإفريقية في أواخر القرن التاسع عشر والتي أصبحت فيما بعد دولا مستقلة هي دول خلقت صناعيا أي لم يكن لها في معظم الحالات وجود قبل الوجود الاستعماري كما أن حدودها مصطنعة لا تتماشى مع الفواصل البشرية أو الجغرافية أو اعتبارات النشاط الاقتصادي، وعليه فقد أدى الخلق المصطنع إلى أن أصبحت الدول الإفريقية تحتوي على مجموعات لغوية وعنصرية ودينية وقبليّة مختلفة لم يجمع بينه في معظم الحالات سوى الحكم (arbitre) الاستعماري مما خلق مشاكل قوية للزعماء القوميين في بناء الأمة أي تحويل الدول المصطنعة من مجرى واقع قانوني إلى حقيقة اجتماعية سياسية تتطابق فيها الأمة معا لدولة مكونة دولة قومية يدين الأفراد فيها بولائهم لها وليس للمجموعات الأولية داخلها وقد أدت الحدود المصطنعة التي فصلت الجماعات المتجانسة عن بعضها إلى خلق مشاكل متعددة حول هذه الحدود مما يقف عقبة في سبيل التعاون والعلاقات الوديّة بين الكثير من الدول الإفريقية كما يفتح الباب على مصراعيه للتدخّل الأجنبي والصراع الدولي وهناك عدة ملاحظات يجب أخذها في الاعتبار عند بحث الحدود في إفريقيا عامة يمكن تلخيص أهمها فيما يأتي:

أولا: أن الحدود الإفريقية تدخل في فرضها الاعتبار الخارجي الخاص بالاستعمار وما فرضه من تقسيمات تحقيقا لمصالح الدولة الاستعمارية بدلا من

الاعتبار الداخلي الخاص بمصالح شعوب تلك المناطق المستعمرة، فالإفريقيون لم يسهموا في الاتفاق على الحدود.

ثانيا: تتميز الحدود في إفريقيا بأنها حدود مصطنعة حيث لاتتبع الظواهر الطبيعية من جبال وأنهار وغيرها، وقد وضعت دون حساب للاعتبارات البشرية أو الاقتصادية أو الجغرافية أو غيرها حيث كان الاعتبار الأساسي هو الصالح الاستعماري.

ثالثا: أن معظم الحدود موجودة على الورق و لم تخط على الطبيعة، بينما الخطية هي أحد أسس ومقومات الحدود السياسية بحيث يمكن تحديد نطاق الاختصاص..الإقليمي للدولة.

والجدير بالملاحظة، أنه حتى سنة (1975م) كانت منطقة إفريقيا الجنوبية بعيدة عن المواجهة(**شرق–غرب**). فحتى ذلك التاريخ كانت المراهنة الإستراتيجية الرئيسية في العالم الثالث تمتد من منطقة شرق المتوسط وحتى الشرق الأقصى، ومع أن السوفييت استطاعوا النفوذ إلى مصر وغينيا وزائير والسودان والصومال إلا أنه لم يكتب لوجودهم في إفريقيا النجاح، فقد أبعدوا عن مصر وانسحبوا من السودان، وأبعدوا عن الصومال وغينيا.

وكانت إفريقيا حتى ذلك التاريخ ساحة مغلقة للنفوذ الغربي (**الأوروبي**) إلى أن انسحب الاستعمار البرتغالي من منطقة إفريقيا الجنوبية، وتغيّر نظام الحكم (arbitre) في إثيوبيا فبرزت فرص استغلها الاتحاد السوفيتي(سابقا)بجرأة وبالتعاون مع الكوبيين لخلق وضع جديد لاسيما من الناحية العسكرية في أنغولا وموزمبيق الأمر الذي زاد من قلق وانشغال

الأمريكان الذين بدأ اهتمامهم يزداد بالقارة الإفريقية وما تكتره أراضيها من معادن إستراتيجية أساسية للصناعات المتطورة.

وبعد أن كانت إفريقيا الجنوبية مجالا مغلقا للنفوذ الأوروبي، و لم تحظ المراهنة الإفريقية بأولوية لدى المخططين الأمريكيين والسوفييت فإنها، منذ منتصف السبعينيات بين القوتين العظميين للهيمنة والسيطرة عليها.

وباختفاء الاتحاد السوفيتي (سابقا) أصبحت الساحة الإفريقية مفتوحة لنشاط الدبلوماسية الأمريكية من دون أي منافس.

ومنطقة إفريقيا الجنوبية منطقة عانت وتعاني كثيرا من الاضطرابات وعدم الاستقرار والانتفاضات لأسباب عرقية وسياسية وقبلية تحركها التدخلات الأجنبية الخارجية مرشحة لأن تصبح مسرحا للصراعات والمواجهات من أجل السيطرة على المعادن الإستراتيجية النادرة المتوفرة فيها.

فهي من أهم المناطق الغنية بهذه المعادن في العالم، التي أصبحت تعد مصلحة أمنية اقتصادية وحيوية لأمريكا فمثلا تعد دولة جنوب إفريقيا من أهم الممولين للمواد الأولية في العالم حيث تحتل المرتبة الرابعة لإنتاج المعادن وتصدر (90%) من إنتاجها وهي المموّل الرئيسي لأربعة معادن إستراتيجية يعتمد عليها تطور العالم الصناعي المتقدم وهي:**البلاتين، والفاناتيوم، والمنغنيز، والكروم** وهي المموّل لأكثر من(68%) من حاجات أمريكا من الكروم و(73%) من حاجاتها من البلاتين(ومن هنا تأتي أهمية جنوب إفريقيا للعالم الغربي وهذا يفسّر الدعم لنظامها العنصري السابق).

يضاف لذلك أنها تمتلك صناعة تعدين متقدمة قياسا بدولة أخرى مثل زامبيا وزائير لاسيما وأن قدرة الولايات المتحدة في مجال التعدين ومعالجة

المعادن قد تراجعت كثيرا، فمثلا لمعامل الكروم هناك حاليا مصنع واحد فقط في أمريكا قدرته الإنتاجية (300) ألف طن/السنة في حين أن حاجاتها الكلية من هذا المعدن (700) ألف طن/السنة بينما القدرة الإنتاجية لجنوب إفريقيا تصل إلى (600) ألف طن/السنة.[1]

كما أن من شأن قدرة معالجة المعادن وصناعة التعدين في أمريكا أدت إلى زيادة اعتماد هذه الأخيرة على المصادر الإفريقية الأمر الذي يضيف بعدا آخر للاهتمام الأمريكي المتزايد بهذه القارة وشؤونها.

إن النزاعات الإفريقية هي بكل المقاييس نتاج **الحكم (arbitre) الفاسد**، وهذا من خلال الوقائع البارزة للعيان، فاللوحة الإفريقية تبرز ظاهرة سيطرة زعماء الحرب الذين يجندون المهمّشين ويمولون المتمردين التابعين لهم بمراقبة المناجم وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى بفضل الاتجار بالمخدرات والتهريب.

لامناص من وضع حد للنزعة المتنامية إلى استعمال العنف لمعالجة التوترات، وضرورة تكريس المزيد من الوقت والطاقة والموارد من أجل ضمان الوقاية واستتباب السلم والحفاظ عليه، بفضل التعاون بين الزعماء الأفارقة، وذلك لاحتواء النزاعات القبلية والدينية وإنهائها داخل الدولة المعنية ووقاية دول أخرى من انتقال العدوى إليها أو منعها من محاولة استغلال الأوضاع.

أيضا، من الأهمية بمكان، وفي السياق ذاته، دعم المنظمات القارية والإقليمية بشكل مكثف مثل: **الاتحاد الإفريقي (union africaine)**،

(1) شؤون سياسية (مجلة فكرية عراقية متخصصة)، العدد 1، سنة 1994 م، بغداد، العراق.

ومجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، والتعاون بين إفريقيا ومجموعة الثمانية، لحل النزاعات في القارة الإفريقية وحفظ السلم والأمن.[1]

عبد القادر رزيق المخادمي

باش جراح(الجزائر) سنة2005م

(1) تم إنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي في قمة الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا في 2004/05/25، ومهمته حل النزاعات في القارة الإفريقية وحفظ السلم والأمن، والتصدي بشكل أمثل للتحديات التي تواجهها القارة.

الفصل الأول

إفريقيا التاريخ ...والجغرافيا

تمهيد:

في البداية، ينبغي التأكيد، أنه مع انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية في إفريقيا، التي قامت على أساس من مؤتمر برلين الشهير (1884م-1885م) والذي انتهى إلى (**التقسيم الأول**) للقارة، ومع حصول غالبية دولها على الاستقلال السياسي، خاصة مع مطلع الستينيات- بدأ الصراع الاستعماري الجديد من أجل (**التقسيم الثاني**) للقارة الإفريقية، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع الدولي ذات طبيعة مختلفة، وأدوات وأساليب متغيرة، ولقد ترتب على ذلك، أن أصبحت القارة في حالة (**فوضى شاملة**) لامثيل لها.

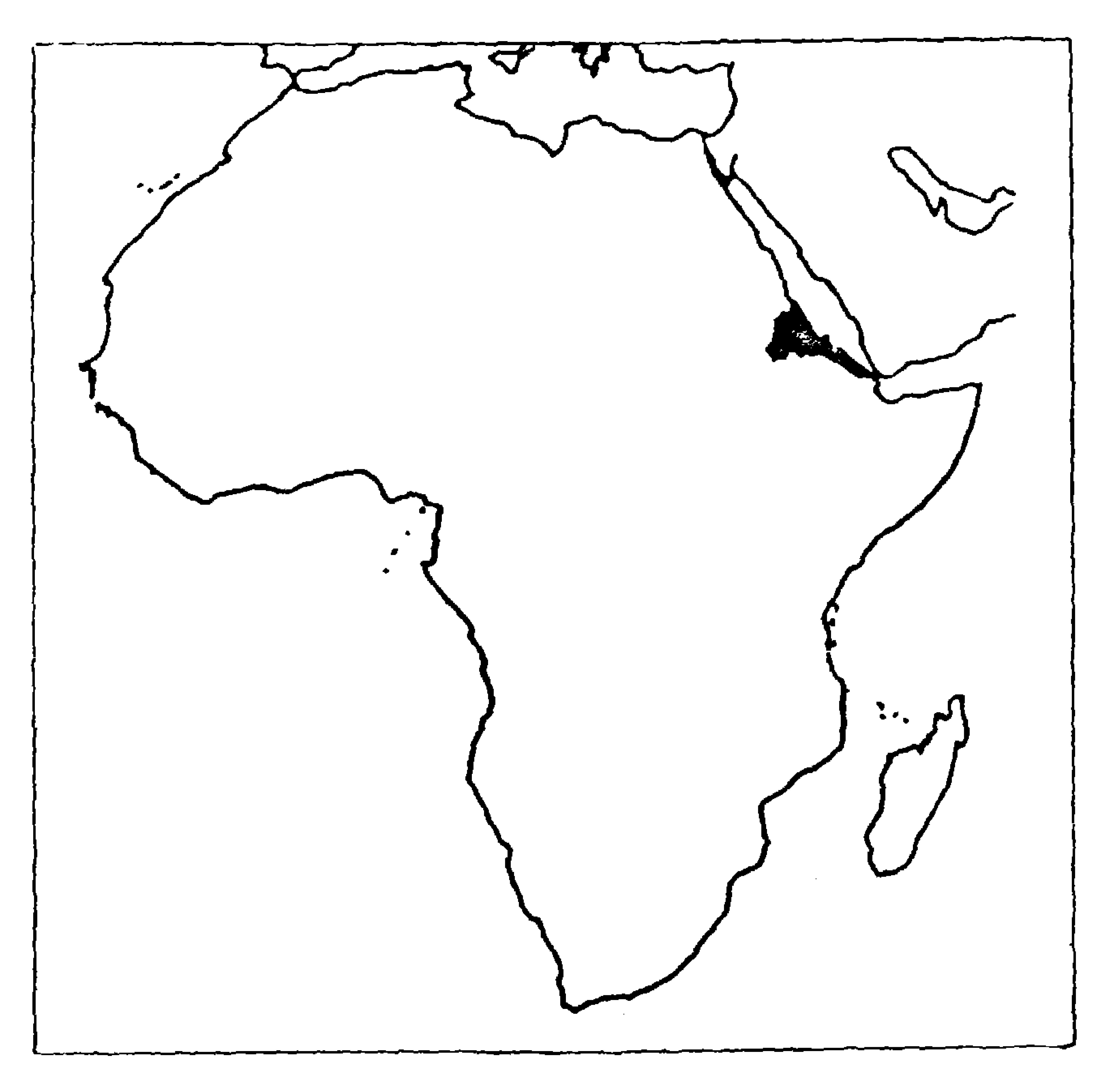
لقد شهدت دول إفريقية عديدة، منذ استقلالها أيضا، طائفة هائلة ومنوعة من الصراعات والمنازعات، حتى أصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، أحد الأمراض المتوطنة في القارة. وليس أدل على ذلك من شيوع الانقلابات العسكرية، وتصاعد حدة الصراعات الاجتماعية التي تغذيه الأزمة الاقتصادية الطاحنة، وما يرافق ذلك من موجات متتابعة من العنف السياسي، فضلا عن تعدد الاتجاهات الانفصالية، وتكاثر التوترات العقائدية الإقليمية، ومن المقرر أن هذه الصراعات والمنازعات، تجد دوافعها وأسبابها بصفة رئيسية، في طبيعة البنية الاقتصادية- الاجتماعية، والإطار التاريخي لمعركة الاستقلال، فضلا عن الاختيارات السياسية للسلطات الحاكمة في الدول الإفريقية.

ومع ذلك، يكشف تحليل العوامل المستترة خلف العديد من الصراعات والمنازعات، عن أن (**المتغيّر الأجنبي**) يحتل مكانة جوهرية في تحريك أحداث الدول والقارة الإفريقية بصفة عامة. بل إن المكانة الجوهرية

التي يحتلها هذا المتغير في الصراعات الإفريقية الأساسية- على المستويين الداخلي والإقليمي.

رغم تعدد الوحدات السياسية في القارة الإفريقية والتي بلغت نحو (50) وحدة سياسية، فإن متوسط الوحدة السياسية تبلغ نحو (600) ألف كيلومتر مربع، فهناك (22) وحدة سياسية تزيد في مساحتها عن مساحة فرنسا أكبر الدول الأوروبية مساحة بعد الاتحاد السوفيتي(سابقا)مثل:الجزائر، والسودان، والزائير، وتشاد، وأنغولا، ومالي، وموريتانيا، ولكن معظم هذه الدول تقترن فيها المساحة الضخمة بضآلة السكان، فتصبح كثافة السكان واهية فهي (9) نسمات للكيلومتر المربع في الزائير، (2) في جمهورية إفريقيا الوسطى، (3) في تشاد والنيجر (4) في مالي، (6) في كل من أنغولا والسودان.

وبقراءة متأنية في **خارطة القارة الإفريقية**، نجد أن هناك صعوبات جمّة تصادفها القارة تكون متماثلة، وإن كانت كل دولة لها مشكلاتها الخاصة بها. وكمثال على ذلك **مشكلة نيجيريا** الناجم عن اتساع مساحتها (**نحو مليون كيلومتر مربع**)، وتنوع سكانها، والذي كان من آثاره السلبية تقسيم البلاد إلى ثلاث حكومات إقليمية كبرى تتفق ومجموعة القبائل أو الشعوب الكبيرة فيها: **اليوربا** في الغرب، و**الأيبوفي** في المشرق، و**الهوسا** في الشمال، لذلك كان هناك الإقليم الشمالي، والإقليم الغربي، والإقليم الشرقي، ثم أضيف إليها إقليم رابع ما بين الشرق والغرب، وإن كان لاتشغله وحدة قبلية كبرى كالأقاليم السابقة، فإن **قبيلة الأدّو**، كانت مستاءة من سيادة **اليوربا** عليها.



قارة إفريقيا

وقد حاولت أول حكومة عسكرية في غانا سنة (1966م) تقوية الإحساس بالوحدة القومية وذلك بإلغاء الوحدات الإدارية الكبرى ذات الحكم (arbitre) الذاتي، والتحول إلى الحكومة المركزية حتى لاتعطي فرصة للقبلية، ولكن الحكومة العسكرية التي تلتها حاولت القضاء على الولاء القبلي والإقليمي بزيادة عدد الوحدات الإدارية حتى بلغت اثنتي عشرة وحدة سنة (1967م) وذلك للتقليل من أهمية كل وحدة من ناحية القوة، ثم إلى تسعة عشر إقليما إداريا سنة (1976م). والآن بعد أن قسمت الوحدات الإدارية وبحكومة عسكرية غير عرقية، ترقبها الدول الأخرى لتعرف ما إذا كان مثل هذا النظام سيمنع أو يحول دون التيارات التحتية، والتي تعتبر من أهم خصائص هذه الدول المتنوع سكانها.

وإذا نظرنا إلى أثيوبيا تلك الدولة المترامية الأطراف والتي تبلغ مساحتها نحو (1,25مليون كلم^2) وبسكان يبلغون نحو (23) مليونا، فسنجد أن ظروفها الطبيعية من هضاب متوسطة الارتفاع، وجبال شاهقة وأودية سحيقة، جعل سطح هذه الدولة بعيدا عن سطح الهضاب الأقرب إلى الاستواء، وأدى هذا بدوره من الناحية البشرية إلى أن يطلق عليها **متحف السكان**، إذ تضم تنوعا عرقيا كبيرا، ففي أقصى الشمال توجد قبائل **بني عامر** وهي حامية، والى الشمال الغربي الجماعات العربية في السودان، بينما يحتل قلب الهضبة في الشمال **شعب الأمهرا**، ويغلب عليه اللسان السامي واستمر فيها الحكم (arbitre) والسلطة في البلاد، ويكونون نحو ثلث السكان، وفي الجنوب توجد جماعات الجالا **الحامية الرعوية**، وتحيط هذه **بقبائل سيدامو** التي تعيش شبه منعزلة في جنوب غربي البلاد وتظهر فيهم

الصفات الزنجية، وفي أقصى الشرق يوجد **الآفارو**، والصوماليون الحاميون، وهناك أقليات متقوقعة **كالفلاشا** أو اليهود السود، ثم يأتي التنوع الديني ليضيف إلى التنوع العرقي فوارق أخرى، فالمسيحية والإسلام يسودان معظم الهضبة، ولكن إلى جانبهما اليهودية فضلا عن الجماعات التي مازالت على وثنيتها، وبذلك يمكن القول بأن أثيوبيا هي مجموعة من الشعوب أو الأمم المنعزلة بعضها عن بعض، لأنها من أكثر الدول الإفريقية معاناة من حيث وسائل النقل بصورة رهيبة، فلا يقتصر الأمر على صعوبات النقل بين الساحل وداخل الهضبة مما يشكل عبئا كبيرا على الصادرات والواردات، بل هناك صعوبة في الانتقال بين أجزاء البلاد بعضها والبعض الآخر، بل وهناك أقاليم في أثيوبيا لايمكن الوصول إليها إلا بالطائرة، بل إن تاريخ أثيوبيا وما رافقه من تعدد حركات التمرد يمكن إرجاعه إلى عدم وجود وسائل النقل الجيد، ومن هنا كانت عزلة الجماعات بعضها عن بعض، وصعوبة تحرك الجيوش من ناحية أخرى بحيث عملت الطبيعة على تقطيع أوصال البلاد إلى أجزاء يصعب الاتصال بينها، وتقف عقبة حتى أمام التقدم الهندسي الحديث.

فالخط الحديدي الوحيد في أثيوبيا هو الممتد بين **أديس أبابا**، **وجيبوتي**، ويحمل نحو (100) ألف طن سنويا، وهو من أصعب الخطوط الحديدية وأكثرها تكاليفا وعبئا، وأما الخط الآخر فهو عبارة عن خط قصير ما بين **أسمرة ومسوغ** في الشمال وطوله (224) ميلا، وطاقته نحو (140) ألف طن سنويا، ومع ذلك فهو يمر بنحو (30) نفقا، ولكنها لا تتقاطع، ومن ثم لا يمكن الانتقال مباشرة من محافظة إلى أخرى إلا بصعوبة، ويكفي في هذا المجال القول بأن عدد السيارات المرخصة في أثيوبيا في الوقت الحاضر لا يتعدى (50)

ألف سيارة بأنواعها المختلفة من خاصة وشحن وركاب.. الخ..، ويضاف إلى ذلك أن البغال والحمير مازالت وسيلة رئيسية للانتقال، فضلا عن أن جمع البن من مناطق إنتاجه إلى العاصمة للتصدير يتم بواسطة الطائرات.



الدول الإفريقية المستقلة سنة 1945 (مظللة)

إن الخوف من إعطاء إريتريا حريتها لا يرجع فقط إلى حرمان أثيوبيا من واجهة بحرية طويلة، وتحويلها إلى دولة داخلية شبه حبيسة، بل مخافة أن تكون له آثاره الأخرى في تحرك القوميات الأخرى والمطالبة بمثل هذا الوضع أيضا. ومن ثم كان اتجاه بعض الحكومات الإفريقية لتحقيق وحدة قومية في دولها ذات المساحة الكبيرة إلى تقسيم البلاد إلى أقاليم إدارية عديدة مع منحها درجة من الحكم (arbitre) الذاتي أو إلى وحدات إدارية داخلية كما هو الحال في نيجيريا.

وإذا كانت المساحة، والعرقية (ethnisme)، والحركات الانفصالية، قد تزيد الحاجة إلى هذا القرار، فلا يبدو أن مثل هذه التقسيمات تخلق شعورا قويا بالوحدة والترابط القومي، أي تقدم غرضا قوميا، فالأقسام الإدارية المتعددة تشجع على المركزية والبيروقراطية، وعدم الكفاءة، فكثرة تفتيت الدولة في قارة مثل إفريقيا، حيث الروح القومية لم تقو في كثير من الأحيان بحيث يمكن للحكومة الاعتماد عليها، لا يمكن أن تؤدي إلى الهدف المنشود، بقدر ما قد تؤدي إلى تحطيم الوحدة القومية، وإذا سمح بمنطق الانفصال، فليس هناك نهاية لما يحدث من فوضى، ومن ثم كانت من أهم مشكلات الدولة الإفريقية هي محاولة جمع الأقاليم في الوقت الذي تحاول فيه الأقاليم فصلها أو طرح نفسها.



الأقطار الإفريقية غير المستقلة سنة 1979 (مظللة)

المبحث الأول

شكـــل الـــدولـــة

إن تماسك واتصال أجزاء الدولة أو ظهورها ككتلة واحدة يعتبر من مميزاها، فكلما كانت ملتئمة كلما قصرت أطوال الحدود بالنسبة إلى المساحة.

ومن الناحية النظرية البحتة يعتبر الشكل الدائري مثاليا، وخاصـــة إذا كانت عاصمتها تمثل مركز هذه الدائرة، ويمكن معرفة الانحراف عـــن هـــذا الشكل المثالي عن طريق أعلى نسبة بعد الحدود الحقيقية عن محيط هذه الدائرة، فكلما كان الرقم صغيرا كانت الدولة أقرب إلى الشكل المثالي، وكلما كـــان كبيرا كلما بعدت عن هذا الشكل المثالي.

فمثلا رومانيا، سويسرا، المجر، مصر، كلها أشكال أقرب إلى المثالية، بينما تعتبر شيلي مثلا تقليديا للدول ذات الامتداد الطولي الكبير، إذ تمتد مـــن الشمال إلى الجنوب لمسافة (2600 ميل). على حين أن عرضها قد لا يتجاوز مائة ميل، كذلك الحال في النرويج، كما تعتبر غير مثالية الشكل حين تظهـــر فيها أجزاء منفصلة عن الكتلة الرئيسية، كألمانيا قبل الحرب الثانية حين كـــان يشطرها الممر البولندي أو الباكستان التي كان يفصل شطريها عن بعـــضهما مسافة (1000ميل)، وكان هذا من عوامل ضعف الدولة إذ تم انفصال باكستان الشرقية باسم دولة بنغلاديش.

والأمثلة واضحة أيضا في خريطة إفريقيا السياسية حيث جمهورية مالي التي تختنق في الوسط وتترك على الجانبين كتلتين شبه منفصلتين يسهل قطعهما نظريا عن بعضهما البعض من الخارج أي من فولتا العليا وموريتانيا، كـــذلك

الحال في الصومال التي تمتد على هيئة شكل (7) الإفرنجي، **مفرطة في الطول مما** يضعف من تماسكها الداخلي، كما يمكن **لأسفين أو غادين هور الذي يتعمق** في الصومال شطر هذه البلاد إلى شطرين، وتكرر **زامبيا** صورة مالي، كما تكرر **موزمبيق** صورة الصومال، أما **ملاوي** فليست إلا إسفينا من موزمبيق. وفي جمهورية جنوب إفريقيا نجد أن **الترانسفال** تمتد بعيدا إلى الشمال، حتى أنها تقع في دائرة نفوذ **لورنسوماركيز(موزمبيق)**، بينما خطط إصبع **كابريفي** في جنوب إفريقيا خصيصا ليصل إلى الزمبيزي غربا مما أدى إلى أن تشرف عليه **بتسوانالاند** من الناحية الإدارية سابقا.

وكان من نتائج عدم الانتظام في أشكال الدول الإفريقية، فرط طول حدودها السياسية، فتكاد حدود إفريقيا السياسية تبلغ (29 ألف ميل)، وهي بذلك تعادل حدود الأمريكيتين، أو ضعف حدود أوروبا (15 ألف ميل).

المبحث الثاني

أهمية العاصمة في إفريقيا

ويمكن أن نشير إلى أن أهمية العاصمة تتعدّى كونها مركزا إداريا وتشريعيا للدولة، فالعاصمة هي التي تستقطب الشعور القومي لأمة وهي رباط عناصر الأمة المختلفة، وتمثل رمزا شبه مقدس لديهم وتتضح أهمية العاصمة كرمز للأمة في نقل العواصم أحيانا من المناطق الهامشية إلى الداخل لتكون أكثر تمثيلا للدولة، مثل أنقرة بدلا من استنبول، وموسكو بدلا من بطرسبرغ، كذلك رغبة البرلمان الألماني في نقل عاصمة ألمانيا الغربية إلى برلين بدلا من بون* كما تبدو أهمية العاصمة في انهيار معنويات الشعب إذا سقطت العاصمة في أيدي الأعداء.

ويؤدي تطرف العاصمة إلى صعوبة الضبط السياسي من ناحية، وإضعاف قبضة هذه العاصمة على الأقاليم الهامشية والأطراف من ناحية أخرى، فضلا عن عدم حفظ التوازن بين أقاليم الدولة المختلفة لاسيما في الوحدات الضخمة المساحة خاصة إذا كان النقل متخلفا.

وإذا كانت العاصمة المتطرفة الموقع حديثة العهد، فإنها تميل إلى أن تكتسب طابعا إقليميا أكثر منه قوميا، فبحكم موقعها المتطرف غالبا ما يتألف سكانها من العناصر المحلية أو الإقليمية، وهذا يجعل العاصمة في الدول المتنافرة السكان موضع جدل ومناقشة، كما هو الحال في العواصم الإفريقية،

---

* قبل أن تتوحد ألمانيا لاحقا.

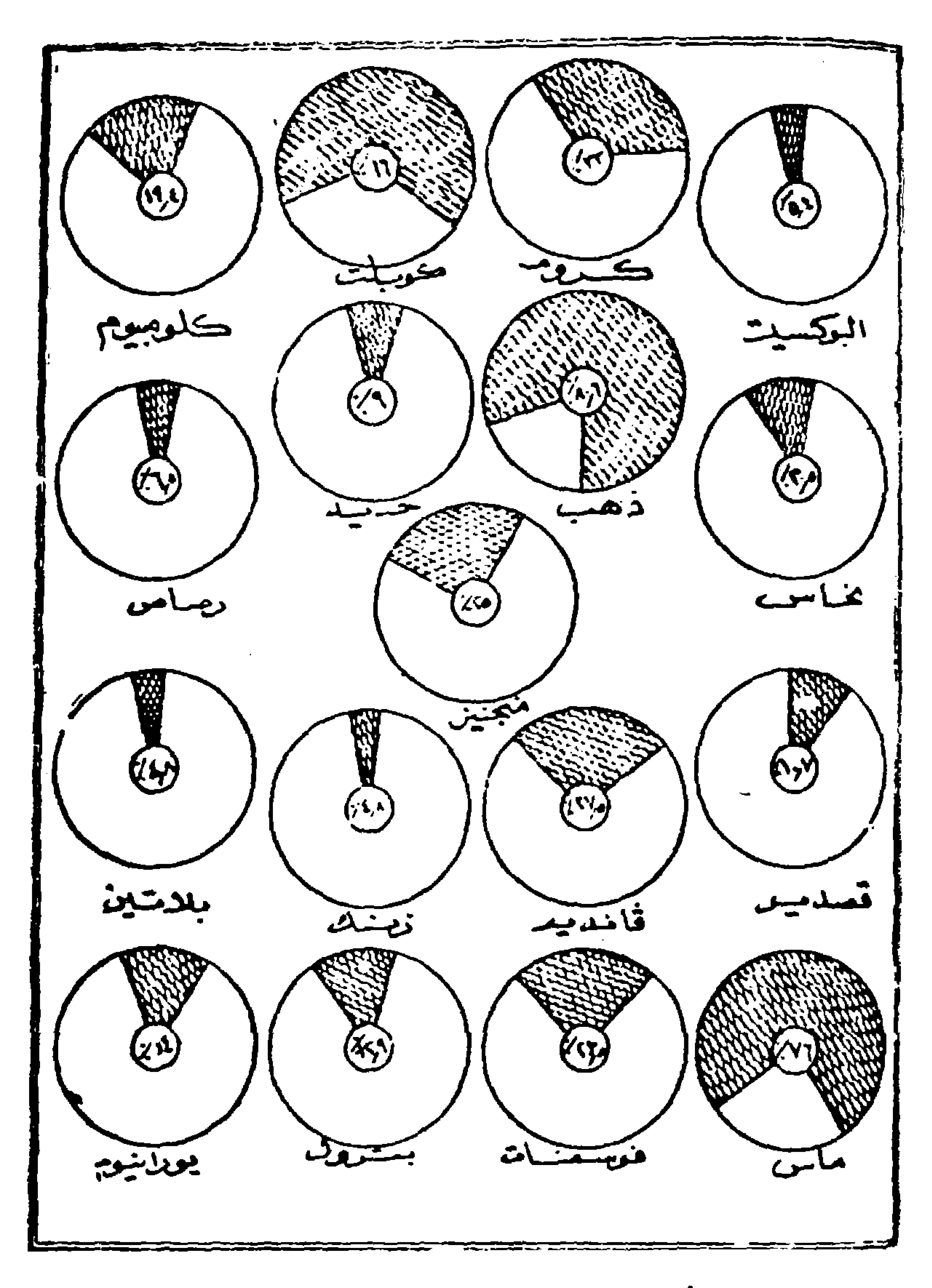
كالخرطوم مثلا التي يذهب البعض إلى القول بأنها متطرفة نحو الشمال، بل إذا نظرنا إلى معظم العواصم الإفريقية سنجد أنها متطرفة(تشاد، مالي، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، تانزانيا، أنغولا، زائير، جنوب إفريقيا وغيرها)ويرجع إلى أكثر من عامل، منها أن المعمورة والمناطق الآهلة بالسكان تجنح في الغالب إلى طرف من الأطراف.

وبذلك تصبح العاصمة في هذا الطرف أو ذاك كما في حالة ليبيا، وفي وقت ما كانت لها عاصمة مزدوجة في طرابلس وبنغازي، وكان هناك تناوب للعاصمة، عامان لكل منها، ثم وحدت في **البيضا**، في ولاية **برقة** قبل قيام الثورة الليبية، ومع ذلك في العواصم الثلاث في المنطقة الساحلية، كذلك الحال في **تونس والجزائر**، وتميل عواصم دول الصحراء الكبرى إلى الجنوب، ويرجع هذا إلى سقوط الأمطار الصيفية على حافة إقليم السفانا(الجنوب)، وهكذا الحال في **نيامي**، **وبماكو**، كما قد يرجع إلى العامل السياسي لأن الاستعمار يختار عواصمه عادة في الجهات الساحلية، لأنها في نظره وسط، أي وسط بين المستعمرة من ناحية وبين الدولة المستعمرة من ناحية أخرى. مثل: (**لاغوس– أكرا– أبيدجان**– داكار– **دار السلام– مقديشو**)، لذلك يذهب البعض إلى القول بأنه من دواعي تقوية الشعور القومي في الدول الإفريقية هو نقل العاصمة إلى موقع أكثر مركزية في الدولة.

والجدير بالملاحظة، أن هناك كثير من الآراء التي ظهرت في الموضوع كنقل عاصمة تنزانيا من **دار السلام** إلى **دودوما**، وذلك للتقليل من الفروقات الإقليمية بين العاصمة والأقاليم، والتخفيف من تركيز النشاط الاقتصادي والثروة والازدحام السكاني واختناق النقل من العاصمة الساحلية إلى الداخل.

كذلك الحال في فكرة نقل عاصمة نيجيريا من **لاغوس** إلى **أبوجا** في مركز وسط في نيجيريا حتى تكون على كثب أو على مسافات متقاربة من جميع السكان، وبذلك يضمن استقرارها سياسيا خاصة وأن **أبوجا** فضلا عن موقعها الجغرافي الممتاز ذات مناخ معتدل نسبيا وتتوفر فيها موارد الماء، كما أنها لا تنتمي إلى أي مجموعة عرقية، بينما تستمر **لاغوس** تؤدي وظيفة العاصمة التجارية، وإذا كان البعض يتساءل كيف ستكون **أبوجا** أقرب إلى معظم السكان، بينما هي تقع في إقليم مهتز من حيث عدد السكان.

وفي حالات أخرى كان نقل العاصمة أمرا ضروريا، ونقلت فعلا، كما هو الحال في عاصمة موريتانيا التي تقرر نقلها في أواخر الخمسينيات إلى **نواكشوط** لتخلف العاصمة القديمة وهي **سانت لويس** والتي لم تكن قطعة من موريتانيا، بل من السنغال، وأصبح موقع نواكشوط جيدا حيث يمر تيار كناري الذي يلطف هواءها، وحيث تتوسط الإقليم الساحلي، الصحراوي في الشمال والرّطب في الجنوب.



الصادرات المعدنية للقارة الإفريقية

المبحث الثالث

توزيع السكان في إفريقيا

تتميّز إفريقيا بوجه عام بالكثافة المنخفضة والتي تدور حـــول (35) نسمة للكيلومتر المربع، وكذلك الحال في عدد كبير من دولها، فهنـــاك دول تقل فيها الكثافة العامة عن (10) نسمات للكيلومتر المربـــع مثـــل: ليبيـــا، والجزائر، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، وأنغولا، والغابون، والكونغـــو الديمقراطية، والزائير، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والموزمبيق، وتترانيا، وزامبيا، وبوتسوانا، والسودان، وليبيريا، والصومال.

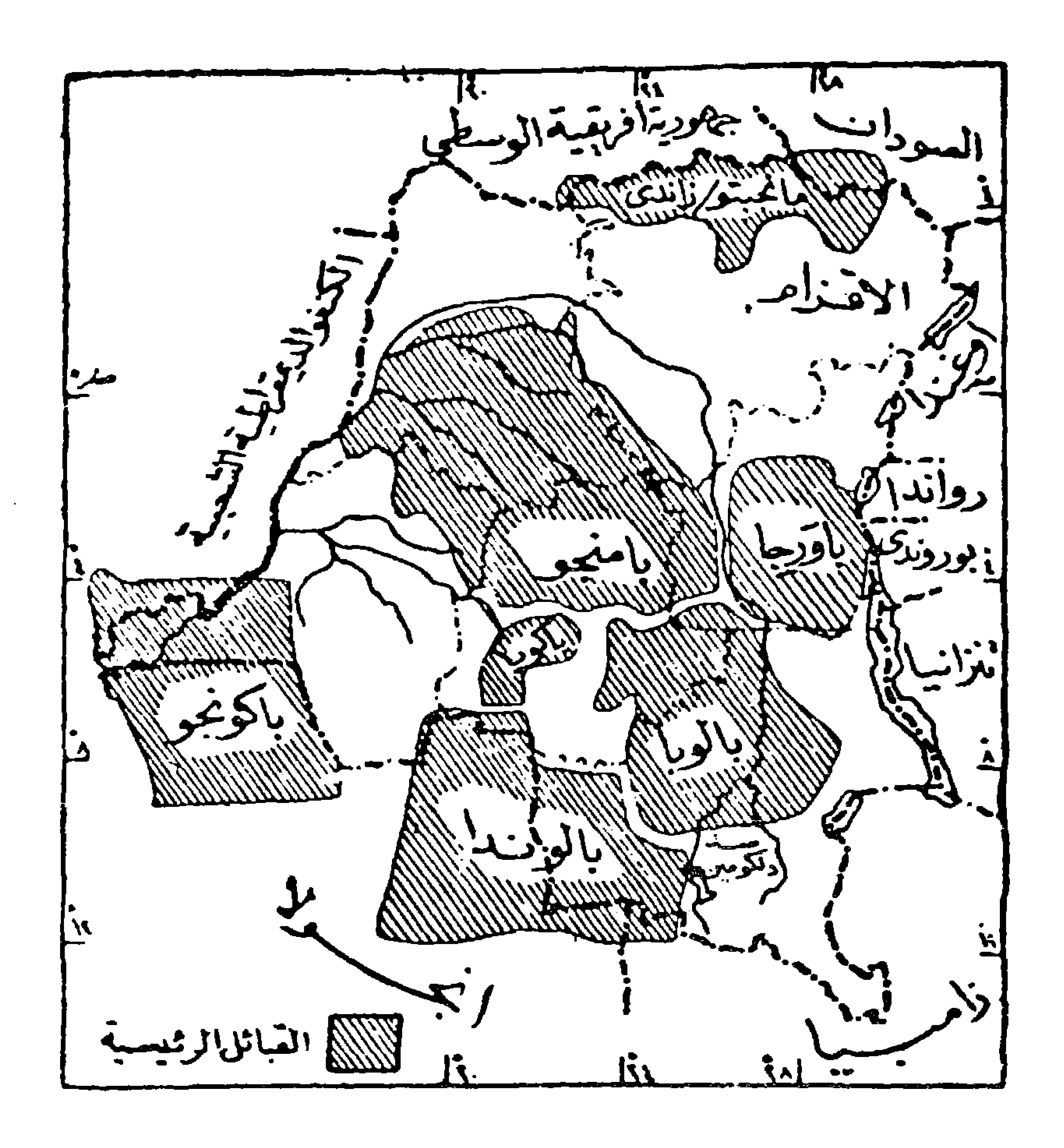
وإذا كانت الكثافة المنخفضة في الشمال تعود إلى امتداد الـــصحراء على نطاق واسع كما في ليبيا، والجزائر، ومالي والنيجر، فهي تعود في وسط إفريقيا حيث الزائير، وإفريقيا الوسطى، وأنغولا، إلى كثافة الغابات والمنـــاخ وأمراض المناطق الحارة، وتجارة الرقيق، ويؤدي هذا إلى أن السكان ينتشرون، بل يتبعثرون في غطاء خفيف، متباعدين عن بعضهم البعض، مما لا يعمل على التجانس البشري، وزيادة التمسك بالقبلية، ويرتبط بتوزيع السكان في أنحـــاء الدول الإفريقيين معرفة أماكن التجمعات العالية الكثافة أو المعمورة، لما له من انعكاسات سياسية خطيرة، ففي معظم الأحوال، يتركز المعمور في بقع محددة يفصلها عن بعضها مساحات من اللامعمور(**لا يقصد باللامعمور الخالي تماما من السكان، وإنما المنخفض الكثافة ولتكن أقل مـــن نـــسمة للكيلـــومتر المربع**).

ففي الزائير مثلا تأخذ الكثافة الأعلى شكل هلال ترتبط أكثـــر مـــا ترتبط بالمرتفعات المحيطة بالحوض، بينما تنخفض الكثافة في الوسط لارتباطه بالسهول الحارة والغابات الكثيفة، وهذا أيضا مما لا يعمل على تجانس السكان بل يعمل على تأصيل القبلية والعرقية (ethnisme)، وهذا واضح في **حوض الكونغو**، فرغم أن ثلثي السكان ينتمون إلى **زنوج البانتو**، فنـــا زال هنـــاك الأقزام في الغابة، و**الفولاني** في الكاميرون، فضلا عـــن الزنـــوج الـــسودانيين والحاميين في إفريقيا الوسطى والكاميرون، وتلعب القبليـــة دورا خطـــيرا في عمليات الانفصال، فمن السبعين القبيلة الرئيسية في الزائير نجد أن (49) قبيلة تنتمي إلى البانتو، (16) قبيلة تنتمي إلى الزنوج السودانيين، فضلا عن قبائـــل حامية على الأطراف.

وتبدو هذه الفسيفساء القبلية أشد تعقيدا في الكاميرون، ففيـــه نحـــو (140) قبيلة، بل حتى **الغابون** الصغيرة فيها نحو (40) قبيلة، وتختلـــف هـــذه القبائل فيما بينها من حيث التطور والاحتكاك بمظاهر الحضارة الحديثة، ممـــا يؤدي إلى زيارة التباين القبلي وعدم التجانس، ففي **الكونغو الديمقراطية** نجد أن قبيلة **الباكونجو** لها السيادة وتعارضها بالتالي، القبائل الأخرى، وفي الغابون تحتل قبيلة الفاتح نفس المركز الهام، وتجد معارضة من قبيلة **ميونجوي** الـــذين يعيشون في الإقليم الساحلي، وكانت اتصالاتهم قديمة بالأوروبيين.

وفي الزائير نجد أربع مجموعات قبلية كبرى كان لها أثرها في أحداث ما بعد الاستقلال سنة (1960م)، **فالباكونجو** يعيشون بين **كينشاسا والبحر**، وكانوا أول من اتصل بالأوروبيين في هذا الإقليم، وكان لهم وزنهم السياسي بسبب عددهم من ناحية، ولوقوع العاصمة في أراضيهم من ناحية أخـــرى،

ويقع الإقليم الآخر ذو الخطر في كانتغا في أراضي البالوبا الذين امتد انتشارهم إلى إقليم كاساي، أما أقصى إقليم كاتنغا فيعيش فيه البالوندا.



القبائل في الزائير

وكانت هجرات **البالوبا** للعمل في لومومباشي (اليزابيث فيل) ممـــا أدى إلى عدم رضا ونفور البالوندا. ويحتل **البامونجو** مساحة كبيرة في مديريتي خط الاستواء والشرقية، وإذا كان من الصعب تقدير أهمية العامل القبلـــي في أحداث سنة (1960م)، فإنه يمكن القول بأن فترة الحكم (arbitre) البلجيكي وإن كانت قد منعت الحروب القبلية غير أنها لم تمح التقاليد القبلية لأنها ظاهرة عامة في معظم إفريقيا في شرقها وفي غربها، ولكن المنافسة وعـــدم الثقـــة في الزائير فاقت غيرها ووصلت المرحلة الانفجارية، وقد استغل **لومومبـــا** عـــدم الرضاء عن المهاجرين من **البالوبا** في كسب تأييد البالوندا. وقيل في مـــشكلة الكونغو أن الإقليمية كانت أكثر أثرا من القبلية نتيجة الاتساع الكبير، وتنوع البيئات، وعزلة الجماعات، وبعدها عن العاصمة، ومن ثم كان التأييـــد لمـــن يعرفون، أو بمعنى آخر كان الولاء قبليا قبل أن يكون قوميا.

وأحيانا يتألف المعمور من كتلة واحدة متماسكة كما هو الحـــال في معمور **صر** أي وادي النيل والدلتا، ومن ثم كان التماسك والترابط القـــومي في مصر، والنطاق الساحلي في تونس والجزائر، ولكنه في معظـــم الأحـــوال يتألف من أكثر من كتلة أو له أكثر من نواة، تفصل بينها مـــساحات مـــن اللامعمور مما يضعف من التماسك السياسي، خاصة إذا صحب هذا الانقطاع في التوزيع الجغرافي انقطاع اثنولوجي والأمثلة على هذا عديـــدة في الـــدول الإفريقـــية، فإذا أخذنا ليبيا مثلا حيث تألفت مـــن جزيـــرتين ســـكانيتين ساحليتين برقة وطرابلس حيث يتجمع (90%) من السكان، ويفصل بينـــهما نحو (800كلم) من الصحراء، مما أدى إلى توجه كل منهما توجهات مختلفـــة قبل ظهور البترول، برقة نحو مصر، وطرابلس نحو تونس، وصحب هذا ثنائية

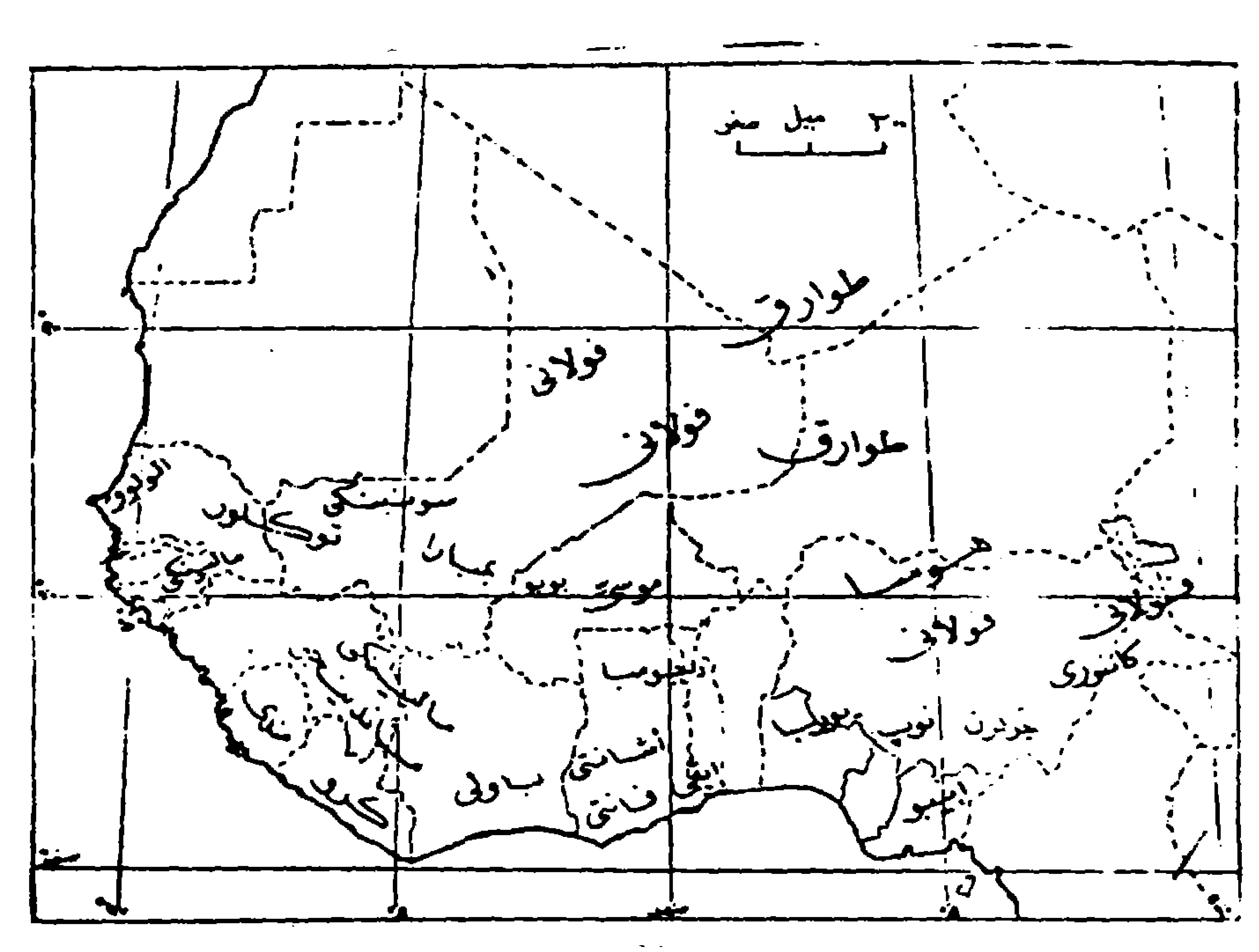
العاصمة، عامان في طرابلس، وعامان في برقة، إلى أن ظهر البترول فكان من أقوى عوامل التماسك والترابط القومي.

ويأخذ نمط توزيع السكان في غرب إفريقيا وضعا خاصا حيث يتركز السكان في نطاقين واضحين في الجنوب والشمال، بينما يتذبذب السكان فيما بين النطاقين أو في ما يعرف بالنطاق الأوسط، ففي الجهات الساحلية قامت إمارات وممالك قبل ظهور الاستعمار مثل: **مملكة الأشانتي** في غانا و**اليوربا** في نيجيريا، وأدى قيام هذه الممالك والاستقرار الزراعي إلى ازدحام هذه الجهات، ومازالت تقاليد الإخلاص للأرض التي عاشوا عليها سائدة إلى يومنا هذا.

كذلك قامت في الشمال الإمارات الإسلامية **كصنغي ومالي** وغيرهما معتمدة على التجارة، وازدهرت الحياة فيها وازدحمت نسبيا بالسكان، أما النطاق ما بين الجنوب والشمال وهو المتذبذب فيرجع إلى تجارة الرقيق التي استمرت قرابة ثلاثة قرون في الجهات الساحلية وكان موردها ظهير الساحل أي النطاق الأوسط، فكانت القبائل تلجأ للهضاب الشمالية للحماية من هجمات القبائل الجنوبية التي كانت تسعى للحصول على الأسرى ليباعوا رقيقا.[1]

---

(1) الدكتور محمد عبد الغني سعودي، (قضايا افريقية)، مرجع سبق ذكره.



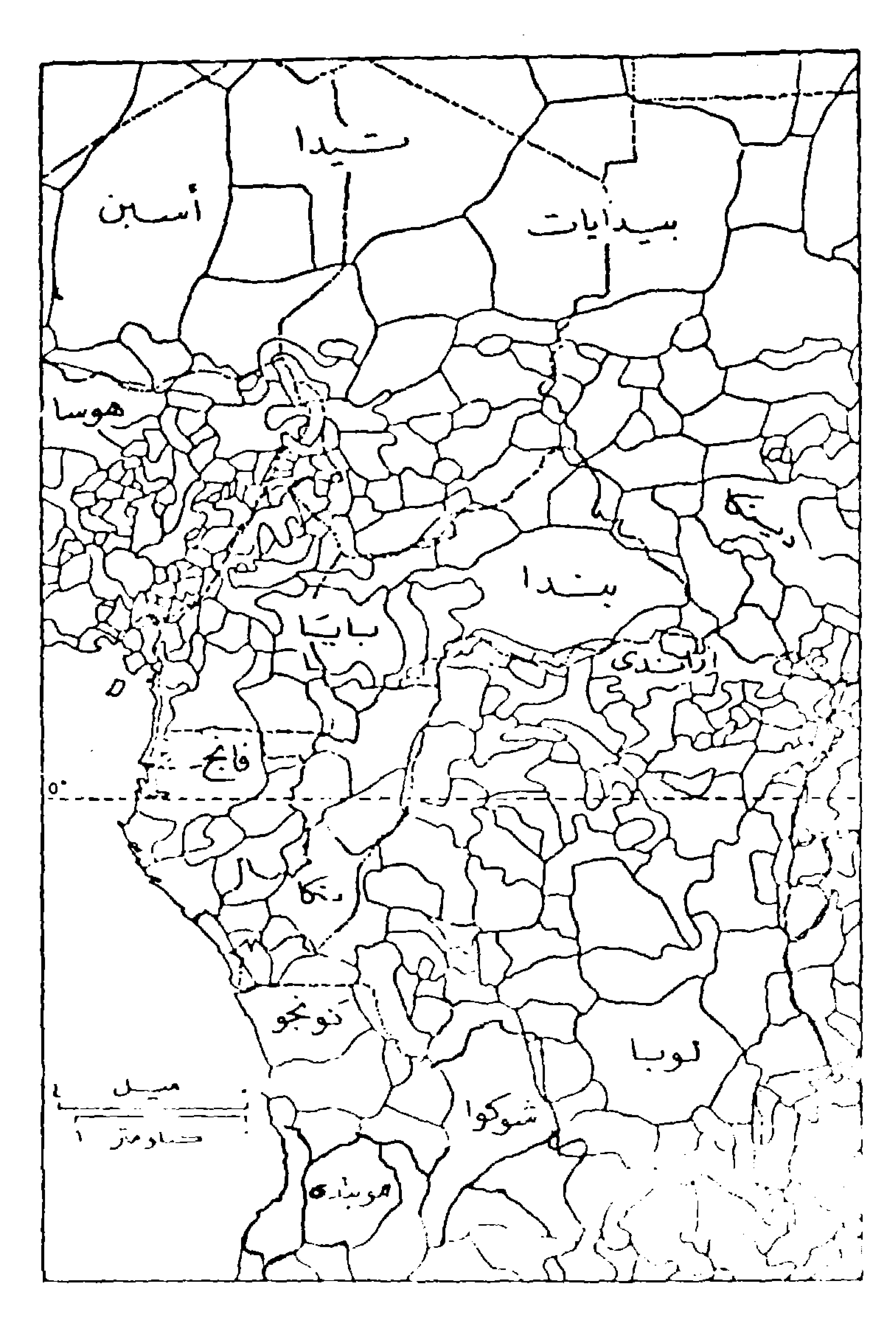
القبائل الرئيسية في غرب إفريقيا

كان النطاق الأوسط محور المواجهات بين الشمال والجنوب، فإذا علمنا أن هذا الانقطاع في التوزيع الجغرافي يتبعه انقطاع اثنولوجي، **الجنوب** زنجي وثني مسيحي، و**الشمال** حامي مسلم، أدركنا سر الصراعات التي أعقبت استقلال كل من نيجيريا وغانا، والصراع بين قبائل **الأشانتي والفانتي** في غانا، **والهوسا واليوربا والأيبو** في نيجيريا.

وكذلك الحال في **الكاميرون** حيث **النواة المسلمة** من الفولاني قرب بحيرة تشاد، **والنواة المسيحية** الوثنية في الجنوب.

وكثيرا ما تتجاور الدول الإفريقية في المعمور، بمعنى أن تكون الأقاليم المرتفعة الكثافة على جانبي الحدود، وغالبا ما يكون هناك تجانس سكاني وقبلي، فتصبح الحدود في هذه الحالة، وكأنها سكين يقطع ما بين ذوي القربى كما هو الحال في التجمع السكاني شرق وشمال وجنوب **بحيرة فكتوريا** حيث يتصل المعمور، ولكن تقطعه الحدود السياسية بين كينيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا.

وكذلك، ذلك التجمع الذي تقطعه الحدود السياسية في أقصى الشمال لزائير من الكونغو الديمقراطية، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وزائير، والكونغو الديمقراطية في حوض الكونغو الأدنى، ناهيك عن تلك التجمعات التي تركزت في جنوب تشاد والنيجر وفولتا العليا ومالي (بسبب الطبيعة الصحراوية للأقاليم الشمالية والوسطى) ونظيرتها في شمال نيجيريا والتوغو والداهومي وغانا، مثل هذه الحدود خططت بواسطة القوى الاستعمارية دون أدنى اعتبار للبشر الذين فرضت عليهم.



أنماط للقبائل الإفريقية الإستوائية

الفصل الثاني

النضال في المستعمرات الإفريقيّة

تمهيد:

تعرضت إفريقيا لأبشع أنواع الاستغلال من القوى الاستعمارية، و لم يشهد تاريخ البشرية عجرفة عنصرية من أولئك المغامرين الذين جابوا بقاع الأرض ابتغاء استعباد الآخرين وإذلالهم، في القارة الإفريقية، ولا يهم إن كان موضوع الإخضاع يتمثل في الأرض أو الموارد البشرية، فأي شيء تتحدد قيمته وفق ما يعود به من مقابل نقدي، حتى ولو كان إنسانا فقد يصبح سلعة. في عرف هؤلاء بدءا من غزوات اسكندر المقدوني ومرورا بالتتار والصليبيين، ثم الأوروبيين، كما يشهد عالم اليوم أحادية مطلقة تقودها أمريكا دون حسيب أو رقيب، ودون مراعاة للأعراف والقوانين الدولية التي باتت مستباحة في هذا العالم اليتيم.

وإذا كانت غزوات البيض المسابقة تقوم في أغلبها على نزوات ونزاعات عدد من المغامرين الذين امتلكوا فجأة سلطة القرار، وإذا كانت الفترات التي شملتها هذه الغزوات قصيرة نسبيا، فإن ظاهرة استرقاق الجنس **الأود** جاءت بشكل منظم أسهم فيه الرأسماليون والحكومات وحتى الكنيسة باركتها.[1]

وقد بدأت هذه الحركة الاستعمارية في القرن الخامس عشر ولا تزال للأسف الشديد مستمرة بشكل واضح في بعض أجزاء القارة الإفريقية إلى يومنا هذا. وفي خضم هذا الحقد العنصري والجشع الاستعماري شاعت في مختلف الأوساط السياسية والاقتصادية والعلمية والدينية لدى الغرب

---

(1) علي المنتصر فرفر، إفريقيا، ط2، سنة 1988، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا.

أفكار ورؤى، واتجاهات متحيزة عمياء تستهدف تبرير الوضعية التي صنعها المستعمرون البيض لشعوب إفريقيا، وهي " **الأفارقة هم عبيد بالسليقة** " و "**الزنجي هو الشخص الذي لاتاريخ له** " و "تاريخ إفريقيا ليس أكثر من امتداد لتاريخ أوروبا والعالم الجديد " و "**أن أي محاولة للرجوع إلى تاريخ إفريقيا قبل بدء الكشوف الأوروبية للقارة هي محاولة للرجوع إلى عالم الخرافة الذي لافائدة منه** ".

وتوالت هذه التبريرات الرامية إلى استعباد إفريقيا، والتعجيل ببسط هيمنة الأوروبيين البيض على إفريقيا، ولذلك قد يبدو من المفيد إلقاء الضوء على القوى الاستعمارية التي بسطت نفوذها على القارة الإفريقية وهي:

- بريطانيا،
- فرنسا،
- بلجيكا،
- البرتغال،
- إسبانيا.

وإذا كان لكل من هذه القوى المستعمرة منهجها الخاص في المرامي التي تسعى إليها من الاستعمار والسيطرة، والاستغلال، والرقعة المستعمرة، إلا أن قاسمها المشترك هو ما تحققه هذه المستعمرات في نهاية المطاف من مرد ودية لصالح خزائن الغزاة المستعمرين.

المبحث الأول

الاستعمار البريطاني

اجتاح الاستعمار البريطاني إفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر، حين أخذت دول شمال أوروبا تتسابق في رفع أعلامها على مناطق إفريقيا، وكان رواد هذه الموجات الاستعمارية يحدوهم امتلاك أكبر مساحات ممكنة في القارة. وكان حلم(رو دس)داعية الاستعمار البريطاني إقامة ممتلكات بريطانية تمتد من شمال إفريقيا بطول حوض النيل حتى رأس الرجاء الصالح.

لذلك فإن قوام المستعمرات البريطانية تركز حول هذا الخط الوهمي، ولما تحررت إفريقيا العربية المسلمة في الشمال من ربقة الاستعمار، بقي الشق البريطاني من مستعمراتها في شرق إفريقيا ووسطها. ولم يرتفع العلم البريطاني في غرب إفريقيا إلا في بعض البقاع الساحلية فكان أشبه بالخلجان الداخلة في كتلة المستعمرات الفرنسية.

وقد اتبعت السياسة البريطانية أسلوبا فريدا في حكمها لمستعمراتها في إفريقيا، فأوجدت ما أسمته نظام **مستعمرات التاج**، حيث يعين لكل مستعمرة حاكم يستعين به في إدارة الإقليم بمجلس تشريعي يختاره لنفسه من بين الموظفين البريطانيين وبعض غير الرسميين، وقد يتم شبه انتخاب تغيير الرسميين هؤلاء، ولكن أيا كانت درجة الانتخاب فإن للحاكم السلطة المطلقة وصوته يرجّح كافة الأصوات.[1]

---

(1) إفريقيا وزاء التصحر، مرجع سبق ذكره.

إلى جانب نظام **مستعمرات التاج**، ابتدع الاستعمار البريطاني نمطا آخر من **نظم الحكم (arbitre)** غير المباشر. ويطبق هذا النظام غير المباشر في المناطق التي يصعب فيها التغلب على الشعور القومي ويتعذر إتباع أسلوب الحكم (arbitre) المباشر، ومهمة هذا النمط غير المباشر أن يعهد بمسائل الإدارة المحلية للمواطنين من زعماء القبائل أو الأمراء، مع إخضاعهم لإشراف المسئولين البريطانيين.

إن الاستعمار البريطاني وقد شعر بهذه المظاهر جميعها، حاول في الماضي جاهدا أن يعد نفسه لكل الاحتمالات المختلفة. فقامت وزارة المستعمرات – آنذاك – بترسيم الخطط وحشد الجهود لمواجهة الانتفاضات الإفريقية المتزايدة الانتشار في إفريقيا. وهي تعتبر سنة (1960م) حرجا لها، ففي هذه السنة حدثت تغييرات جوهرية في كثير من هذه القطاعات. ففي هذا التاريخ حدد لمنح نيجيريا نظاما من الحكم (arbitre) الذاتي، كل ذلك حتى تتمكن بريطانيا من تخفيف حدة المطالبة بالاستقلال الكامل. أما إقليمي الكاميرون والصومال الإيطالي اللذين كانا خاضعين لوصاية الأمم المتحدة فقد حصل كل منهما على استقلاله في نفس السنة.

وبعد حصول الصومال الإيطالي على استقلاله تأثر بذلك إقليم الصومال البريطاني بالنسبة لمطالبة الصوماليين بوحدة الصومال الكبير، كما أن مشروع الحكم (arbitre) الذاتي لنيجيريا ليس إلا محاولة لتخفيف وقع استقلال الكاميرون المتاخم له.

وقد تنبأ المستر **بات سيسل**، السكرتير التنفيذي **لمؤتمر الشعوب الإفريقية**، بحدوث حرب سلبية ضد الحكم (arbitre) البريطاني في إفريقيا،

وخاصة في اتحاد وسط إفريقيا لتخليص **روديسيا ونياسالاند** من السيطرة البريطانية، وأنه سوف يزاح الستار عن الخدعة البريطانية التي أقامت من أجلها هذا الاتحاد.

وكانت بريطانيا قد واجهتها مشكلة رئيسية أساسية، هي مشكلة المناطق ذات المجتمعات متعددة العناصر، والاتجاهات المتعارضة التي تسود التيارات السياسية فيها. ولذلك فقد أزمعت وزارة المستعمرات تشكيل لجنة واسعة السلطات لبحث وسائل الإصلاح في **الاتحاد الفدرالي** الزائف سنة (1960م)، بحيث تقرب بين وجهات النظر المختلفة، وتستر النوايا العنصرية المقيتة التي تستقر في نفوس المستوطنين البريطانيين في روديسيا الجنوبية والهادفة إلى التسلط على ذلك الاتحاد من هذه الأساليب الخادعة ما يتردد في دوائر **وستمنستر** من السحط على **سالزبرى** (عاصمة روديسيا الجنوبية) واتجاهات **سيروى ونسكي** رئيس حكومة الاتحاد وتهديده بالمضي في سبيله بمفرده إذا ما عارضته حكومة لندن.

ونفس المشكلة تثور في كينيا، وإن كان عنفها لم يصل إلى درجة شديدة، ولكن الاتجاهات تظهر من ترشيح السير **هيوفوت** (حاكم قبرص السابق)حاكما عاما في كينيا، وهو معروف بقسوته وشدة بطشه. بالإضافة إلى إصرار بريطانيا على نفي وتشريد زعماء الحركة القومية في كينيا، واستمرار وضع **جومو كينياتا** الزعيم الإفريقي الكبير تحت المراقبة الشديدة بالرغم من انقضاء مدة عقوبته.

وحتى تجيد بريطانيا لعبتها المعروفة أوعزت إلى نفر من حزب العمال المعارض. بتوجيه النقد الشديد للحكومة بسبب هذه الإجراءات، حتى تمسك

العصا من منتصفها، وكأن حزب العمال لم يكن في الحكم (arbitre) خلال معركة **الماو ماو** والقتل والتشريد الذي عاناه الإفريقيون لم يكن على أيدي هذا الحزب.

والجدير بالملاحظة، أن علماء التطور الاستعماري قد قسموا القارة الإفريقية فيما دون الصحراء إلى طرفين:طرف تكون فيه الغلبة لنظام من الحكم (arbitre) الإفريقي الخالص، تسود فيه الغالبية الإفريقية الكاسحة، بسبب القلة المتناهية لتعداد الأوروبيين. وطرف ثان تكون فيه السيادة للرجل الأبيض، الذي تتغلب قوته الفعلية بما يفرضه لنفسه من مميزات على الثروة الفعلية للإفريقيين، ويتحقق نظام حكم الرجل الأبيض. وكان هذا التقسيم قد وضع **له خط وهمي يبدأ من موزمبيق على المحيط الهندي فيتجه نحو الشمال مستوعبا اتحاد وسط إفريقيا. ثم يتجه نحو الجنوب فيتطابق مع حدود اتحاد جنوب إفريقيا، ويتجه بعد ذلك إلى الشمال، متضمنا إقليم جنوب غرب إفريقيا حتى ينتهي على المحيط الأطلسي.**

وقد كانت المستعمرات البريطانية في إفريقيا ممتدة حسب التقابل الجغرافي والتشابه في المعاناة، ففي **شرق إفريقيا**، كانت أوغندة وكينيا، وتخرج منها **تنجانقا** باعتبارها كانت **نظام وصاية الأمم المتحدة**.[1] أما في **وسط إفريقيا**، فيشمل وقتها **الاتحاد الفدرالي** بين **روديسيا ونياسالاند**، ويضم إليه للتشابه أقاليم الحماية الثلاثة في **بتشوانالاند**، و **سوزاي لاند**، و **باسوتولاند**. أما **غرب إفريقيا**، فيشمل نيجيريا، وسيراليون، وغامبيا، ويخرج عنه

(1) انظر في الملاحق اتفاقية نظام وصاية الأمم المتحدة الخاصة بتنجانيقا.

الكاميرون البريطاني، و**الصومال** البريطاني، الذي هو الآخر يخضع إلى **نظـام وصاية الأمم المتحدة**.

وقد أخذت رياح العنف تجتاح الحزام الأوسط في إفريقيا، ففي بداية سنة (1959م)، انبعثت الانتفاضات من الكونغو البلجيكي، أعقبته ثـورة في الكونغو الفرنسي، و لم تلبث بعد ذلك أن اندفعت **نياسالاند** في اضـطرابات عارمة. وليس ثمة شك في أن الرابطة بين هذه الانتفاضات جميعا أكثر من مجرد الدعوة القومية الإفريقية الصاعدة. وخشية مـن الثـورة الإفريقيـة ابتـدع الاستعمار البريطاني نظام تفرض فيه السيادة الأوروبية، وهكـذا، أجـبرت **نياسالاند** على الدخول في اتحاد فدرالي مع روديسيا الـشمالية وروديـسيا الجنوبية، حتى تتحقق بذلك الغلبة للبيض الكثيري العدد في روديسيا الجنوبيـة والمسيطر على مقدراتها.[1]

وقامت حكومة **الاتحاد الفدرالي** بحشدها للقوات العـسكرية، مـن روديسيا الجنوبية، قوات من الجنود البيض المستوطنين بهدف إجهاض مقاومة المارد الإفريقي المعارض في **نياسالاند**، وأعلنت حالة الطوارئ وتم إلقاء القبض على الزعيم (**هاستنجز باندا**) وعدد كبير من زعماء حزب المؤتمر، خاصة إذا علمنا أن هناك دفع قوي حدث من مؤتمري: أكرا (**غانا**)، والقاهرة(**مـصر**)، أكسب الدعوة الإفريقية زخما ثوريا هاما، إضافة إلى النداءات التي كانت تحث على طرد المستعمر الدخيل من القارة الإفريقية.

---

(1) صلاح ضبري، إفريقيا وراء الصحراء، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني

الاستعمار الفرنسي في إفريقيا

لا يختلف الاستعمار الأوروبي عن الاستعمار البريطاني في سعيه استعباد الآخرين وإذلالهم والاستحواذ على ثرواتهم الطبيعية، ومن حقد عنصري وجشع استعماري لم تلبث أن هزمت بواسطة كفاح إفريقيا من أجل تحرير نفسها من كل أنواع الرق والاستعباد. على أن ما ميّز الاستعمار الأوروبي عن غيره هو محاولته للشعوب التي يستعمرها إذابة شخصيتها، وطمس معالمها، والقضاء على تراثها، وبالتالي، ربط تلك الشعوب المغلوبة بعجلته المستغلة المستبّدة، وتجعل من حضارته الزائفة قدسية ترتفع إلى مرتبة التأله.

والاستعمار الفرنسي في إفريقيا شأن كل الغزاة المتسلطين مارس هو الآخر أفظع الجرائم المنكرة لكل معاني الإنسانية وإعلاء جميع أساليب الوحشية والبطش والتنكيل. وقد تميز الاستعمار الفرنسي بالإسراف الشديد في وسائل التعذيب والإبادة الجماعية للإنسان كما حدث في الجزائر، وانحدار بالقيم التي تواضع البشر على احترامها، والتي لم يملك الاستعمار في أبشع صوره إلا التسليم بجوانب منها.

إن السياسة التي تفرّد بها الاستعمار الفرنسي عن الاستعماريين الإنجليزي والبلجيكي أطلقت عليها فرنسا سياسة **التشابه** (assimilation) ومعناها أن الهدف الأساسي لهذه السياسة وهي الحكم (arbitre) الفرنسي ليس تنميّة النظم النيابية التي يمكن تحقيق قدر من الحكم (arbitre) الذاتي

بواسطتها، مع الإبقاء على رابطة على نحو ما بين القوة المستعمرة(**بكسر الراء**)، والإقليم المستعمر(**بفتح الراء**)، بل إن الهدف هو إدماج تلك المناطق بالشعب الفرنسي، في وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية، وخاصة في مظاهر ثقافية وفكرية ومذهبية واحدة، بصورة مشوهة مصبوغة بالصبغة الفرنسية المقيتة.

وانطلاقا من هذه السياسة، حاربت فرنسا أية محاولة لدرس اللغات أو الثقافات الإفريقية، ودمرت ونكّلت بكل السبل جميع معالم التراث الإفريقي القديم، وهدف الإدارة الاستعمارية الفرنسية من ذلك هو خلق رجال فرنسيين من الإفريقيين، أو كما وضعها الخبير الاستعماري(**و. ب. ممفورد**)، تعليم الإفريقيين كيف يصبحون فرنسيين.

ويصف لنا (**كوكسن**)، الكاتب الإنجليزي الحياة التي تسود في بقعة من تلك البقاع، في الكونغو الفرنسي فيقول:" **وهكذا ترقد الكونغو الفرنسية في الأدغال، ويعيش فيها المستوطنون الفرنسيون وزوجاتهم الإفريقيات وأبناؤهم المولدين، بجانب سائر الوطنيين، في حياة ترسف في هوّة الفقر، يحلمون بشواطئ السين واللوار التي لن يروها ثانية** ".

وقد بدأ الاستعمار الفرنسي في منتصف القرن التاسع عشر، وبلغ أوجه سنة (1871م)، حين انتشرت القوات الفرنسية داخل إفريقيا آتية من الشمال، ورفعت العلم المثلث الألوان على مساحات واسعة شملت الشطر الغربي للقارة، وامتدت شباكها الأخطبوطية جنوبا حتى أطلت على خليج غينيا. و لم تلق فرنسا أي اهتمام للثمن الذي دفعته غاليا في سبيل سياقها مع سائر القوى الاستعمارية في توسيع الرقعة الخاضعة لها وقاومت الشعوب

الأبية، وقاتلت مملكة داهومي الباسلة كمثال، قتالا عنيفا استمر حتى سنة (1893م).

وبعد **مؤتمر برلين** الذي حدد القواعد التي يسير عليها الاستعمار الأوروبي في إفريقيا، بدأت فرنسا تمد سلطانها في إفريقيا الوسطى، وأرسلت عميلها الأول (**سافورنان دي برازا**) إلى **نهر الكونغو**، وقد تم لها التسلط بمعونته على ممتلكات **الغابون، والكونغو الوسطى، وأوبانجي شاري، وتشاد.** وكان هذا المغامر الفرنسي هو نظير (**ستانلي**) البريطاني، ووضع (**سافورنان**) يده على الجزء الواقع شمال نهر الكونغو، باسم الجمهورية الفرنسية.

وتجدر الملاحظة أن مساحة المستعمرات الفرنسية في إفريقيا تبلغ أضعاف مساحة المستعمرات البريطانية. فتبلغ مساحة إفريقيا الغربية الفرنسية حوالي (1.850,000كلم^2)، وتغطي إفريقيا الاستوائية حوالي مليون كيلومتر مربع آخر. وإفريقيا الغربية الفرنسية تمتد من داكار غربا حتى بحيرة تشاد شرقا، ومن الصحراء شمالا حتى خليج غينيا جنوبا، طولها من الشرق إلى الغرب أكثر من (2000 كلم^2)، ومن الشمال إلى الجنوب حوالي (1500كلم^2). وتعداد غرب إفريقيا الفرنسية لا يتجاوز (18.000,000نسمة) يعيشون في مساحة تبلغ سدس سياحة إفريقيا كلها، ولكن أكثر من ثلثها صحارى تتناثر فيها جماعات قليلة من السكان.

أما إفريقيا الاستوائية الفرنسية، فعلى الرغم من شساعة مساحتها، فقد أهملها الفرنسيون، وتعطلت ثرواتها الطبيعية الكثيرة، وانحدرت حالة الرخاء التي كان عليها أهلها قبل الاستعمار الفرنسي، وقد اتبعت فرنسا في

مستعمراتها السياسية التي هدفت بها إلى إذابة الإفريقيين، وصهرهم إلى مواطنين فرنسيين.

ولكن بمرور الأيام خيّبت تلك السياسة الآمال التي كان يطمح إليها الفرنسيين، فلم يأت بالنتائج المرجوة منه، فقد سادت فترة من الركود القومي واستطاعت لذلك الإدارة الاستعمارية أن تقيم بعض المنشآت العامة، وأن تكشف بعض الموارد الاقتصادية الكبيرة. وفتحت فرنسا الطريق أمام بعض الأفارقة، وإن كان عددهم قليلا نسبيا للتدرج في التعلم، حتى أنها أتاحت للبعض منهم الوصول إلى مناصب رفيعة في الجمعية الوطنية وفي وزارة المستعمرات.

وإذا كان الهدف الرئيسي للسياسة الفرنسية هو تحقيق التشابه بالمفهوم الذي سبق ذكره، فقد ثبت في نهاية القرن الماضي أن استيعاب الملايين من الإفريقيين، و"**فرنستهم**" أمر يتطلب الكثير من الجهد والوقت الطويل، لذلك عدلت فرنسا من فكرة التشابه، ووضعت بدلا عنها فكرة **الانضمام** (association) وبموجبها تختار فرنسا فئة من الإفريقيين لتكون منهم طبقة فرنسية الثقافة والمشرب، وهذه الحالة تنطبق بصورة حتمية وقاسية على الجزائر، حتى يكونوا رسلها إلى جميع الشعوب الإفريقية، ويعاونوا الفرنسيين الرسميين في تحقيق المرحلة التالية من سياسة التشابه الكامل.

وقد بلغت المستعمرات الفرنسية حالة سيئة، نتيجة للسياسة الاستعمارية التي مارستها فرنسا وذلك قبل الحرب العالمية الثانية. فكانت الإدارة الاقتصادية في أيدي الفرنسيين ووقفا عليهم، والثروات الاقتصادية إما مهملة وإما مستغلة لصالح الفرنسيين وحدهم، وحرمت الصناعات، ووضعت

النظم الجمركية التي تفل سيادة نظام الاحتكار الفرنسي المبني على الرشوة والفساد.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية سنة (1939م) و لم تلبث فرنسا أن تمرغ أنفها في تراب أحذية النازية، واستبكى الفرنسيون حريتهم التي سحقت في الوحل. ووقف الإفريقيون في المستعمرات الفرنسية إلى جانب جلادي الأمس، ينصرونهم في قوة وفي ثقة وتطلع إلى مستقبل تتدعم فيه مبادئ الحرية والمساواة.

وانتهت الحرب، وجاء وقت الجزاء والوفاء بالوعود، وعقد مؤتمر برازافيل في فبراير سنة (1944م)، وبذلت فيه فرنسا ما بذلت من وعود، مؤكدة عرفانها المزيف بالفضل الذي أظهرته الشعوب الإفريقية، وصدرت توصيات ذلك المؤتمر، ترسم القواعد التي يتعين على الاستعمار الفرنسي أن يلتزم بها في نهجه الجديد تجاه الأقاليم الإفريقية.

وفي تمثيلية هزلية طرح الرئيس الفرنسي آنذاك **شارل ديغول** دستور جمهوريته الجديد على استفتاء في المناطق والأقاليم، ومورست كل الضغوط لتأتي نتائج الاستفتاء حسبما يهوى ديغول وسياسته الاستعمارية، واستثنى من ذلك إقليم غينيا، وكانت أول النتائج المدوية في نتيجة استفتاء غينيا، وهي أن الشعب يرفض ذلك الدستور، ويفضل الاستقلال على كل شيء، وأعلنت غينيا استقلالها في نهاية سنة (1958م).

ولكن شعوب سائر الأقاليم، لم يقدر لها أن تعبر عن رأيها في حرية، فظهرت نتائج الاستفتاء في سائر المناطق، تقبل دستور الجمهورية الخامسة تحت اسم" **المجموعة الفرنسية** ".

وأعلنت المجموعة الفرنسية مكوّنة من:

- فرنسا، الجزائر، الصحراء، أقاليم وراء البحار(المارتينيك، جوادبلوب، غويانا، ريونيون)،
- **خمسة أقاليم** محتفظة بوضعها المستعمرات:الصومال الفرنسي، الكاميرون، كاليدونيا الجديدة، يولينيس، سانت بيير، ميكويلون،
- **اثنى عشرة جمهورية** حصلت على استقلال داخل المجموعة الفرنسية:موريتانيا، السنغال، السودان، فولتا، ساحل العاج، الداهومي، النيجر، تشاد، إفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، مدغشقر.[1]

---

(1) صلاح ضبري، **إفريقيا وراء الصحراء**، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث

الاستعمار البلجيكي والبرتغالي والإسباني في إفريقيا

بعد أن تكلمنا عن الاستعمار البريطاني والفرنسي في القارة الإفريقية وسباقهما المحموم في الاستيلاء على أجزاء أخرى من القارة وتمزيقها، لم يمنع دولا أخرى من الالتحاق بركب المستعمرين مثل: إسبانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وبالتالي، الحصول على فتات المائدة.

فإسبانيا، يبدو أنها كانت تحنّ إلى مجدها الماضي الذي بادت شراعه، يوم كان هناك أسطول بحري، ومحاكم تفتيش، تعذب وتحرق من تشاء، وهكذا، احتلت شطرا من الصحراء إلى الغرب من شمال القارة، واستبقت قطعة ضئيلة من **خليج غينيا** تقابلها بعض الجزر المتناثرة هناك، وانحدرت إسبانيا، وجذبت معها في انحدارها هذين الإقليمين البائسين، فاحتجبت عنهما شمس الحياة، كما احتجبت عن إسبانيا نفسها.

أما **البرتغال**، فهي قد حظيت بشطرين متقابلين في الشرق وفي الغرب، تتسع رحابهما حتى ليوشكا أن يلتقيا، إلا من منطقة انتزعها الاستعمار البريطاني. وللبرتغال مع إفريقيا تاريخ، فهي دقت بابها في منتصف القرن الخامس عشر، وانكسرت وتحطمت مراكبها حين تصدى لها العرب ذودا عن إخوانهم في شرق افر يقيا. وأعدت الكرة من الشرق ومن الغرب، وانكسرت وهزمت، واكتفت أخيرا بأن تمتهن التجارة مع ممالك القارة، واستمر بها الحال كذلك، ونالت من المأدبة الاستعمارية إقليمي موزمبيق وأنغولا، وكما انحدرت

إسبانيا تهاوت أيضا البرتغال، و لم تستطع أن تستغل ما كسبت من مكاسب وكتمت كل محاولة للتحرر الفكري أو الثقافي في إقليمها.

أما **بلجيكا**، فإنها لمتاخمتها فرنسا وبريطانيا، كانت أسرع وأوضح، واختارت إقليما يتاخم أقاليم فرنسا وبريطانيا وإفريقيا، فاستولت على الكونغو، ولكن أبناءه دافعوا ببسالة عن بلادهم قرابة ثلاثين سنة، إلا أن موازين القوى- آنذاك- كانت لصالح الغزاة، وبالتالي، تمكنوا من السيطرة على الكونغو، واتخذ ملك بلجيكا وقتها من إقليم الكونغو إقطاعية له، يديرها لحسابه، وأثرى عن طريقها أكبر ثراء، وعامل أهلها بكل قسوة ووحشية، وكانت نهاية المطاف أن أوصى بها ذلك الملك لتئول من بعده إلى الدولة، التي لم تفعل أكثر من تحويل هذه المكاسب من جيب الملك الخاص، إلى جيوب آخرين مستغلين من أصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبرى عابرة القارات.

وسنحاول إلقاء الضوء على استعمار هذه الدول بسبب الخصائص التي تجمعهم، فهي **أولا** ليست من القوى الكبرى، ولا تحتل رقعات شاسعة، ثم **إنها** جميعا لم تحاول إدخال مدنية أو حضارة إلى الأقاليم التي استعمرتها.

المطلب الأول

الاستعمار البلجيكي في الكونغو

سمي الكونغو البلجيكي نسبة للدولة التي استعمرته وهي بلجيكا. تبلغ مساحته قرابة المليونين من الكيلومترات المربعة، أي حوالي ثمانين ضعفا لحجم بلجيكا التي تتحكم في مصيره وتستنفد موارده.

ويطل الكونغو على المحيط الأطلسي بساحل يمتد عشرين ميلا يقع غالبه شمال نهر الكونغو، الذي يعتبر أطول نهر في إفريقيا وراء الصحراء، وترتفع في الكونغو بضعة جبال تعتبر أعلى جبال في إفريقيا كلها، وتمتد الغابات في الكونغو فتشمل مساحات واسعة، كما يتميز أهلها بالطول في أجسامهم.

ومناظر الكونغو تشبه مناظر سويسرا، فهي ساحرة، وفاتنة، تجمع بين البحيرات والجبال في صورة واحدة جميلة، وتعتبر بحيرة (**كيفو**) أكثر البحيرات ارتفاعا في وسط إفريقيا فتعلو على سطح البحر بمقدار خمسة آلاف قدم تقريبا وهي مقصد المصطافين الذين تجذبهم بموقعها الممتاز.

ووفق المخطط الاستعماري البلجيكي، يحدّ الكونغو من الجنوب مستعمرة أنغولا البرتغالية، ومن الشمال مستعمرة (**كابيندا**) البرتغالية أيضا، ومن الغرب جمهورية الكونغو الداخلة في المجموعة الفرنسية، ويمتد خليج الكونغو في القارة داخلا بمصب النهر الكبير، وينشطر إلى شطرين رئيسيين، **الشطر الأول هو نهر الأوبانجي امبوبو** الذي يستمر فيصلا للحدود مع الكونغو الفرنسي وإفريقيا الوسطى حتى حدود السودان، **والشطر الثاني هو نهر لوالابا**، الذي ينحرف نحو جنوب الشرق مخترقا مدينة (**ستا نلي فيل**) حتى يصل إلى منطقة(**كاتنغا**) في الجنوب. ويحد الإقليم من الشرق مجموعة المستعمرات البريطانية في أوغندة، وتنجانيقا (**تحت الوصاية الدولية tutelle internationale**) وروديسيا الشمالية.

وقد قاوم الكنغوليين الاستعمار البلجيكي بضراوة، واستطاع أهله الصمود أمام الغزاة، بل كان الإمبراطور الكنغولي (**مسيري**)، مبعث رعب

للرجل الأبيض طيلة ثلاثين عاما من القتال بين سنة (1850م) حتى سنة (1880م).

وقد بدأ الاستعمار البلجيكي في الكونغو منذ سنة (1879م) حين وصلت أول بعثة كشفية في منتصف غشت من نفس السنة، تحت قيادة (**هنري موثون ستا نلي**)، المغامر متعدد الجنسيات[1].

وكان استعمار بلجيكا للكونغو يعود إلى قضية شخصية للملك ليوبولد الثاني، وخلفيتها أن المغامر (ستا نلي) **الكوكبي عابر القارات**، استطاع بدهائه أن يقنع الملك بأهمية هذه البقعة وما تحويه من ثروات طبيعية جديرة بالاهتمام.[2]

ونجح ليوبولد الثاني في مهمته، وارتفع علم بلجيكا على بضعة مواضع في الكونغو باسم شركة الكونغو العالمية. وقد تردّدت بريطانيا وفرنسا في الاعتراف بنشاط بلجيكا المنافس لهما في إفريقيا، واشترطت فرنسا أن تمنح ميزات تجارية مقابل اعترافها. وقتها لجأ ليوبولد الثاني إلى الرئيس الأمريكي **آرثر**، بواسطة مساعي مستشاره المغامر **ستا نلي**، وتمكن من الحصول على تأييد الولايات المتحدة سنة (1884م) باعتبار علم شركة الكونغو البلجيكية علما صديقا. وتوالى بعد ذلك اعتراف سائر الدول الاستعمارية، وأعلنت دولة

---

(1) كان ستا نلي بريطانيا في أصله، واشترك في الحرب الأهلية الأمريكية، وثبت فشله، فانصرف بعد ذلك إلى المغامرات الكشفية في إفريقيا، وانسلخ من الجنسية الأمريكية واحتضنته بلجيكا، واختصه الملك البلجيكي ليوبولد الثاني بالكثير من الرعاية. (**إفريقيا وراء الصحراء**)، مرجع سابق.

(2) كتب ستا نلي سنة (1795م) محاولا إثارة اهتما الشعب البريطاني بالكونغو قائلا:" يمكنني أن أصور لكم(الرأي العام البريطاني) إن نهر الكونغو بالرغم من الشلالات التي تعترضه يمكن أن يستوعب كل المرور النهري داخل القارة. وإن هذا النهر هو أعظم طريق مائي في القارة الافريقية".

الكونغو الجديدة الحرة، وفي سنة (1886م) أعلن أن ليوبولـــد الثـــاني، ملـــك بلجيكا والإمبراطورية الجديدة، وفي سنة (1889م) أوصى ليوبولد الثـــاني أن تؤول الكونغو بعد وفاته إلى مملكة بلجيكا، وقد كانت ملكية خاصة له.

المطلب الثاني

الاستعماران البرتغالي والأسباني

لعب الاستعماران البرتغـــالي والأســـباني دورا تافهـــا في الـــسياسة الاستعمارية في إفريقيا، وكان هدفهما الأول هو الانحدار المستمر بالإقليم التي أتعسها الحظ بالوقوع تحت نفوذهما. وليس معنى ذلك أن القـــوى المـــستعمرة الأخرى ترتقي بالأقاليم التي تخضع لها، فهي بدورها تسعى إلى تخلفها في كـــل شيء، ولكن الفارق أن تلك القوى تتخلف بمستعمراتها حتى تظل لها السيادة، أما البرتغال وإسبانيا، فإنهما تنحدران بمستعمراتهما لمجرد الانحدار، ولأنه هـــو السائد في دولتيهما الأصلية ذاتها.

وكانت مستعمرات إسبانيا في غرب إفريقيا، هي الصحراء الغربيـــة المنضمة لمنطقة ساحل الذهب(**ريو أورو**)، ومستعمرة غينيا الإســـبانية وعـــدّة جزر **أهمها فرناندوبو**، وسبتة ومليلة، والجزر الجعفريـــة،التي لاتـــزال تحـــت الاحتلال الإسباني.[1]

أما المستعمرات البرتغالية، في موزمبيق وأنغولا فتبلغ مساحتهما معـــا قرابة (800) مليون كيلومتر مربع، وتعدادهما حوالي (9) ملايين إفريقي، وأهم

---

(1) للتوسع في الموضوع، انظر مؤلفنا حول نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة2004، مصر.

عمل اقتصادي قامت به البرتغال هو الخط الحديدي الذي يـــربط الأطلنطـــي بالمحيط الهندي وشيّدته برأسمال بريطاني.

ولا تختلف السياسة الاستعمارية الإسبانية والبرتغالية عـــن الــسياسة الفرنسية، من ناحية اعتبار المناطق جزءا من الوطن الأم. والإفريقيـــون فيـــه مواطنون، بشروط خاصة، أهمها معرفة اللغة الإسبانية أو البرتغاليـــة، حـــديثا وليس كتابة، والهدف من ذلك تحريم الثقافة، وفي نفس الوقت استطاعة فهـــم الأوامر التي يلقيها عليهم السادة المستعمرون. ويقوم النظام الاقتصادي في هذه المستعمرات على **نظام السخرة**، في المزارع التي تعتبر جميعها مملوكة للبيض.

ويتّسم الاستعماران البرتغالي والإسباني بخاصيّة السريّة التي تحيط بهـــا الدولتان مستعمراهما، فلا يعرف العالم الخارجي عن أي من هذه المنـــاطق أي شيء. ولكن بفضل القومية الإفريقية التي اشتعلت في كل مكان في إفريقيـــا، عجّلت باستقلال الدول الإفريقية.

المبحث الرابع

الإدارة الاستعمارية في ظل الوصاية الدولية

Tutelle Internationale

أدركت المجموعة الدولية ووعيا منها، أن تنظر إلى ظاهرة انفراد دولة بعينها بالتحكم في مصير شعب أو مجموعات من الشعوب تحت أي ستار من ادعاءات الإنسانية أو المدنية أو المساعدة، على أنه أمـــر لا يقبلـــه الـــضمير العالمي،ويتنافى مع قواعد التـــضامن في المجتمـــع الـــدولي (communauté internationale)، ولهذا السبب طرحت فكرة الوصاية الدولية.

وانطلاقا من ذلك، تغيرت النظرة التقليدية التي كانـــت ســـائدة في الماضي، حيث كان السائد هو منطق سميث smith، أي الحرية الفردية المطلقة بين الأشخاص الطبيعيين، وانسحبت بدورها على الأشـــخاص المعنـــويين في المجموعة الدولية، فتم أن تترك الدول وشأنها فيما تراه وتقرره بشأن الشعوب، غير تلك الداخلة في المجتمع الـــدولي (communauté internationale) المعروف آنذاك، أين جعلت من تلك الشعوب مالا مباحا، يجوز الاســـتيلاء عليه وضمّه واستغلاله والتصرف فيه بجميع أنواع التصرف القانوني، من بيـــع وشراء وتنازل ورهن.

وهكذا، أصـــبحت نظـــرة المجتمـــع الـــدولي (communauté internationale) إلى علاقات الدول ذات القوة مع تلك الشعوب المغلوبة على أمرها، أنها علاقة لها قواعد تحكمها وتضبط أمورها،وأنهـــا إن قامـــت علاقات من التبعية فهي تبعية مؤقتة تتسم بخاصية الوظيفة الاجتماعية،وتـــسير

في طريق معين،وتخضع لإشراف المجتمع الدولي (communauté internationale) الذي تمارس تلك الدولة وظيفتها باسمه.

لذلك، سيكون من الأهمية بمكان أن نلقي الضوء على نظام الوصاية الدولية tutelle internationale، ونشأته، وخلفية عن تكوينه، ثم نتطرق إلى الهيئة التي تمارس الإشراف الدولي على نظام الوصاية، والتي خلق بصورته الحديثة مع مولدها وتطور في ظلّها ونعني بها " **منظمة الأمم المتحدة** " فنرى وجوه نشاطها من زاوية ارتباطها بإفريقيا والمشكلات الإفريقية، والأجهزة التي تعنى بتلك المشكلات.

المطلب الأول

الوصاية الدولية tutelle internationale..النشأة والتطور

كثيرا من النظم القانونية ما نشأ أصلا لحماية مصالح معينة ولجهات معينة، ثم إذا بها تتطور لتصبح في النهاية هي الرقيبة على تلك الجهات المهيمنة عليها، بل المقيدة لها في كثير من الأحوال. وكمثال على ذلك مجلس الدولة، في الدول التي تأخذ بنظام مجالس الدولة، فهو قد أنشئ في الأساس لحماية السلطة التنفيذية من تسلط السلطة القضائية عليها والتحكم في قراراتها، ولكنه بمرور الأيام تطور فأصبح الرقيب على السلطة التنفيذية المقيّد لحريتها المطلقة، والحامي لمصالح الأفراد.

ودوليا، يشكل **نظام الوصاية** نفس هذا اللون من النظم القانونية، فهو أثناء ابتداعه قد أقامته الدول الاستعمارية في الأساس ليكون كغطاء لها وراء سلطاتها المطلقة، في ممارسة سيادتها غير المشروعة على أقاليم معينة، لكن **نظام الوصاية** تطور منذ نشأته في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ليتطور أكثر

بعد الحرب العالمية الثانية، وأحالته من ستار يخفي أغراض المستعمر، ويضفي عليها الطابع الشرعي، إلى جهاز فعال وقوي يرصد كل حركة من حركات المستعمر، ويحدد الوقت والأسلوب لإنهاء سلطانه على تلك الأقاليم.

وكانت قوات احتلال الحلفاء، بعد الحرب العالمية الأولى قد احتلت أقاليم المستعمرات الألمانية، وأجزاء من الإمبراطورية العثمانية، وأوضحت دول الحلفاء التي فرضت سلطاتها على تلك الأقاليم بدعوى الاحتياطات العسكرية بغير سند قانوني لبقائها فيها. بل بدأت الدول التي كانت مستعمرة لها من قبل، تطالب بعودتها إلى سيادتها، بما لها من حقوق رتّبها لها القانون الدولي (droit international) التقليدي، القائم آنذاك.

وحتى تتفادى دول الحلفاء الاستعمارية تلك الأزمة القانونية، اتجهت إلى ابتداع نظام قانوني جديد. وكانت القواعد الأولى لإنشاء عصبة الأمم (société des natios) في مرحلة التصميم والصياغة، وبدأت الدول الاستعمارية المتحالفة تسوق أفكارا جديدة ورؤى تتضمن انتهاك الاستعمار الألماني لقواعد الإنسانية في الأقاليم التي كانت تحت إدارته. وأنه قد آن الأوان للأخذ بيد تلك الأقاليم حتى لاتعود للمعاناة ثانية، ورفعت يافطات عن المرامي الإنسانية والأهداف النبيلة لهذه المساعي، وتم ابتداع **نظام الوصاية الدولية tutelle internationale** وكان في ظاهره يعترف بتدويل المستعمرات الألمانية، ولكن في جوهره لم يعد أن يكون السيطرة التامة للدول المستعمرة.

وأنشئت عصبة الأمم، ونصت المادة (22) من ميثاقها على تعريف نظام الوصاية (MANDAT) وحددت أنواعه، ووافقت الدول القائمة

بالوصاية على تقديم تقاريرها إلى اللجنة الدائمة للوصاية الدولية التابعة لعصبة الأمم.[1]

(1) ولقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1966/10/27 بأغلبية 144 صوتا ضد صوتين وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت على قرار يقضي بإنهاء انتداب حكومة جنوب إفريقيا على إقليم جنوب غرب إفريقيا، ووضع الإقليم تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة. وقد ألغى هذا القرار من الناحية القانونية آخر ما بقي من نظام الانتداب. ويرجع الفضل في صدور هذا القرار إلى القوة التي تتمتع بها مجموعة الدول الأفرو ـ آسيوية في الأمم المتحدة بعد أن أن بلغ عددها55 دولة، وهذا القرار يستند إلى الآراء الاستشارية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 1950 و1955 و 1956، التي أكدت فيها المحكمة أن انتداب جنوب غرب إفريقيا لا يزال قائما وأن الأمم المتحدة قد آلت إليها وظائف الرقابة التي كان يباشرها بمجلس عصبة الأمم (société des natios) المتحدة على الدول المنتدبة. وقد بدأت في 21 أبريل1967 احتماعات الدورة الخاصة للجمعية العامة، وعلى رأس المسائل التي يشمل عليها جدول أعمالها، كيفية تنفيذ قرار الجمعية الصادر ففي 26 أكتوبروالخاص بإنهاء انتداب اتحاد جنوب إفريقيا على إقليم جنوب غرب إفريقيا. وهناك من يرى أن تنفيذ هذا القرار أن تعترضه عدة عقبات منها:

أولا: وضع إقليم جنوب غرب إفريقيا تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة ، وهذا يعد احراء سابقا على استفتاء شعب هذا الاقليم في نظام الحكم، واذا تم هذا الاستفتاء في حرية فإنه سيؤدي الى قيام حكومة متحررة تتلاقى حدودها مع أكبر معقل للتفرقة العنصرية،

ثانيا: أن استسلام اتحاد جنوب افريقيا لقرار الجمعية العامة يعني فقدانها لحلقة الاتصال بينها وبين الاستعمار البرتغالي الضامن لوجودها العنصري، لأن إقليم جنوب غرب افريقيا هو حلقة الاتصال بين بريتوريا وأنغولا،

ثالثا: أن حكومة جنوب افريقيا قد تجاهلت حتى الأن أكثر من (70) قرارا للجمعية العامة ومجلس الأمن للمطالبةبإنهاء سياستها العنصرية، ولذلك فليس من المستبعد أن تبقى على موقفها بالنسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة الخاص بانهاء انتدابها على جنوب غرب افريقيا،

رابعا: تنفيذ هذا القرار يتوقف على استعداد مجلس الأمن للموافقة على قرارات رادعة تتضمن استخدام القوة لضمان تنفيذ قرار ادمعية العامة، وهو أمر يحوط به الشك، لأن بريطانيا اتسم موقفها بالغموض اثناء مناقشات الجمعية العامة التي انتهت بالقرار وامتنعت عن التصويت عليه، مما قد يحل على أنها قد تعمد الى عرقلة أي قرار فعال، وأن يدفعها حرصها على مصالحها في جنوب افريقيا الى استخدام حق الفيتو،

خامسا: أن هناك همسا بخصوص قدرة الأمم المتحدة المالية لإدارة الاقليم، حيث يقدر الخبراء نفقات هذه الادارة بنحو (128) مليون دولار، أي ضعف ميزانية الأمم المتحدة الحالية، وبالتالي، فإن إثارة هذه المشكلة في ضوء الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة قد يكونله دور فعال فيما تقدم عليه المنظمة من احراءات تنفيذية(الدكتور/عبد العزيز سرحان، دروس المنظمات الدولية، مرجع سبق ذكره).

المطلب الثاني

الوصاية الدولية tutelle internationale وميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies)

عرف العالم من أقصاه إلى أدناه عقب الحـــرب العالميـــة الثانيـــة. موجات من اليقظة السياسية اجتاحت بالخصوص شعوب آســـيا وإفريقيـــا، وعمقها روح من القومية ومبادئ التحرر، دعمت من قوة وعيها الـــسياسي، وبالتالي، وصول الكثير منها إلى الاستقلال السياسي والـــدخول في المجتمـــع الدولي (communauté internationale).

وهكذا، انبثقت فكرة الاهتمام الدولي بنظام الاســـتعمار، واتجـــه الاهتمام إلى تطوير فكرة **الوصاية** الدوليـــة **tutelle internationale** وخلـــق تنظيم جديد للوصاية انطلاقا من التجارب الماضية، ويقوم على دعائم جديدة لمعنى الوصاية بوصفها التزام دولي يتحمله المجتمع الـــدولي (communauté internationale)، وجاء ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies) فتضمن البذرة الأولى لنظام الوصاية الدوليـــةtutelle internationale ، الـــذي تطور على الوجه الذي هو عليه اليوم، و لم تخرج المبادئ التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies) عن المبادئ العامة التي كانت قد أعلن بموجبها نظام الوصاية في ظل عصبة الأمم (société des natios) مـــن النهوض بالشعوب، وكفالة الحريات والمساواة.

وقد بينت المادة السابعة والسبعون من ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies) الأقاليم التي أخضعت لنظام الوصاية، حيث قررت سريانه على الأقاليم الآتية، بمقتضى اتفاقات وصاية:

- الأقاليم المشمولة بنظام الانتداب،[1]
- الأقاليم التي اقتطعت من دول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية،
- الأقاليم التي تضعها في الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها.

أما تعيين أي الأقاليم من الفئات السالفة التي توضع تحت نظام الوصاية وطبقا لأي شروط، فذلك من شأن ما يعقد بعد من اتفاقات، وتحول نظام الوصاية الدولية tutelle internationale، من وظيفة استغلالية فردية مطلقة، إلى وظيفة دولية احتماعية، تخضع للإشراف والتوجيه، واعترفت الدول الاستعمارية في الوثيقة، بمبدأ أساسي هو سيادة مصالح الشعوب الخاضعة لها على أية اعتبارات أخرى، وأن تلتزم القوى المذكورة بتحمل العبء المقدس في النهوض بتلك الشعوب، والتزمت على وجه الخصوص بأن تتطور بالأقاليم الموضوعة تحت إشرافها نحو الحكم (arbitre) الذاتي والاستقلال.[2]

---

(1) د. عبد العزيز سرحان، مرجع سبق ذكره.

(2) قررت الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة، بشأن وصول الأقاليم تحت الوصاية إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال، القرار الآتي:

الجمعية العامة : بالإشارة إلى قرارها رقم 558 (دورة 6) في 18 يناير سنة 1952 والقرارات اللاحقة لها والمتصلة بنفس الموضوع،تدعو السلطات القائمة بالإدارة في الأقاليم تحت الوصاية كل فيما يخصها، أن تقدر الفترة الزمني التي يمكن لهذه الأقاليم فيها ممارسة الحكم الذاتي أو الاستقلال وتوصي أن تتخذ السلطات القائمة بالإدارة الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف في تاريخ مبكر.

وبعد بحثها للقسم الخامس من الجزء الأول من تقرير مجلس الوصاية:

- تلاحظ أنه بمقتضى الخطوات التي اتخذت،والتي يجب اتخاذها، بمعرفة السلطات القائمة بالإدارة وبالمشاورة مع الأمم المتحدة والأقاليم المعنية، فإن توجولاند تحت الإدارة الفرنسية،والكاميرون تحت الإدارة البريطانية وتحت الإدارة الفرنسية، والصومال تحت الإدارة الإيطالية، وسوما الغربية تحت إدارة نيوزلندة، هذه الأقاليم جميعها من المتوقع حصولها على أهداف نظام الوصاية المنصوص عليه في المادة 76 فقرة (ب)من ميثاق الأمم المتحدة وذلك سنة 1960.

المطلب الثالث

تطبيقات عملية لنظام الوصاية الدولية

tutelle internationale

تكلمنا فيما سبق عن نظام الوصاية الدولية tutelle internationale في ميثاق منظمة الأمم المتحدة (ONU)، الذي دفعت إليه ضرورة استشعرها المجتمع الدولي (communauté internationale)، قد انسحب بموجب قواعد إنشائه على جميع الأقاليم التي كانت تخضع لنظام الوصاية في ظل عصبة الأمم (société des natios) المتحدة. وقد رضخت الدول الوصية جميعها لهذه القاعدة فأبرمت اتفاقات خاصة للوصاية مع مجلس للوصاية، ولم يخرج عن تلك القاعدة غير اتحاد جنوب إفريقيا، الذي أصرّ بصدد وصايته على إقليم جنوب غرب إفريقيا على أن تظل القواعد التي تحكمه هي قواعد الوصاية القديمة التي كانت مطبقة في ظل عصبة الأمم. ولم يلتفت اتحاد جنوب إفريقيا إلى أي نداء للمنطق والعدالة، وفشلت جميع محاولات الأمم المتحدة-سابقا- إلى إرجاعه إلى حظيرة القانون.

والأقاليم المشمولة بالوصاية الدولية tutelle internationale في إفريقيا، جنوب الصحراء، هي: الكاميرون، توجلا ند (**البريطانية**)، تنجانيقا،

- تدعو السلطات المعنية القائمة بالإدارة، أن ترسم في شأن الأقاليم الأخرى المشمولة بالوصاية، أهدافا ومراحل محددة التواريخ في ميادين السياسة والاقتصاد والتطور الاجتماعي والتربوي لهذه الأقاليم، بقصد إقامة برامج للوصول بها إلى مرحلة الحكم الذاتي أو الاستقلال في أقرب وقت ممكن.
- تؤكد قراراتها أرقام 558 (دورة 6)، 1064 (د11)، 1207 (د12) وقراراتها المتصلة بالموضوع، وتحث السلطات القائمة بالإدارة مرة أخرى، أن تنفذ القواعد التي تضمنتها تلك القرارات.
- تطلب من السلطات القائمة بالإدارة أن تقدم تقاريرها للجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة، بشأن التقدم الذي حققته في تنفيذ هذا القرار.

توجولاند (**تحت الإدارة الفرنسية**)[1]، روانـــدا أورانـــدي (**تحـــت الإدارة البلجيكية**)، الصومال(**تحت الإدارة الإيطالية**).

فتوجلا ند، هي من الأمثلة البارزة للسياسة الاستعمارية القائمـــة على تفتيت الأقاليم الإفريقية إلى مناطق نفوذ بين الـــدولتين الاســـتعماريتين بريطانيا وفرنسا، وكان الإقليم المذكور من المستعمرات الألمانية قبل الحـــرب العالمية الأولى، وكما حدث في سائر المستعمرات الألمانية دخلـــت جيـــوش الحليفتين، بريطانيا وفرنسا، إقليم توجلا ند واقتسمتاه فيما بينهما، وظلت كل دولة تتولى الشق الذي احتلته حـــتى قيـــام نظـــام الوصـــاية الدوليـــة tutelle internationale في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأصبح الإقلـــيمين داخلـــين تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقد حدد مجلس الوصاية (conseil tutelle) تاريخا لاستقلال توجلا ند في فترة لا تتجاوز سنة (1960م)، بموجب قرار الجمعيـــة العامـــة (assemblée générale) الخاص بإنهاء الوصاية على توجلا ند.

أما **الكاميرون**، بشقيه البريطاني والفرنسي، فقد واجـــه أســـوأ مظـــاهر الاستبداد والتفتيت والتناحر، ومن ســـخريات الأيـــام أن تنتقـــل المهزلـــة الاستعمارية من مسرح الطبيعة في الإقليمين، إلى ميـــدان الأمـــم المتحـــدة وتتصارع الترعات الاستعمارية المتعارضة. وأنكر الاستعمار علـــى شـــعب الكاميرون إحساسه بالوحدة، وبالروح القومية فيه، وعمل جهده المشترك (بين فرنسا وبريطانيا) على إبعاد كل إقليم عن الآخر وتنفيره منه، ونجحت الإدارة

---

(1) أعلن عن استقلال كل من توجولاند والكاميرون تحت الوصاية الفرنسية والصومال بشقيه تحت الإدارة الإيطالية والاستعمار البريطاني سنة 1960 .

البريطانية في تقسيمه إلى شطرين: الشطر الشمالي، بأن افتعلت فيه استفتاء زائفا سنة (1954م) أدخلته بموجبه في **اتحاد نيجيريا**. والشطر الثاني، احتفظت له بنظام الوحدة الفدرالية في **ارتباط فدرالي** مع نيجيريا أيضا.

أما **رواندا أوراندي**، فقد كان هذا الإقليم من المستعمرات الألمانية السابقة، ووكل نظام إدارته إلى السلطات البلجيكية سنة (1916م)، في أثناء **الحرب العالمية الأولى**، وحرصت بلجيكا على أن يظل الإقليم متخلفا سياسيا، حتى يمكن لها من استمرار وصايتها على الإدارة بموجب قانون سنة (1925م) والذي استمر بعد **اتفاقية الوصاية الدولية tutelle internationale** سنة (1949م).

أما إقليم **تنجانيقا**، فقد وضع تحت إشراف مجلس الوصاية (conseil tutelle) سنة (1946م) بموجب اتفاقية بين المجلس المذكور وحكومة المملكة المتحدة، وذلك تطبيقا لقواعد الوصاية الدولية tutelle internationale.[1] وقد تطور **نظام الحكم** (arbitre) في تنجانيقا خلال فترة الوصاية، بفضل الضغط المستمر الذي فرضه **مجلس الوصاية** (conseil tutelle) على الإدارة البريطانية. أما **الصومال** فقد تعرضنا له في وقت سابق بالتفصيل في هذا الكتاب عند التعرض للنزاع الصومالي- الأثيوبي.

---

(1) انظر نص اتفاقية الوصاية الدولية tutelle internationale الخاص بتنجانيقا في الملاحق المرفقة.

الفصل الثالث

النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية

تمهيد:

في البداية، علينا أن نحدد مفهوم **النزاعات الإفريقية وخصائصها في القارة**، ثم نتعرض بالتفصيل لكل مها على حدة. فالنزاعات في القارة الإفريقية لم تظهر طفرة واحدة وإنما كانت هناك مقدمات لها أبرزها ما زرعه المستعمرون من بذور الفتنة والانقسام الأخرى، وآثار ذلك لاحقا على شعوب القارة.

وبالتالي، فالنزاعات في القارة الإفريقية، إما ذات **طابع سياسي** مثل النزاعات الحدودية(وهذه لحسن الحظ تم طيها منذ أن قررت منظمة الوحدة الإفريقيةاحترام الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري وإلا لكانت الكارثة)، أو نزاعات ذات **طابع اقتصادي** مثل نزاع البحيرات الكبرى(زائير، رواندا، بور ندي)،وقد يكون النزاع ذا **طابع ديني** مثل مأساة ليبيريا، وأحيانا قد يكون النزاع ذا **طابع عرقي**، يبدأ داخل دولة ما، ثم يتحول إلى نزاعات بين الدول، كما كان الحال في **بحيرة الكونغو**، الأمر الذي استدرج حتى الدول من خارج المنطقة ومأساة رواندا والبور ندي، والنتيجة الحتمية لهذه النزاعات عشرات الآلاف من المهاجرين، واستدانة ثقيلة للقارة الإفريقية، لم تجد بعد معالجة دولية، زيادة على آثار **الحرب الباردة (la guerre froide)** التي لاتزال ماثلة للعيان في انغولا والموزمبيق والتشاد.

وهناك أيضا النزاعات حول **الزعامة والسلطوية وإقامة الديمقراطية**، دون دراسة مسبقة أو أي احتياطات من أي نوع أثناء تطبيق مسارات الديمقراطية في إفريقيا.

وقد كان ردّ **المجتمع الإفريقي** بالنسبة للحدود كبؤر توتر اصطنعها المستعمر وفصل فيها القارة إلى أقاليم متمايزة ذا شقين:

الأول: وعي كبير لدى بعض المستنيرين بقدر من الثقافة السياسية إلى إرساء وتوطيد أركان بيئة إقليمية وصبغها بصبغة قومية محلية. أي إنشاء قوميات افريقية محلية متعددة على نمط المفهوم الغربي للقوميات، أي تحويل إفريقيا إلى بلقان أخرى، تظل فيها الأقسام التي وضعت صدفة وبدون أي معلم حدودي واضح.

الثاني: الميل الفطري للإفريقي في التجاوز عن تلك الحدود الصناعية، إذ أنه يتجاوز عنها فعلا ولا يلزم نفسه بها، وبالتالي، فالإفريقي بطبيعته رجل يسافر إلى أبعد المسافات سعيا وراء العمل. ولذلك فإن الظاهرة الواضحة في إفريقيا هي كثرة الهجرات الداخلية المؤقتة، بحيث تكاد تغير من الحدود الإصطناعية التي رسمها الاستعمار.

وإفريقيا من أكثر القارات **تفتتا** من الناحية السياسية، تضم نحو (50) وحدة سياسية لايعادلها في ذلك قارة من قارات العالم الأخرى، وتختلف الدول الإفريقية **حجما،** فمساحة **ساوتومي وبرنسيب** (9672 كلم^2)، أما السودان أكبر الدول الإفريقية فتبلغ مساحته مليونين ونصف مليون كيلومتر مربع، ويعبر هذا **التنوع الطبيعي والبشري** في أكثر من مناسبة عن نفسه في كثير من القضايا الإفريقية التي تطفو على السطح، ولنأخذ مثلا بسيطا **السنغال وكينيا وأنغولا،** من حيث اللغة الرسمية والنظم الإدارية والنظم التعليمية، بل وهندسة البناء، والمحاصيل التي تزرع، مما يعكس الارتباطات الاستعمارية بفرنسا وبريطانيا والبرتغال.

ويكفي أن نضرب مثلا بالجزائر أيضا حيث كان الاستعمار الفرنسي والمستوطنون الفرنسيون، الذين اهتموا بزراعة القمح والكروم كامتداد لتقاليدهم الزراعية في فرنسا، على عكس المستوطنين الهولنديين (**البوير**) في جنوب إفريقيا، الذين كان همهم الأول تربية الماشية، كامتداد لتقاليدهم الزراعية في موطنهم الأول هولندا.

ويبدو التنوع أيضا حتى في المذاهب والإيديولوجيات المختلفة التي اتبعتها الحكومات الإفريقية، ورغم أن معظم الشعوب الإفريقية لاتزال على درجة متدنيّة من الوعي السياسي بهذه المذاهب، فإن هذه المذاهب المتباينة لاشك تؤثر في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذه الدول.

لقد اتسم تاريخ إفريقيا الحديث بالوثبة القوية في النضال والكفاح من أجل التحرّر. وقد منح هذا الكفاح من أجل التحرر لإفريقيا رونقها وعزتها، التي تفتخر بها الأجيال على مرّ التاريخ، وقد بلغ هذا النضال مداه في جنوب القارة الإفريقية أفضى في النهاية بدحر النظام العنصري وانتصار العدل على الظلم.

وقد عانت القارة الإفريقية من آثار الاستعمار بعد الاستقلال فحدثت نزاعات حدودية بين بعض الدول، مثل: ماحدث في الجزائر، كالنزاع الحدودي **بين الجزائر والمغرب** سنة (1963م)[1] وغيرها من الدول، ولكن بفضل كلمة الزعامات – آنذاك – ووزنها استطاعت أن تضع حدا لكل الهزّات والمشاكل، وكانت الوساطة الإفريقية سيّدة الموقف، دون تدخل

---

(1) انظر مؤلفنا (**نزاعات الحدود العربية**)، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2004، مصر.

أجنبي، وقد خفّت هذه النزاعات منذ أن قررت منظمة الوحــدة الإفريقيــة (OUA) الأخذ بصورة ملزمة **احتــرام الحــدود الموروثــة عــن العهــد الاستعماري.**

المبحث الأول

الحـــدود الســـياسية

بات معروفا أن غالبية **الحدود الإفريقية** هي حـــدود مفروضـــة أو موضوعة بإرادة خارجية، وضعتها القوى الأوروبية خلال العقدين اللذين تبعا مؤتمر برلين سنة (1884م)، أما قبل الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية فلـــم تكن هناك حدود بالمعنى المتعارف عليه في وقتنا الراهن، وكان **البناء السياسي الوطني** كقيام ممالك معينة من السكان الأصليين، كان يفصلها عن بعـــضها تخوم، كأن تكون أراض غير مسكونة، أو مناطق في شكل مستنقعات، وكان من نتائج وضع هذه الحدود أن أصبحت تمر أحيانا في أرض القبيلة الواحدة، ويرجع هذا إلى اعتبارين **أولهما:** عدم اتفاق الطرفين الأوروبيين لسبب مـــن الأسباب، **وثانيهما:** لتغلب مصلحة اقتصادية إستراتيجية.[1]

إضافة إلى ماتقدم، أحيانا يأتي وضع الحدود كعاكس لصورة قرارات شخصية، والدليل على ذلك الحدود **الكينية- التانزانية**، فقد نصت **الإتفاقة الألمانية- الانجليزية على** أن يسير خط الحدود بين **كينيا** (انجليزية) **وتنجانيقا** (ألمانية) في خط مستقيم من مصب **نهر أومبا** على المحيط الهندي إلى الشواطئ الشرقية **لبحيرة فيكتوريا**، وبالتالي، يصبح **جبل كلمنجارو** داخـــل النفـــوذ البريطاني، وقد احتج قيصر ألمانيا فيما بعد على اعتبار أن هذا يـــودي إلى أن تمتلك بريطانيا أكبر جبلين في إفريقيا وهما **كينيا وكلمنجارو**، وقد وافقـــت **الملكة فيكتوريا** على إهداء **جبل كلمنجارو** إلى قيصر ألمانيا في عيد ميلاده.

---

[1] د.محمد عبد الغني سعودي، ط1، سنة 1980، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

وأصبح من الصعب بعد أن خططت الحدود على أساس استعماري، أن تتغير تلك الحدود، وحالة **غامبيا** خير دليل على بقاء دولة ليس لها مايبرر وجودها أساسا، فمساحتها لاتزيد على (4000 ميل مربع)، وبسكان يبلغون نحو نصف مليون نسمة، وتمتد غامبيا لمسافة (200 ميل) على طول نهر غامبيا، ولكنها لاتبلغ حدود هذا النهر الصغير في أي مكان منه، ولا تبلغ منابعه التي تقع في غينيا المجاورة، وهي في نفس الوقت لايتعدى عرضها (22 ميلا).

ويقطع الحد السياسي مابين **السنغال وغامبيا** مظاهر طبيعية واحدة، بل وقبائل واحدة ومستوطنات واحدة، كذلك كان لبروز **غامبيا والسنغال** بهذا الشكل أن عزلت القسم الجنوبي من السنغال عن بقية البلاد، وكانت القوى الاستعمارية السابقة تعرف تماما الطبيعة الحادة والاصطناعية لهذه الحدود فكان هناك اتفاق بين المسئولين **البريطانيين والفرنسيين** على ضرورة ضم **غامبيا إلى السنغال** وتعويض **بريطانيا** عنها، ولكن المصالح المحلية وخاصة المصالح التجارية الأوروبية، ومصالح الطبقة المتعلمة الإفريقية، عارضت كل تغيير، وأدى خضوع كل من السنغال وغامبيا إلى إدارة استعمارية مختلفة إلى تباين في النظم الإدارية والأنماط الاقتصادية والتعليمية بين البلدين، وقد استمر هذا التباين بين كل من **غامبيا والسنغال** المستقلتين.

المبحث الثاني
أنواع الحدود السياسية

ما يلاحظ على **تخطيط الحدود** السياسية في إفريقيا هو إتباعها الحواجز **الطبيعية والجغرافية**، **والخطوط الفلكية** أي تلك التي تتبع خط طول أو درجة عرض معينة، وإذا أردنا معرفة أسباب كثرة استخدام خطوط تقسيم المياه في عمليات التحديد السياسي، لوجدنا أن هذا يرجع إلى عمليات الكشف الجغرافي لإفريقيا، إذ أنها كانت تتضمن إلقاء الأضواء على أنماط التصريف النهري للقارة، ولم يكن يعرف من حوض النهر سوى منطقة المصب، ولذلك كان من الطبيعي أن تتفق القوى الاستعمارية على أن تكون الحدود بينها في الداخل المجهول هي مناطق تقسيم المياه بين الأحواض النهرية، لذلك اعترفت بريطانيا سنة (1894م) بنفوذ **الملك ليوبولد** في حوض الكونغو حتى مناطق تقسيم المياه أو حتى الحافات الجبلية التي تحد الأحواض النهرية المجاورة، وخاصة **حوض النيل** في الشمال، أما مدى مراعاة هذا لصالح السكان الأصليين فيمكن أن نستشفّه من رسالة وصلت إلى **السلطان زيمو** أحد سلاطين الزاندي (في جنوب غرب السودان) سنة (1900م) من حاكم الإقليم يقول فيها: "**إنك على بينة من الحدود التي اتفق عليها الانجليز والفرنسيون والبلجيكيون، أن النفوذ المصري – الانجليزي يبدأ حيث تنبع المجاري المائية التي تتدفق نحو الشمال أو نحو الجنوب**".[1]

---

(1) المرجع السابق.

أما النوع **الثاني** الشائع في إفريقيا فهو **الخطوط الفلكية**، وهذا النوع من رسم الحدود يتم الاتفاق عليه عادة على موائد المؤتمرات، وعلـــى بعـــد مئات الأميال من القارة، ومن ثم كانت تظهر صعوبات كبيرة أمـــام هـــؤلاء الذين يقومون بالتخطيط العملي على الطبيعة، والأمثلة على ذلك عديدة، فعند تخطيط الحدود السياسية بين **الكاميرون الألماني** و**نيجيريا البريطانيـــة** ســـنة (1903م)، اختلف الفريقان نظرا لأن كل فريق كان يقدر خطـــوط الطـــول بطريقة مختلفة عن الآخر.

وحيث تسير خطوط **الحدود الفلكية** في مناطق أو عبر طرق هجرات فصلية، تصبح غير مناسبة، ومنها **خط الحدود بين مصر والسودان** الذي اتفق على أن يسير مع خط عرض (22 شمالا)، مما يودي إلى ضرورة اتخاذ خط آخر للحدود الإدارية بحيث يجمع **قبيلة البشارين** بأكملها في الـــسودان، **وقبيلـــة العبابدة** في مصر.[1]

ولعل استعمال **الأنهار كحدود سياسية** كان أقل أنـــواع التحديـــد السياسي تعقيدا من الناحية الفنية التقنية، إلا في المناطق التي تغيّر فيها الأنهـــار مجاريها المائية، أو حين كان المجرى المائي معروفا في جزء منه ومجهولا في جزء آخر، عندما وقع اتفاق الحدود، لذلك نجد أن **كارل بيترز** الألماني يـــدّعي أن نهرا غيّر مجراه، وذلك بغية الحصول على أرض جديدة في شرق إفريقيـــا، أو للمساومة على منطقة من جهة ثانية، وفي مناقشة لتخطيط الحد السياسي بين **السودان وإثيوبيا** نجدهم يقترحون استخدام **نهر البيبور**، ولكن إذا لم يـــصل

---

(1) للمزيد من المعلومات في الموضوع، أنظر مولفنا حول (**نزاعات الحدود العربية**)، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2004، مصر.

البيبور إلى خط عرض (6) شمالا، فان مجراه حتى خط طول (34) شرقا يصبح هو الحد السياسي. ونظرا لصعوبة توغل المستعمر في المراحل الأولى أيـضا في **درا فور** في السودان **ووادي** في تشاد، اتخذ **نهر كاجا** حدا سياسيا في غـربي السودان بينما القبائل من الجانبين تتجه نحوه **للسقي**، لمدة سـبعة شـهور في السنة، وبدلا من أن يكون النهر **فاصلا**، أصبح **جاذبا**.

وعلى هذا الأساس، ساهم المستعمر **بالحدود السياسية** التي وضـعها **على خلق عدم الولاء القومي لأنه قطع أو قسّم القبيلة الواحدة على أكثر من وحدة سياسية**، كما هو الحال في(**الهوسا**) **والفولاني في نيجيريا والنيجر والكاميرون**، و (**الأيفي**) بين **التوغو وغانا**، و (**البـاكونغو**)بـين نيجيريـا والكونغو الديمقراطية، و (**الأزاندي**) في السودان وزائير، وجمهورية إفريقيـا الوسطى، وشعب الصومال الذي يمتد في إثيوبيا وكينيا، ومعظمهـا يـسبب مشكلات داخلية وخارجية لأن هذه الأجزاء من القبائل لاتحس بالولاء لدولها بقدر ما تحس بالانتماء القبلي.

وكانت السلطات الاستعمارية تخفف من حدة فصل أعضاء القبيلـة الواحدة بين مستعمرتين، وذلك بالتخفيف من قيود الانتقال على الجـانبين، وقد يرجع هذا إلى أن كثيرا من السلطات الإدارية لم تعرف الحدود الفعليـة لكل وحدة سياسية، ولذلك كانت عمليات الانتقال والهجرة مـن الأمـور المألوفة. غير أن استقلال هذه المستعمرات السابقة دون تعـديل للحـدود، ومحاولة كل دولة جديدة ممارسة حقها في السيادة بوضع القيود على الانتقال عبر الحدود، أدى إلى ظهور مشكلات خطيرة على طول تلك الحدود. فعلى سبيل المثال نجد أن حكومة **التوغو** ظلت فترة تضع مراقبة شديدة على طول

خط الحدود بين **غانا والتوغو** خشية تهريب السلاح للأحزاب المعادية للحكومة، بينما نجد الحدود بين **نيجيريا والكاميرون** وقد انتشرت عليها محطات المراقبة لمنع الهاربين من **الكاميرون** واتخاذ **نيجيريا** ملجأ لهم. كما شددت **إثيوبيا** الحراسة على حدودها مع الصومال، وألغت اتفاقية مع الصومال كانت قد عقدت تسمح لرعاة الصومال بعبور الحدود الأثيوبية بحثا عن الكلأ والماء لماشيتهم.

ورغم سلبيات كل هذه الحدود، فقد أصبحت الحدود الاستعمارية متفقا عليها كأطر للوحدات السياسية المستقلة، معترف بها على الخرائط، وتمارس الحكومات الإفريقية المستقلة سيادتها في داخلها، فضلا عن أن منظمة الوحدة الإفريقية كما هي عند الاستقلال منعا للانشقاق بين الدول الإفريقية، ومن أمثلة مشكلات تعدد الولاء القومي للشعب الواحد أو القبيلة الواحدة يمكن أن نضرب مثلين بشعب **الأيفي** وشعب **الصومال**.

المطلب الأول

الأيفي في غانا والتوغو

يبلغ عدد أفراد **شعب الأيفي** نحو (715) ألف نسمة يعيشون في غرب إفريقيا مقسمين بين دولتي **غانا والتوغو**، والحد الشمالي للقبيلة يسير موازيا لخط الساحل على نحو (85) ميلا عنه. وتتألف مواطنهم في غالبيتها من سهول يغلب عليها **الطابع التموجي** لايزيد ارتفاعها عن (4000م)، وتغطيها حشائش **السفانا** المكشوفة، ولا يظهر تغير ملموس في هذه البيئة اللهم إلا بالقرب من الساحل. حيث تمتد البحيرات الساحلية التي تحيط بها أشجار نخيل

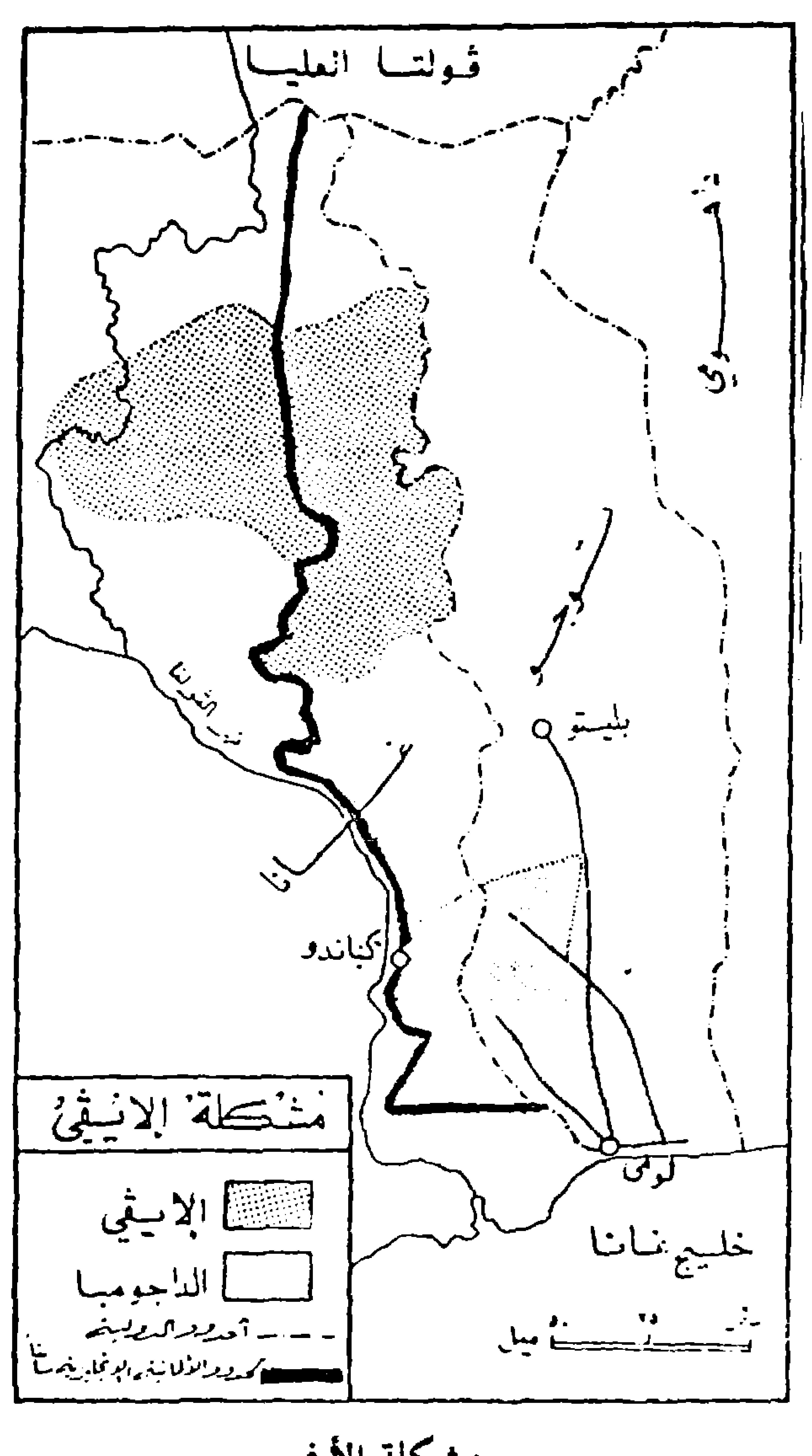
الزيت وتفصل بينها رمال الساحل. وإذا استثنينا بعض صيادي الأسماك، نجد **الأيفي** شعبا من الزراع، يقوم بزراعة **الذرة واليام**. وهناك رغبة من **الأيفي** بأن يلتئم شملهم كدولة مستقلة أو كجزء من دولة **غانا** أو جزء من دولة **التوغو**.

والجدير بالملاحظة، أن **شعب الأيفي** قبل التدخل الأوروبي كان مقسما إلى اثنتي عشرة قبيلة فرعية تعيش بين مملكتي **أبومي والأشانتي**، وخلال فترات الحروب كانت تعقد الأحلاف الوقتية بين هذه الفروع. وكان أول فصل للأيفي عند تحديد خط الحدود بين **ساحل الذهب** البريطاني **والتوغو** الألمانية حيث سار الخط بين **لومي** على الساحل **ونهر الفولتا** على بعد (30) كيلومترا، ولم تكن هناك شكاوي من **الأيفي** في ذلك الوقت، غير أن المنطقة قسمت بعد الحرب العالمية الأولى بحيث ضمت فرنسا ثلثي الإقليم بما فيه كل الساحل والخط الحديدي وضم الباقي المجاور لساحل الذهب إلى بريطانيا، وقد تأكد هذا الوضع سنة (1920م) عندما منحت فرنسا وبريطانيا انتدابات على المنطقة. وخفف أثر هذا التقسيم الثالث أن بريطانيا كانت تحكم الجزء الخاص بها، كقسم من ساحل الذهب، على عكس الفرنسيين الذين احتفظوا بإدارته عن **داهومي وفولتا العليا**، وقد أحسن **الأيفي** بهذا الفصل في فترة (1941م-1943م)، عندما أغلقت **حكومة فيشي** الحدود، وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى ظهرت رغبات من **الأيفي** بالالتئام والوحدة، وإن ظهرت اقتراحات متعددة على كيفية الوحدة.

وقد زارت بعثة من منظمة الأمم المتحدة (ONU) الإقليم سنة (1950م) وكتبت تقريرا ذكرت فيه" **أن المشكلة بلغت من الحدة مبلغا**

يستدعي حلا سريع لصالح السلام والاستقرار في المنطقة " ولم يظهر هناك حل مرض لمشكلة **الأيفي** حتى الآن، وقد عمل استفتاء في توغو سنة (1956م)، وظهر من نتيجته رغبة الجزء البريطاني من توغو في الانضمام إلى ساحل الذهب(غانا)، بينما التصويت الذي حدث في توغو الفرنسية كانت نتيجته الرغبة في قيام دولة مستقلة داخل الاتحاد الفرنسي، وإن كانت جمهورية توغو خرجت من هذا الاتحاد سنة (1960م).

إن من الصعوبة بمكان تصوّر حل مرض لهذه المشكلة، فإعادة التوغو البريطانية وتوحيدها مع جمهورية توغو مثلا لن يحل الإشكال، لأنه لن يضم الأيفي الذين يعيشون في جنوب شرق غانا، بل وسيقسم شعب الداجومبا في شمال شرق غانا، وخلق دولة مستقلة للأيفي ليس حلا مرضيا لأنه سيخلق مشكلات في المواصلات والتنمية لبقية أجزاء توغو، ويعتبر الأيفي أنهم يدفعون ثمنا غاليا لوحدتهم مع غانا، وكان لعدم حل هذه المشكلة أثره في حدوث التوتر الدائم في الإقليم، حيث اشتدت الحراسة في غانا والتوغو على خط الحدود، وعندما اغتيل **الرئيس أولمبيو** سنة (1963م)- آنذاك – **أغلقت حدود التوغو مع غانا** على الفور، وقد أشارت غانا مرارا إلى قيام اتحاد بينها وبين التوغو، وزاد من توتر الإقليم الضغط الغاني من ناحية وخوف حكومة التوغو **من اقتطاع أجزاء من أراضيها من ناحية أخرى.**



مشكلة الأيفي

المطلب الثاني

أزمة الشعب الصومالي

الصومال، موقعه الجغرافي هو الساحل الشمالي لإقليم شرق إفريقيا، وهو المنفذ الذي يطل على **بوغاز** باب المندب، **والقرن الإفريقي**، هو الصومال بمعناه الواسع، تمتد علاقاته عبر التاريخ مع العرب والفينيقيين، وكانت بلادهم تعرف ببلاد (**بونت**) مصدر العطر والبخور والحرير والجلود. والقرن الإفريقي أمة واحدة، ذات حضارة مكنتها من استيعاب الحضارة الإسلامية حين جاءتها من الشرق بل إن الصومال قد اتصل في علاقاته التجارية مع بلدان الشرق الأقصى والصين.[1]

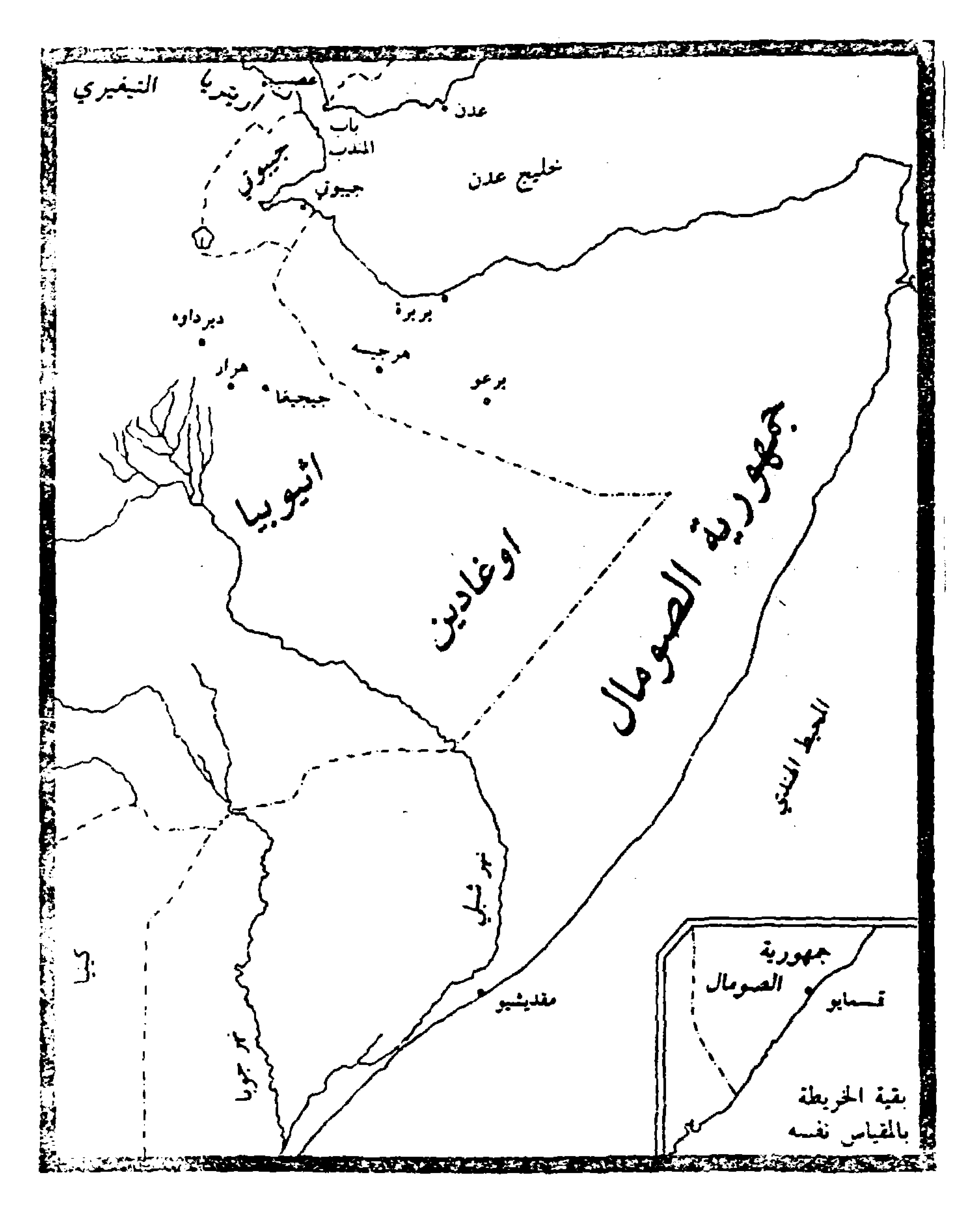
إذن، يحتل الصوماليون القرن الإفريقي الذي يحدّه البحر الأحمر والمحيط الهندي و**خليج عدن**، فضلا عن خط غير منتظم يبدأ من مصب **نهر تانا** في كينيا إلى **ميناء جيبوتي**، مساحة الصومال هي (637,000كلم^2)، ويبلغ عدد سكانها حوالي (3) ملايين نسمة، انضمت الى جامعة الدول العربية (league des etats arabes) سنة (1973م)، ويعتمد اقتصادها بصورة نسبية على تربية المواشي. وينقسم الشعب الصومالي بين البلدان التالية:

- جيبوتي 2500
- جمهورية الصومال 2.076,000
- اثيوبيا 350,000
- كينيا 119,000

---

(1) صلاح صبري، افريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية، ط1، سنة 1960 ، القاهرة.

وإذا كان موقع الصومال قد جعل منها إحـــدى نقـــاط الـــصراع والمواجهة بين الجبارين في السبعينيات والثمانينيات، فإن ظلال سياسة الانفراج لم تكن أقل قسوة على هذا البلد، ليس بسبب تآمر خارجي من هنا أو هناك، وليس بسبب صفقة مرتبة بين الجبارين، ولكن لتركيبـــة البلـــد العـــشائرية، ومستوى المعارضة لسياسة النظام، وسياسة الانفراج الإقليمي هناك.



أوغادين (الصومال)

إضافة إلى ماتقدم، توجد مشكلتان للحدود بين جمهورية الصومال من ناحية وبين كينيا وإثيوبيا من ناحية أخرى، وبرغم أنه لم تكن هناك وحدة سياسية قبل ذلك في الإقليم، إلا أنه كانت هنا فترات من الاتحاد لصدّ **قبائل الجالا** في كينيا وأقباط إثيوبيا.

ولا توجد في هذه المناطق حدود ومعالم واضحة، بينما يعتبر الاحتلال الفعلي للأرض هو الأساس الوحيد للسيطرة على الأرض القريبة من موارد الماء والكلأ، وبالتالي، نجد أن الحدود تقع في مناطق الرعي والتي تعتبر حدودا ديناميكية متحركة، تبعا لاختلاف قوة القبائل ومدى احتياجاتها، ويتبع **قبائل** شمال الصومال نمطا من الرعي يتمثل في الهجرة صيفا إلى **إقليم هود** في إثيوبيا، عندما تكون مرتفعات هود في أحسن حالاتها نباتيا، وفي نفس الوقت تكون مراعي سهول الصومال قد أنهكت.

أما الأجزاء الجنوبية من الصومال، فلا تتميز بظهور حرفة الزراعة فيها فحسب، بالهجرة الفصلية للرعاة أيضا، حيث يتجه السكان بحيواناتهم إلى الأراضي النهرية خلال الفصل الجاف، لأن **نهري جوبا وشيبلي** دائما الجريان ثم يرجعان إلى مراعي الأقاليم الساحلية خلال فصل المطر القصير الذي يمتد من أبريل إلى مايو، ومن أكتوبر إلى نوفمبر، ويصبح اختراق خط الحدود(الصومالية- الأثيوبية)من الأمور الضرورية بالنسبة لبعض القبائل.

والجدير بالذكر، أن الحدود التي فرضت على الإقليم بواسطة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا نجدها ترجع إلى فترة (1885م-1900م) حين حصلت بريطانيا وإيطاليا على مستعمرتيهما، وقد فصلت هذه **الحدود الهندسية** بين أراضي القبيلة الواحدة، حيث فصلت المراعي **الشتوية** على المراعي **الصيفية**.

وقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية الإيطالية- الإثيوبية سنة (1908م)، على أن خط الحدود يجب أن يمر إلى الشمال الغربي من **نهر وبي شبيلي** بحيث تقع كل أراضي القبائل. ورغم أن تحديد الخط بين الصومال البريطاني وإثيوبيا صادف نجاحا سنة (1935م)، إلا أن الصوماليين كان لهم حق عبور الحدود إلى مراعيهم التقليدية في **إقليم هود** طبقا للمعاهدة البريطانية- الأثيوبية.

وعلى هذه الصورة الخبيثة، تمزّقت أوصال **القرن الإفريقي** إلى خمسة أجزاء:

1- الصومال الايطالي **(وعاصمته مقاديشو)**،

2- الصومال البريطاني **(وعاصمته هرجيه)**،

3- الصومال الفرنسي **(جيبوتي حاليا)**،

4- الأوجادين**(التي ابتلعتها إثيوبيا فيما بعد)**،

5- الصومال الكيني**(الذي ضمته بريطانيا إلى كينيا)**.[1]

---

(1) يتكون العلم الصومالي من خمسة أقسام ترمز إلى أقسام الصومال الخمسة كما أن المادة السادسة من أول دستور للصومال بعد الاستقلال في سنة 1960 تنص صراحة على العمل لتحقيق وحدة كل الأراضي الصومالية بأقسامها الخمسة هذه، لكن الوضع تغيّر قليلا في الدستور الجديد الذي وضعه نظام الرئيس محمد زياد بري في سنة 1979 ، بعد عشر سنوات تقريبا من سيطرته على الحكم وإلغائه الدستور السابق. ففي 30 غشت سنة 1979 أجري استفتاء شعبي في الصومال على مشروع الدستور الجديد ووفق عليه بالأغلبية العظمى. ويلاحظ أن المادة السادسة عشرة منه تناولت مشكلة (**الوطن الصومالي الكبير**) بمفهوم مختلف أثار ارتياحا في الدول المجاورة التي في نزاع مع الصومال بسبب الحدود خاصة أثيوبيا وكينيا. فقد نصت المادة على أن تدعم جمهورية الصومال تحرير الأراضي الصومالية – المحتلة – فقط بالوسائل الشرعية والسلمية.

ومن الواضح أن هذا التغير في معالجة قضية الأراضي الصومالية المحتلة قد جاء بعد تجارب مريرة تعرضت فيها مقديشو لهزات سياسية واقتصادية عنيفة، منها حرب الحدود مع كينيا التي استمرت – عبر عمليات فدائية – 4 سنوات في الستينات، ثم الحرب الأولى في سنة (1964)، والثانية في سنة (1978) مع إثيوبيا، ثم استقلال جيبوتي رسميا في سنة (1977).

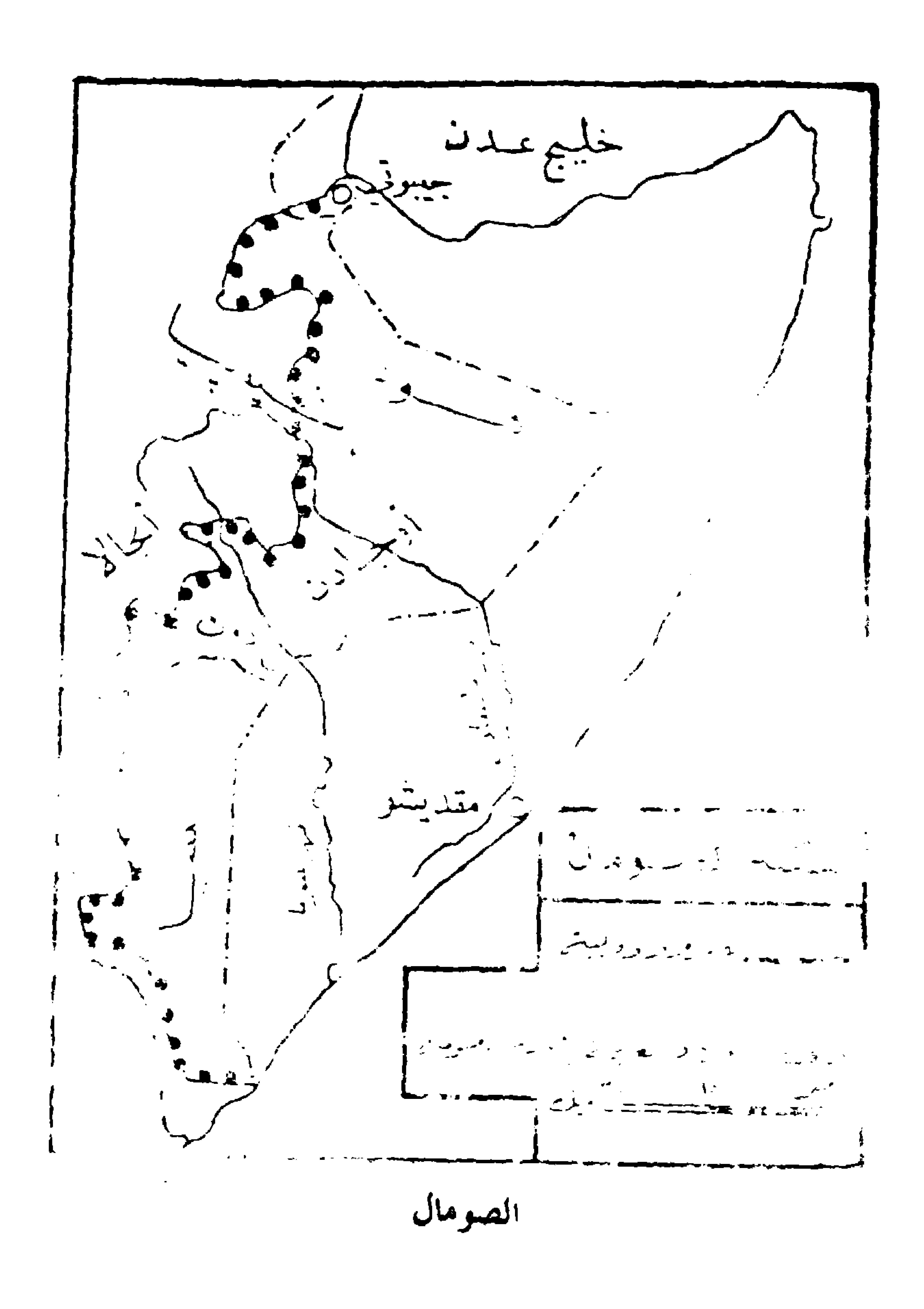
وبرغم الحدود الاستعمارية الماكرة، فقد أدى ضغط الصوماليين المتواصل على **قبائل الجالا** في شمال شرقي كينيا إلى زحزحتهم إلى الغرب من النهر، وبالتالي، انخفض عدد الصوماليين في كينيا سنة (1921م) نتيجة تنازل بريطانيا عن الإقليم الواقع بين **نهر جوبا** وحدود الصومال الايطالي، مكافأة لايطاليا على اشتراكها في الحرب العالمية الأولى، وقد اتفق على خط حدود يبعد (60) ميلا شرق **نهر تانا** يعرف بخط الصومال، ومنعت هجرة الصوماليين إلى الغرب من هذا الخط، وذلك لحماية **قبائل الجالا** ولكن هذا الإجراء بدوره لم يصادف نجاحا يذكر، نظرا لأن الجماعات الصومالية في الوقت الحاضر تعيش على مرمى (10) أميال من الضفة الشرقية للنهر.

وقام نزاع على الحدود بين إثيوبيا وإيطاليا سنة (1935م)، وفي نفس السنة احتلت إيطاليا ماكان يعرف بالحبشة آنذاك، وبذلك ربطت بين شعب الصومال في **أوجادن** والصومال الإيطالي، واحتلت إيطاليا الصومال الإيطالي سنة (1940م) غير أن السيادة الإيطالية حلت محلها السيادة البريطانية في السنة التالية، ورغم استقلال الحبشة إلا أن بريطانيا استمرت في إدارة إقليم هود، وهذا معناه أن الشعب الصومالي استمر تحت الحكم (arbitre) البريطاني حتى سنة (1950م) عندما وضع الصومال الإيطالي تحت الوصاية الإيطالية من قبل منظمة الأمم المتحدة (ONU).

وقد حاولت إيطاليا الوصول إلى اتفاق بشأن موضوع الحدود مع إثيوبيا خلال عشر سنوات التالية، ولكن دون جدوى. وبدأت وحدة الشعب الصومالي تتفكك سنة (1954م) عندما رجع إقليم هود وبعض

المناطق الأخرى إلى إثيوبيا، وإن كانت قد عقدت معاهدة بين بريطانيا وإثيوبيا لحفظ حق الصوماليين الإيطالي والبريطاني في جمهورية الصومال المستقلة.

ورغم أن هذا أدى إلى وحدة بين الشعب الصومالي فإنه زاد من حدة التراع في إثيوبيا، وادعت إثيوبيا أنه ليس من حق حكومة الصومال وراثة حقوق أعطيت للحكومة الأثيوبية للحكومة الأثيوبية، وجذب الجمهورية الجديدة إلى نوع من الاتحاد الفدرالي مع إثيوبيا كما فعلت مع إريتريا، ووعدت إثيوبيا الصوماليين بفتح المدارس وبناء المستشفيات وحفر الآبار، فضلا عن إقامة مشروعات توليد القوى الكهربائية على **نهري جوبا وشبيلي**، ولكن الصوماليين عارضوا كل تسوية مع إثيوبيا، مما أدى إلى أن تنفق حكومة الصومال (20%) من ميزانيتها (1963م) على المجهود الحربي.



الصومال

وبينما يتصف **النزاع الصومالي- الأثيوبي** بالقدم إلى حدّ ما، نجد أن النزاع **الصومالي- الكيني**، أو طلب صومالي كينيا الانضمام إلى الصومال لا يرجع إلا لسنة (1963م)، وقد اتفق الحزبان اللذان يمثلان صومالي كينيا في مطالبهم للمستقبل، وتتمثل هذه المطالب في عمل استفتاء في مديرية الحدود الشمالية في كينيا التي يعيش الصوماليون شرقها و**البورون** في غربها وهؤلاء أقرب إلى الصوماليين منهم إلى أهل كينيا، ويشرف على الاستفتاء أعضاء من منظمة الأمم المتحدة (ONU) ولكن من غير الأعضاء الإفريقيين، وذلك بعد انسحاب قوات الشرطة والجيش التابعة لكينيا من الإقليم.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن قضية ضمّ صومالي كينيا ليس لكونهم يرتبطون حضاريا بأهل جمهورية الصومال فحسب، بل لأن **خط الحدود الهندسية** يفصل بين المراعي الصيفية والمراعي الشتوية للقبائل، فضلا عن بعد هذا الإقليم عن بقية كينيا. وفي جميع الحالات لا نجد أيّا من الأحزاب المتصارعة في كينيا يوافق على اقتطاع نحو خمس مساحة كينيا وهي التي تكون المديرية الشمالية (NFD) وهكذا تنقسم الأمة الصومالية، بين ثلاث دول هي: الصومال، وأثيوبيا، وكينيا.

المبحث الثالث

النزاع الحدودي بين الصومال وإثيوبيا

عمد الاستعمار البريطاني إلى احتلال الصومال تحت الوصاية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحين سلم البلاد للإدارة الإيطالية، زرع بذور المشكلة الحدودية التي تعرف بمشكلة الحدود الأثيوبية- الصومالية، فاستبقى بضع مناطق من الصومال الإيطالي وتنازل عنها لأثيوبيا بموجب معاهدة ثنائية سنة (1954م).

على أن ما ينبغي الإشارة إليه هو التأكيد على أن **الخريطة السياسية** للقرن **الإفريقي هي** خريطة بالغة التعقيد بكل المقاييس بسبب تداخل العناصر والأصول العرقية (ethnisme) والحضارية المختلفة. أما من **الناحية الجغرافية**، فتضم مساحات شاسعة عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا، المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر، والممتد إلى الداخل حتى حدود إثيوبيا وكينيا والسودان والصومال. أما من **الناحية السياسية**، فهو يضم ببساطة أربع قوى هي: إثيوبيا، والصومال، وإرتريا، وجيبوتي.

وكان من نتيجة هذا الوضع غير الطبيعي أن تداخلت الحدود وفصلت بين أبناء القومية الواحدة، ووزعت أعضاء القبيلة الواحدة على أكثر من دولة، وكان الهدف الرئيسي هو تفتيت وحدة القومية السياسية في القرن الإفريقي، وهي **القومية الصومالية** التي جسدت إلى حد كبير حضارة وثقافة ولغة ودين وشعب موحّد.

وعلى هذا الأساس نشأ وتطور **صراع الإرادات القومية والسياسية** في القرن الإفريقي، فقد ظلت خلافات الحدود هي التي تحكم حركة هذا الصراع وتوجهه، وستظل كذلك ربما إلى فترة طويلة، وليست هذه الخاصيّة- **خاصيّة صراع الحدود** – قاصرة على حالة الصومال وإثيوبيا في القرن الإفريقي، بل هي ظاهرة سياسية عامة تسود القارة الإفريقية كلها بفعل **السياسة الاستعمارية** القديمة، التي كانت قائمة أساسا على **المبدأ الاستعماري** البريطاني" **فرّق تسد** ".

وقد أدّى صراع الإرادات السياسية وتعارض المصالح والأهداف الإستراتيجية بين إثيوبيا والصومال إلى استمرار نزاعهما التقليدي الذي يخفت أحيانا فلا نسمع له إلا صوت المبارزات السياسية والدبلوماسية، ويطفو أحيانا في صور حروب ومواجهات مسلحة داميّة وعنيفة، كتلك التي شهدتها المنطقة في سنة (1964م- 1977م).

وقد عرفت العلاقات بين إثيوبيا والصومال خلافا حادّا بينهما على منطقة (**الأوغاد ين**) دام عشرة سنوات، وأعلن في كل من (**مقديشو**) و (**أديس أبابا**) إثر مناقشة بين مسئولي البلدين في العاصمة الصومالية (**مقديشو**) أعلن عن تبادل قوائم بأسرى الحرب المحتجزين لدى كل منهما منذ حرب (**الأوغاد ين**) سنة (1977م- 1978م)، والتي نتج عنها حوالي ثلاثة آلاف قتيل وسبعمائة أسير حرب أثيوبي وصومالي.[1]

---

(1) اليوم السابع، (**مجلة أسبوعية فلسطينية**)، تصدر في قبرص، غشت سنة 1988م.



الرئيس الصومالي السابق محمد سياد بري

وقد جاء تقارب المسافات المتباعدة بين الصومال وأثيوبيا في إطـــار **معاهدة السلام** التي تم التوقيع عليها بين البلدين في مقديشو في(4)ابريل سنة (1988م) إثر مباحثات جيبوتي التي جرت بين الرئيسين- آنذاك- **منغـستو هيلا مريام ومحمد سياد بري** تحت منظمة (**ايقات**) لمكافحة التصحّر والجراد والمجاعة، من أجل طي صفحة حافلة بالتوترات، والمشاحنات والحروب دامت أكثر من ربع قرن بين البلدين

وقد كان لتدخل منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) الوليـــدة آنـــذاك والرئيس الجيبوتي **حسن جوليد** دور كبير في إحياء هذه المعاهدة أملا في تحقيق الأمن والاستقرار بين البلدين ولكليهما حدود مع بلاده.

وقد شكلت **معاهدة السلام** بين البلدين منعطفا تاريخيـــا في مجـــرى الصراع الأثيوبي- الصومالي على منطقة **الأوغاد ين** وقد اشتملت على مـــا يأتي:

- سحب قوات الطرفين من المنطقة المتنازع عليها على بعد (15) كلـــم من الجانبين،
- وقف الأنشطة المعادية، والحملات الإعلامية بين الطرفين،
- إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما،
- تبادل أسرى الحرب، ومحاولة كل منهما إحلال السلام في المنطقة،
- عدم السماح بأي نشاط تخريبي من فوق تراهما ضد الآخر.[1]

والجدير بالذكر، أن البند الرابع من الاتفاقية هو الذي فجّر الوضـــع داخل الصومال على عكس ما كان يتوقع، فالترجمة العملية لهذا البند تعـــني

---

(1) اليوم السابع، (**مجلة أسبوعية فلسطينية**)، فبراير سنة 1969 .

بالنسبة للطرف الأثيوبي الكف عن تقديم كافة ألوان الـــدعم والتـــسهيلات للمعارضة الصومالية بشقيها الشمالي (**الجبهة الوطنية الصومالية**) والجنوبيـــة (**جبهة الخلاص الوطني الصومالية**)، وتعني بالنسبة للصومال، ليس الكف عن الوقوف وراء جبهة تحرير الصومال الغربي **أوغادين** فحسب وإنما أيضا وقف المطالبة التاريخية بهذا الجزء من الصومال الذي تنازلت عنه بريطانيـــا في (31) يناير سنة (1942م)، بموجب اتفاقية مع إثيوبيا.

وقد جاء تطبيق الاتفاق بمثابة النقطة التي أفاضت كأس التناقـــضات الصومالية الداخلية المتعددة الأبعاد والأهداف في وقت لم يحسم فيه الـــصراع بصورة نهائية بين خلفاء **الرئيس محمد سياد بري** في داخل عائلته. واختلطت الأوراق وتوزعت بدرجة شديدة التعقيد في خارطة التركيب القبلي للمجتمع الصومالي.



الرئيس الأثيوبي السابق منغيستو هيلا مريام

في موازاة ذلك، فجرت المعارك في المدن الشمالية (**هرجيه، وبربرا، وبرعو**) تناقضات حادة في داخل التحالف القبلي الحاكم في مقديشو، إذ أن الوحدات العسكرية المنحدرة من قبيلة **أوغادين** رفضت الدخول في معارك **الجبهة الوطنية الصومالية** (الاسحاقية)، وفي (هرجيه) و (بربرا) أكدت القيادة العسكرية الصومالية المركزية بأن أبناء الشمال سواء كانوا جنودا، وضباطا، أو كبار المسئولين" **لم يتصدّوا للإرهابيين فحسب، وإنما سهّلوا لهم مهمتهم التخريبية** "كما جاء في رسالة **الجنرال محمد سياد بري** إلى القيادة العليا في مقديشو، ويضيف"بدأت أشك أن الوحدات العسكرية التي توجد تحت قيادة عناصر من أصل **أوغادين وإسحاق**، وأن ثقته الوحيدة هي في أبناء قبيلته وقبيلة الرئيس (**مريحان**).

وقد ظل الصومال مسرحا للأحداث الدرامية العنيفة حتى اكتساح الولايات المتحدة وهذه المرة خلف يافطة أصحاب **الخوذات الزرق** ماكان يعرف وقتها بخطة (**إعادة الأمل**) التي كانت تقودها منظمة الأمم المتحدة (ONU) وبعد مصرع (23) عسكريا أمميا من الباكستان مارست ولأول مرة في تاريخها منظمة الأمم المتحدة (ONU) الانتقام من طرف **القبعات الزرق** في حق (23) صوماليا وقصف البيوت وتدمير المستشفيات بحجج واهية وادعاءات لا يقبلها المنطق، إضافة إلى القبض على **الجنرال عيد يد** لكن لعبة (**الفسحة**) التي مارستها الولايات المتحدة انتهت بدحرها وطردها من أرض الصومال.

المبحث الرابع

النزاع الحدودي بين الصومال وإريتريا

عرف النزاع الأثيوبي- الإرتيري منعطفات حادة ومذ ما يربو على ربع قرن، ناضل فيها الشعب الإرتيري في عدة جبهات : سياسية ودبلوماسية وعسكرية في سبيل استقلاله وتقرير مصيره، ووضع حد لاستنزاف خيرات الشعبين الأثيوبي والإرتيري، حتى تم **اتفاق السلم بالجزائر** بين البلدين المتحاربين، بفضل الجهود المضنية التي بذلها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في تقريب وجهات النظر بين المتخاصمين والتي كلّلت باتفاق وقف القتال المبرم في (18) يونيو سنة (2000م)، **واتفاق السلم** الموقع في (2000/12/12م) بين الوزير الأول الأثيوبي السيد/**مليس زناوي**، والرئيس الإرتيري السيد/**إسياس أفوركي**.

وكان واضحا أن إثيوبيا بعد أن فرغت من حربها مع الصومال حول قضية (**الأوغادين**) في مارس سنة (1918م) اتجهت شمالا وبالذات إلى **إريتريا** لإنهاء الوضع المتأزم هناك، وخاصة بعد استمرار المعارك، إلى مرحلة هجوم واسع شنته جبهات التحرير الثلاث (**جبهة تحرير إريتريا، والجبهة الشعبية، والقوات الشعبية**) على المدن الرئيسية بعد أن أحكمت قبضتها على الريف والمدن الصغرى وقطعت الطرق الرئيسية، وأصبح الجيش الأثيوبي في جزر محاصرة ومنعزلة لا رابط بينها بريا أو بحريا.

وأمام ديمومة التوتر في منطقة القرن الإفريقي، اســتغلت الــدولتان العظميان حالة الحرب السائدة لممارسة **لعبة شدّ الحبل** بينهما، وتنافستا فيما بينهما لبسط نفوذهما العسكري، ثم السياسي على حوض البحر الأحمر عامة والمدخل الجنوبي لباب المندب خاصة. و لم تجد واشــنطن ولا موســكو أي صعوبة في ذلك، لأن الحكومات التي تعاقبت على أديس بابا (**من هيلاسلاسي إلى منغستو هيــلا ماريام**) من عقد تحالفات مع الدول الكبرى، وسمحت لها بإقامة قواعد عسكرية في **الهضبة الإريترية**، وعلى طول الشواطئ الإريترية.

وكان المجلس العسكري الأثيوبي (**الدرق**) قد قدّم تسهيلات عسكرية للروس في أرخبيل **دهلك**، الواقع على بعد (15)كلم **ميناء مصوع** الأرتيري، أما السبب الجوهري وراء السياسة الأثيوبية فهــو: لاحكومــة **الإمبراطــور هيلاسلاسي**، ولا ساطة **الكولونيل منغستو** تحظى بدعم جمــاهيري وعليــه فالحكومات السابقة كانت تغطي ضعفها بتحالفات خارجية، فيما الجبــهات الإرتيرية للاستثناء تحاشت تدويل الصراع الأثيوبي- الإرتيري و لم تعقــد أي تحالف مع أي طرف لكي لايكون استقلال شعوب القرن الإفريقي ألعوبة في أيدي دول كبرى.



الرئيس الأرتيري آسياس أفرقي

خلفية تاريخية:

في مستهل الربع الأخير من القرن التاسع عشر بسطت إيطاليا الفاشية نفوذها الاستعماري على إريتريا، بعد تغلبها على مقاومة الشعب الإريتري بالرصاص. والقمع واغتيال العناصر الوطنية التي تزعمت تظاهرا ت الـشبيبة المناهـضة للفاشية، وإكراه آلاف من المواطنين على التجنيد لخـوض حـروب فاشـية استعمارية ضد دول إفريقية عدة. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كانت إريتريا مسرحا لمعارك بين القوات الإيطالية والبريطانية، وفي نهاية المطاف منيت الفاشية الإيطالية بهزيمة عسكرية في إريتريا، كما كسر جيش الحلفاء شـوكة النازية في أوروبا وبذلك سقطت إريتريا تحت وصاية بريطانيا العظمى، ومـا لبث الاستعمار البريطاني أن حلّ محل الاستعمار الإيطالي تدريجيا.

وبعد توقيع معاهدة باريس للسلام بين الاتحاد الـسوفيتي (سـابقا)، والولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنـسا، وإيطاليـا في فبرايـر سـنة (1947م)، تخلت إيطاليا عن مستعمراتها الإفريقية : ليبيا، الصومال، إريتريـا، ولكن الدول الأربع الكبرى لم تجد حلا للمسألة الإرتيرية، فأحالتـها علـى الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ولو شاءت الأمم المتحدة آنذاك لكانت إريتريا أول دولة إفريقية تتحرر من نير الاستعمار في القارة ولكن الجمعية في جلستها الرابعة المنعقدة في (21) نوفمبر سنة (1949م) تبنت القرار الرقم 4/389، الذي أوحت به الولايات المتحدة، والذي بموجبه تم إرسال وفد الأمم المتحـدة إلى إريتريا لجس نبض الشعب. وكان قوام الوفد ممثلي كل من: بورما، غواتيمالا، النرويج، باكستان، واتحاد جنوب إفريقيا. بعد دراسة ميدانية، ولقاءات مـع **الأحزاب السياسية الإرتيرية : الكتلة الإرتيرية للاستقلال، حزب إريتريـا**

الاتحادي، الرابطة الإسلامية المستقلة، الحزب الليبرالي التقدمي، والحــزب الموالي لإيطاليا. عادت بعثة الأمم المتحدة برؤية غير موحدة حــول مــصير إريتريا. منهم من اقترح ضم إريتريا إلى إثيوبيا، ومنهم من أوصى بوضع البلاد تحت وصاية الأمم المتحدة مدة عشر سنوات تنال بعدها إريتريا استقلالها.

وأما ارتباك الدول الأعضاء حول مصير الشعب الإرتــيري، نزلــت أمريكا إلى الحلبة السياسية بكل وزنها الدبلوماســي، ونفوذهــا الاقتــصادي والسياسي على معظم الدول الأعضاء وفرضت وجهة نظرها القائمة : بــضم إريتريا إلى إثيوبيا فيدراليا. و لم يجد السيد/جون فوستر دالاس(وزير خارجيــة أمريكا آنذاك) أي حرج في إفشاء دوافع حكومته في ذلك القرار عندما قال:" **إن مصلحتنا الإستراتيجية في البحر الأحر، واعتبارات سلام العــالم وأمنــه يمليان علينا، إلحاق هذا البلد إريتريا بأثيوبيا التي هي صديقتنا** ".



دبابات إثيوبية استولى عليها الإرتيريون

وفي قرارها الصادر في ديسمبر سنة (1950م) **تحت رقـــم (5/390)** أوصت منظمة الأمم المتحدة (ONU) **بأن تكون إريتريا وحدة تتمتع بالحكم الذاتي داخل اتحاد بأثيوبيا تحت سيادة التاج الأثيـــوبي** (**arbitre**). وإذ ذاك عمّت الإضرابات والتظاهرات ربوع البلاد معبرة عن رفض الشعب للقـــرار الفيدرالي، **ولقد أسمعت لوناد يت حيّا، ولكن لاحياة لمن تنادي.**

ومعلوم أن الاتحاد الفدرالي ينصّ على وجود هويّة إريترية مستقلة، إلا أن حكومة **هيلاسلاسي** شرعت فورا في اغتصاب اللوائح الفدرالية، وضـــمن الكيان الإرتيري تدريجيا، فألغت اللغـــتين الأرتيريـــتين حـــسب الدســـتور الأرتيري:**اللغة الأمهرية** لغة قومية الامبراطور هيلاسلاسي، وأصبحت إريتريا تابعة اقتصاديا لأثيوبيا، وأنزل العلم الأرتيري، وضمّت إريتريـــا إلى إثيوبيـــا، وكانت هذه المقدمات بدايـــة **لانـــدلاع الثـــورة المـــسلحة الأرتيريـــة** في (1961/9/1م) وأطلق الشهيد **حامد إدريس عواتي** الرصاصـــة الأولى، الـــتي أعلنت ميلاد **جبهة التحرير الأرتيرية**، وبالتدريج عمّت الثورة أرجاء إريتريا.



مقاتلات في جبهة تحرير الأوغادين سابقا

المبحث الخامس

جيبوتي بين المطرقة والسندان

كانت **جيبوتي** إحدى المستعمرات الفرنسية في القرن الإفريقي، التي احتلتها سنة (1862م) خلال عصور الصراع الدولي بينها وبين بريطانيا للسيطرة على نقاط التحكم ومراكز الثقل الاستراتيجي الواقعة على طريق التجارة الدولية بين الشرق والغرب.

وفي خضم الصراعات والأطماع الدولية، **بادرت السودان** إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر يضم الدول العربية الواقعة على البحر الأحمر، وهو المؤتمر الذي انعقد في تعز باليمن الشمالي (قبل توحيده) في (2) مارس سنة (1977م) حضره رؤساء[1] السودان والصومال واليمن الديمقراطي واليمن الشمالي، وتغيّب وقتها عن المؤتمر أهم الدول العربية المطلة على **البحر الأحمر** وهي: مصر والسعودية، بالإضافة إلى الأردن، مما افقد المؤتمر أهميته وأضعف نتائجه المرتقبة. ومايهمنا في الموضوع هو إشارة بيان المؤتمر بصورة عابرة- لكنها ذات دلالة- إلى وعود فرنسا بإعطاء الاستقلال لمستعمرتها في القرن الإفريقي وبالتحديد جيبوتي.

وبعد شهرين من انعقاد **مؤتمر تعز** حصلت جيبوتي على استقلالها من فرنسا بعد استفتاء شعبي أجري في (8) مايو سنة (1977م). وصوت (98%) من شعبها البالغ حوالي ربع مليون نسمة لصالح الاستقلال التام. وبذلك أنهى هذا

---

(1) الرؤساء هم: جعفر النميري (السودان)، وسياد بري (الصومال)، وسالم ربيعي (اليمن الديمقراطي)، وابراهيم الحمدي (اليمن الشمالي).

الاستفتاء إلى حدّ ما – حينذاك – جانبا من الصراع التقليدي بين الصومال وإثيوبيا اللتين كانت كل منهما تريد ضم جيبوتي إليها، وهو الصراع الذي ترسبت جذوره القبلية بين التيارين القوميين في البلاد، وهما **تيار العفر وتيار العيسى**:

1)- **تيار العفر**[1]: ويضم قبيلتين هما **(الأسايمرة)** و**(الأدويمرة)** ويشكلون (40%) من السكان طبقا للتقديرات الفرنسية.

2)- **تيار العيسى**: ويضم هو الآخر أربع قبائل هي: **العيسى، الدرادو، الأباك، الفارابورس**، وهم يشكلون (60%) من السكان ويرتبطون بشريا وتاريخيا بالقبائل الصومالية.

والجدير بالملاحظة أنه منذ أن أعلنت فرنسا نيتها لتصفية مستعمرتها في جيبوتي اشتعل الصراع السياسي بين الصومال وأثيوبيا، وادعاء كل منهما أحقيته المطلقة في جيبوتي، وهو صراع ليس وليد اليوم بل هو تاريخي وقديم، إذ أن الصومال تعتبر أن جيبوتي **وخليج تاجورا** الذي تطل عليه جزء أساسي من الوطن الصومالي الكبير بأقاليمه الخمسة، وجيبوتي هي ذلك الإقليم الخامس الذي يجب أن يعود إلى الوطن الأم. والصومال يستند في ذلك إلى أسس حضارية ودينية وتاريخية وعرقية قومية أيضا. فالتاريخ يقول أن كل الساحل الصومالي- بما فيه **جيبوتي وأوجا دين** بالطبع- جزء أساسي من الامتداد

([1]) يرجع أصل العفر تاريخيا إلى الهجرات السامية العربية الأولى التي خرجت من الجزيرة العربية، واتجهت إلى الساحل الشرقي لإفريقيا وقد اختلطت هذه الهجرات السامية مع العناصر المحلية وهي حامية ونتج عن هذا المزيج البشري قبائل العفر الحالية الذين يسمون عادة (الدناكل) المنتشرون في القرن الإفريقي بصفة عامة، والذين يرتبطون عاطفيا بقبائل كثيرة في إثيوبيا.(صراع القوى العظمى في القرن الإفريقي، مرجع سبق ذكره).

الجغرافي الطبيعي للصومال، والقبائل التي تسكنه هي أيضا امتداد **عرقي** وبشري للقبائل الصومالية القديمة، واللغة واللهجات متقاربة ومترابطة كذلك.

بينما إثيوبيا تصرّ من ناحيتها على أحقيتها في ضمّ جيبوتي زاعمة أنها امتداد جغرافي وبشري لها وأن الإمبراطورية تمارس نفوذها على هذا الساحل منذ أقدم العصور، خاصة منذ توسع الإمبراطورية وتمددها الجغرافي على يد الإمبراطور(**منليك**) الذي حكم الفترة (1881م-1913م) وهو مؤسس إثيوبيا الحديثة.

ولم يكن الصراع على جيبوتي صراعا محليا فحسب بين الصومال وإثيوبيا، بل كذلك صراعا **دوليًا** بين القوتين العظميين الأساسيتين في القرن التاسع عشر، وأعني بذلك بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا لهم سبق استعمار جيبوتي والسيطرة على **خليج تاجورا**، من خلال مجموعة الاتفاقيات التي عقدتها مع سلاطين المنطقة وشيوخها في أعوام : 1862م، 1884م، 1885م، 1896م، والتي كبّلت بها هؤلاء الحكام وربطتهم بعجلة الاستعمار الفرنسي، الذي كان ينافس الاستعمار البريطاني في السيطرة على مضايق **باب المندب** وعلى الساحل الشرقي لإفريقيا.

ولقد عقدت الدولتان الاستعماريتان **اتفاقية تفاهم** بينهما في فبراير سنة (1988م) حددتا فيها مناطق نفوذ كل منهما في الساحل الصومالي وخليج تاجورا فيها مايلي:

- تعترف الحكومة البريطانية بالحماية الفرنسية على سواحل خليج تاجورا بما فيها **جزر موسى والباب** الواقعة في الخليج وعلى السكان والقبائل فيها.

- تعترف الحكومة الفرنسية بالحماية البريطانية على الساحل الصومالي ابتداء من شرق خط الحدود الفاصل إلى بندر زياد، وبالتالي، على سكان وقبائل هذه المناطق.

- تتعهد الدولتان بعدم التدخل في أي من المناطق الخاضعة لأحد الطرفين، كما تتعهدان بعدم ضم هرر إلى مناطق نفوذهما، وأن يظل طريق القوافل بين **زيلع** و **هرر** مفتوحا لاستعمال الدولتين.

لقد اكتسبت جيبوتي، التي تبلغ مساحتها (23) ألف كيلومتر مربع مقسمة إلى (5) محافظات هي : **جيبوتي وتاجورا وأوبوك وصبيح ودخيل**، ويسكنها ربع مليون نسمة فحسب. أهميتها في الصراع الأثيوبي الصومالي والبريطاني الفرنسي، من مركزها الاستراتيجي المطل مباشرة على مضيق باب المندب، ومن ارتباطها بخط السكك الحديدية الممتد إلى أديس أبابا وعليه تنقل إثيوبيا (80%) منتجاتها الواردة.

وفي ظل هذه الأهمية تصاعدت حدة الصراع بين إثيوبيا والصومال خاصة خلال سنتي : (1976م-1977م)، كل منهما تحاول السيطرة على المستعمرة الفرنسية التي تسعى للاستقلال. وكل منهما تقول بأحقيتها التاريخية في ذلك، وكل منهما تريد تأمين حدودها أكثر وأكثر والإطلال المباشر على باب المندب، وبالطبع لم يكن الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بعيد عن ذلك.



الثوار الأرتيريون في الطريق إلى أسمرة

إلا أن استفتاء مايو كرّس الاستقلال التام عن كـل مـن إثيوبيـا والصومال، رغم أن البلاد لاتملك المقومات الأساسية لقيام دولـة[1] تحـتفظ بتوازنها بين عملاقين محليين (**الصومال وأثيوبيا**) أو بين عملاقـين دولـيين- آنذاك — الولايات المتحدة الأمريكية (USA) والاتحادي الـسوفيتي (URSS) سابقا. وهكذا أصبحت جيبوتي في (27) يونيو سنة (1977م) الدولـة رقـم (22) في الجامعة العربية، ورقم (49) في منظمة الوحدة الإفريقية، ورقم (148) في منظمة الأمم المتحدة (ONU).

ورغم تحقق الاستقلال لهذه الدولة الصغيرة ذات الأهمية الإستراتيجية البالغة، فإن الصراع المحلي والدولي مايزال يفرض نفسه عليها ويلقـي بثقلـه الشديد على كيانها الذي يرتفع فوقه علم الاستقلال.

ولعل أبرز عوامل التفجر والصراع صـعوبة المـشاكل الاقتـصادية والاجتماعية والعسكرية داخل البلاد. فهي اقتصاديا بلاد ليست لهـا مـوارد قومية باستثناء دخل الميناء والمساعدات الأجنبية، وهي اجتماعيا مازالت ممزقة بين الصراعات القبلية للعيسى الذين يرتبطون بالـصومال، و العفـر الـذين يرتبطون بأثيوبيا، وهي عسكريا ليست لها قوات مسلحة تدافع عنها ومازالت الحامية الفرنسية والأسطول الفرنسي هما المدافع والمحامي الأساسي.

وإذا ما وضعنا جيبوتي بموقعها الاستراتيجي هذا في إطار الصراعات المحلية والدولية على القرن الإفريقي، أمكننا القول إن استمرار استقلالها بهـذا

---

(1) بالكاد (89%) من مساحة الدولة الجديدة صحراء قاحلة، وليس بها سوى حوالي (7) آلاف فدان صالحة للزراعة، والأغلبية العظمى من السكان تعتمد علـى الرعـي. ويشكل دخل ميناء جيبوتي أكثر من نصف الدخل العام للدولة.

الوضع أمر مشكوك فيه على المدى البعيد، وهناك في هذا الصدد ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول : أن يتمكن الصومال من ضمها إلى أراضيه في وقت تساعده الملابسات الدولية على تحقيق هذا الضم الذي يستند إلى أسس تاريخية.

الاحتمال الثاني : أن تتمكن أثيوبيا من غزوها والاستيلاء عليها خاصة أن بعض زعماء العفر اعتبروا نتيجة الاستقلال في صالح العيسى، أي في صالح الصومال.

الاحتمال الثالث : أن تتفق القوتان العظميان (**الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا**)، وكل منهما له مصالحه واستراتيجياته في القرن الإفريقي، على بقاء هذه الدولة في ظل وضع خاص، وبالتالي، على كبح أطراف الصراع المحلية المطالبة بجيبوتي.

وإذا ما اتفقت الأطراف الدولية والمحلية على ذلك فإن جيبوتي قد تصبح سنغافورة أو هونغ كونغ جديدة.

المبحث السادس

النزاعات العرقية (ethnisme)

العرقيّة (ethnisme) أو **العشيرة** أو **القبلية**، تعـاريف وتـسمّيات لمدلول واحد هو **فكرة الجماعة** ، وفي أبسط تعريف لهـا هـي:"**شـعور أو إحساس جماعة بأن لها انتماءا واحدا والتي يسير انتماؤها موازيا أو متعامدا (متعارضا)**[1] **مع الولاء للدولة**"، والعرقية (ethnisme) أو القبيلـة كتركيبـة احتماعية بالمعنى الإفريقي قد تكون في طريقها إلى الاختفاء في المدن، ولكنها بمعنى **تمييز الهوية والمشاركة في القيم** مازالت لها أهميتها في كل مكان، ومهما قيل في تعريف العرقية (ethnisme) فهي ليست ظاهرة إفريقية أو تختص بهـا إفريقيا وحدها، بل معروفة سواء في الدول النامية أو الـدول المتقدمـة، في الماضي والحاضر، بل معروفة سواء في الدول النامية أو الـدول المتقدمـة، في الماضي والحاضر، فأهالي **ويلز** أو شعب **ويلز** في بريطانيا كمجموعة عرقيـة مثلهم كمثل **شعب الكيكويو** في كينيا.

إذن، يمكن القول بأن **العرقية** (ethnisme) تتخذ أشـكالا متباينـة وتعبر عن نفسها في صور مختلفة الحدة، فبينما نجد أن **قبيلة اليوربا** في غـرب نيجيريا لها نظامها السياسي المركزي، فإن **الإيبو** في جنوب شرقي نيجيريا لها نظامها اللامركزي القائم على وحدات صغيرة أساسها **القرية**، ومن ثم يمكن تمييز نمطين من المجتمعات فيما يختص بالمجموعـات العرقيـة (ethnisme) أو

---

(1) د. محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقية، مرجع سبق ذكره.

القبيلة، تلك التي لها نظام حكومي، وتلك التي ترتبط فيها السلطة والقوة بتوزيع الثروة والمكانة، وهذا النوع الأخير تنقصه الحكومة والإدارة والمؤسسات القضائية، ويمثل النوع الأول **البانيانكولي** في أوغندا، و**اليوربا** في نيجيريا، و**الزولو** في جنوب إفريقيا، و**الأشانتي** في غانا.

ومن أمثلة النوع الثاني **النوير** في السودان، و**الإيبو** في نيجيريا، كذلك هناك اختلافات أساسية بين الجماعات المستقرة والجماعات الرعوية الرحل التي تجوب مساحة واسعة، كما يختلف حجم الجماعة من بضع أسر محدودة العدد إلى جماعات قد يصل حجمها إلى عشرة ملايين نسمة بحيث تصبح أقرب إلى الشعوب منها إلى القبائل.

كذلك قد يكون هناك فارق بين العرقية (ethnisme) في المدينة وتلك التي في الريف فالضغوط التي تمارسها العادات على الفرد تختلف من حالة إلى أخرى.

المطلب الأول

خصائص العرقية (ethnisme) في إفريقيا

للعرقيّة خصائص مميزة لابد أن تكون **ناتجة عن تفاعل بين مجموعة عرقية وأخرى**، فالعرقية (ethnisme) غير المجموعة العرقية (ethnisme) لايمكن أن تبقى أو تحيا في عزلة، وليس من شك أن الفترة الاستعمارية قد غذت هذه الروح، فقد أصرّ الاستعمار على أن يذكر الفرد بهويته القبليّة، فكل بعثة تبشيرية لها مجالها القبلي، ولها إقليم جغرافي معين تمارس فيه نشاطها، وأخذت الإدارة تشجع الموظفين على معرفة لغات القبائل، مما خلق الشعور

(**باليوربا وبالباكنجو**)كذلك يرجع إحساس **الإيبو والولوف** بأنفسهم كمجموعة متميزة إلى القرن العشرين نتيجة اتصال الأوروبيين بهم، وإذا كان يعزى هذا الإحساس بالعرقية (ethnisme) إلى فترة الاستعمار الأوروبي، فإنها لاشك كانت موجودة قبله، وكل ما في الأمر أنه لم تقل حدة العرقية (ethnisme) بعد الاستقلال عن ذي قبل، إن لم تكن قد زادت ففي أوغندا على سبيل المثال، لوحظ أن **الجيشو** لم يحسوا بأنفسهم كمجموعة عرقية بهويّة مشتركة إلا حينما أحسوا أنهم مهددون من قبل **الباجندا** الأكثر عددا وعدّة.

والملاحظة الثانية على العرقية (ethnisme) أنها ليست ولا يمكن أن تكون ظاهرة ثابتة، قد تزداد حدّة وقوّة إذا ما صحبها تمييز أو تفاوت طبقي في المجتمع، كما حدث من جانب **الكريول** في سيراليون والأمريكيين في ليبيريا، و**التوتسي** في بوروندي.

وإذا أردنا تقييم العرقية (ethnisme) في إفريقيا المعاصرة، فيمكن القول بأن لها جوانبها السلبية والإيجابية، أما عن **الآثار السلبية فهي** كثيرة وواضحة، ففي زائير المشكلة الرئيسية هي الأعداد الضخمة من المجموعات **القبيليّة** وسيادة أربع مجموعات فقط وهي **الباكونجو، البالوندا، البامنجو، البالوبا**، وفي نيجيريا سيادة **الهوسا والفولاني** في الشمال، وفي كثير من الأحيان نجد أن أدبيات الأحزاب السياسية في الدول الإفريقية تتبع المجموعات العرقية (ethnisme)، لدرجة أن أي تغيير في الحكومة أو الوزارة أو الحاكم في كثير من الأحيان قد يستغل فيه العامل العرقي.

وفي الكونغو نجد أن العرقية (ethnisme) لعبت دورا كبيرا في فترة مابعد الاستقلال، **الباكونجو** القبيلة السائدة تعدادها نحو (5،1) مليون نسمة

وتنتشر عبر الحدود الدولية من زائير إلى الكونغو الـديمقراطي وأنغـولا. وفي الكونغو أيضا نجد أن الأحزاب الثلاثة القائمة أساسها مجموعات قبلية هـي: الباكونجو، مبوتشي، والفيلي، كذلك يسود **الكيكويو** في كينيا، و**البباحندا في أوغندا**، وقد زال نفوذهم عندما وصل عيدي أمـين إلى الحكـم (arbitre)، وذلك بملئه كل الوظائف الرئيسية في الحكومة والجيش بمواطنين مـن قبيلـة **الكاكوا** أو من القبائل الصغيرة الأخرى الموالية له والتي يمكن الاعتماد عليها، ولكنهم استطاعوا سلبه السلطة وذلك باستعداء قبيلتين كبيرتين هما **الأتشولي ولانجا** وكذلك الحال في الحركات الانفصالية في بيافرا.

كذلك قام بتخطيط الانقلاب الذي حدث في غانا سـنة (1966م) وأزاح الرئيس **نكروما** ضباط من قبيلتي **الأيفي والأشانتي**، بـل إن ظهـور الأحزاب المعارضة في الدول الإفريقية في كثير من الأحيان ليس معناه أن الذين ألفوها غير راضين عن برنامج الحزب الحاكم، لأن هناك برامج أفضل، بل هي لإزاحة الحاكم أكثر منها ائتلاف بين أكثر من حزب، فإن تركيـب قيـادة الحزب يراعى فيه المحافظة على هذا الائتلاف.

ولما كانت الأحزاب تقوم على أساس قبلي فإن معاركها دائما تقوم على أساس **مصالح قبلية** ضيقة، وتتحوّل المعارضة فيما بعـد إلى خـصومة وعداوة، أي مجموعة من النّاس ضد الحكومة في كل شيء. وأدى هـذا إلى تفسير علماء السياسة غلبة **نظام الحزب الواحد** في الدول الإفريقية، وكذلك الحكومات العسكرية، إلى سلبيات الروح العرقية (ethnisme)، وإن كان مثل هذا النظام يؤدي لامحالة إلى نوع أو آخر من الديكتاتورية وأن معارضة مثـل

هذا النظام لاتأتي إلا باستخدام القوّة والعنف، ومن ثم كانت كثرة الانقلابات العسكرية.

بينما يذهب البعض الآخر إلى أن هذا النظـام هـو أصـلحها لأن الأحزاب في إفريقيا حول خطوط قبليّة، ويذهب بعض السياسيين الغانيين إلى القول بأن **نظام التعدد الحزبي** هو نظام غربي لايصلح للدول الإفريقية بنظمها الاجتماعية، وهذا مادعا كثيرا من الحكومات الإفريقية إلى نبذه، فالغرض من إعطاء **كواندا** الفرصة لقيام حزب واحد حاكم في **زامبيا** سنة (1972م) هـو تقوية الروح القومية على حد قوله، وقد ظهر أنه قبل سنة (1972م) حينما تعددت الأحزاب، كان صراعها قبليًا بالدرجة الأولى، ونظرا لأن **زامبيا** دولة حبيسة ومحاطة بأقطار معادية (روديسيا- موزمبيق، وأنغولا البرتغـاليين) في ذلك الحين كانت الفرصة مواتية لهؤلاء الأعداء للتآمر على حكومة **كواندا**.

ومن ناحية أخرى فإن العرقية (ethnisme) نظام يتغلغـل في حيـاة الإفريقيين بعمق، حضاريا واقتصاديا واجتماعيا، لذلك ليس من الممكن إزالتها بسهولة.

ويذهب كثير من الكتاب إلى إدانتها، لأنها تكون ممثلة لجذور عـدم الاستقرار، ولأنها تستخدم بواسطة السياسيين لتحقيق أغراضهم الخاصة، ومن ثمّ كانت موازنة مجموعة قبلية بأخرى من الأمور الضرورية وهذا النوع مـن التوازن القبلي قد يكون مفيدا فكل من **سنغور** في السنغال، و**نـيريـري** في تنزانيا، و**كواندا** في زامبيا، و**كينياتا** في كينيا، و **هوفي بوانييه** في ساحل العاج استطاعوا عمل توازن لطموحات ومخاوف المجموعات القبليـة، واسـتطاع **نيريري** بوجه خاص الاستفادة من خصائص كل مجموعة لبناء تانزانيا وكانت

صيحة كينياتا (**هارمبي**) دائما، ومعناها فلنحمل العبء معا، لأنه في النهايــة، أليست العرقية (ethnisme) والقبلية نوعين للانتماء، ومن الضروري أن يكون هناك انتماء ما بشكل أو بآخر لخلق **الدولة– الأمة**، ويمكن أيضا أن تكــون رصيدافي عملية التحديث على اعتبار أنها تزيد من الشعور بالشخصية الجماعية والمهنية على مستويات مختلفة، وتحتفظ بالرابطة ما بين الريف والمدينة فــأي عضو من قبيلة معينة يتجه إلى المدينة، لابد وأن يقــوى ارتباطــه بجماعتــه الأصلية، وتهدم هذا النظام العرقي في أفريقيا هو الاستثناء وليس القاعدة.

المطلب الثاني

العرقية (ethnisme) والإحساس بالعرقية (ethnisme) وآثارها

بداية علينا أن نفرق بين **العرقية** (**ethnisme**)، و**الإحساس بالعرقية** (**ethnisme**)، ومحاولة التبسيط هنا قد تكون من الخطورة بمكان، **فهي** قضية معقّدة للغاية كما توضحها **قضيّة بوروندي**.

الفرع الأول

قضية بوروندي

فبوروندي قبل أن تحصل على الاستقلال كانت مــستعمرة ألمانيّــة، وبهزيمة ألمانيا وضعتها عصبة الأمم (société des natios) المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى تحت **انتداب** بلجيكا التي تولت عليها **الوصاية** أيضا بعد الحرب العالمية الثانية، وتطل **بوروندي** على الشواطئ الــشمالية الــشرقية لــبحيرة

تنجانيقا، وتعتبر من المناطق الكثيفة السكان إذ بمساحتها التي تقدر بنحو (28) كيلومتر مربع يسكن مايقل قليلا عن (4) ملايين نسمة، وهي من الدول الحبيسة أي التي لاسواحل لها، ومن ثم اعتمدت على تنزانيا كمخرج لها.

ويعيش في بوروندي مجموعتان عرقيتان : **التوتسي هيما** وهم يمثلون أقلية (16%) من السكان، ولكنهم يمثلون الطبقة الحاكمة، **والهوتو** ويمثلون الأغلبية (84%) من السكان، وحاول **الهوتو** الذين يكونون الأغلبية الاستيلاء على السلطة من التوتسي ولكنهم فشلوا، وأعقب ذلك قيام التوتسي بمذبحة وحشية للنخبة من الهوتو، في المدارس، والإدارة، والجيش، وكل مكان، حتى قضوا على ما يقرب من (3,5%) من مجموع الهوتو، كما جاء في تقرير لجنة حقوق الإنسان، وكانت هذه أكبر عملية إبادة جماعية تم فيها القضاء على النخبة أو صفوة الهوتو، وأصبحت بوروندي من البلدان الفريدة التي تحتكر فيها السلطة أقلية عرقية وهي التوتسي، بينما تحول الهوتو إلى مواطنين من الدرجة الثانية، وأبعد الهوتو (**رغم أنهم الغالبية**) عن الوظائف المدنية والجيش والتعليم الجامعي والثانوي.

وكان بيان للحكومة الرواندية قد أعلن أن مجلس الوزراء قد تبنى مشروع قانون ينص على تشكيل لجنة وطنية مستقلة تكون مهمتها جمع أدلة تورط فرنسا في الإبادة الجماعية التي حدثت بالبلاد. إذ يتّهم النظام الرواندي الحالي- الذي تسيطر عليه أغلبية التوتسي- إدارة الإليزيه بتدريب وتسليح مرتكبي الإبادة الذين ينتمون إلى أغلبية الهوتو.

وكان الرئيس الرواندي قد ندّد بما وصفه بموقف المجتمـــع الـــدولي المخزي (communauté internationale) خلال مذابح ســنة (1994م) في رواندا، مشددا على مسؤولية الأمم المتحدة وفرنسا على وجه الخصوص.[1]

الفرع الثاني

حـــــالـــــة روانــــدا

وفي **رواندا** يختلف الحال عما حدث في **بورنـــدي**، وهمـــا دولتـــان متجاورتان وحيث يوجد فيهما أيضا نفس التقسيم العرقي، ولكن الجماعتين العرقيتين تعيشان مع بعضهما، ولم يحدث بينهما ماحدث في بورندي مما يدل على أن **الإثارة العرقية** (ethnisme) هي بين النخبة من المجموعتين أكثر منها بين جماهير الجماعتين، وهذه الفكرة تتفق مع مفهوم الإحـــساس بالعرقيـــة (ethnisme) بأنه المنافسة بين النخبة من المجموعـــات العرقيـــة(ethnisme) المختلفة.

وما ينبغي الإشارة إليه أن القبيلة **ككيان اقتصادي**، لم تأخـــذ مـــا تستحقه من الدراسة باعتبارها تكون في مجموعها مجموعة من المصالح في النظام الاقتصادي الجديد، ففي **الكاميرون** كمثال إذا أصيب محصول **الكاكـــاو** في سنة من السنوات فإن هذا يؤذي قبيلتي **البولو** و **أوندو** بوجه خاص، بينما إذا أصابت الكارثة محصول زيت النخيل، فان هذا يضر **قبيلة الباسا**، وإذا حدث كساد للتجارة بوجه عام فإن هذا لايكون في صالح **الباميلكي** ويمكن للإنسان أن يلاحظ نفس الظاهرة لدى **الاشانتي** في غانا (الكاكـــاو) **والولـــوف** في

---

(1) الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)، العدد 1143، 1904/8/3.

السنغال، **والفول السوداني**، **والكيلويو** (الذرة) في كينيا، لذلك لــيس مــن المستغرب أن تختلف مجموعات المصالح، فتصبح مجموعات ضغط محــاولين أن ترعى المؤسسات حاجتهم ومصالحهم الخاصة.

وقد كان إقليم رواندا أوراندي من المستعمرات الألمانيــة الــسابقة، ووكل نظام إدارته إلى السلطات البلجيكية سنة (1916م) في أثنــاء الحــرب العالمية الأولى، وطبيعة الإقليم جبلية مرتفعة، ولذلك كان جوه مناسبا لإقليم المستوطنين البيض ويحده من الغرب **الكونغو البلجيكي** وسواحل **بحيرة كيفي** وبحيرة **تنجانيقا**، ومن الشمال والشرق تحده إفريقيا الشرقية البريطانية، والإقليم برمته يعتبر منطقة المنابع الأولى **لنهري النيل والكونغو**.

وقد يصبح التقسيم الاجتماعي موازيا للتقسيم الاقتصادي، حيث نجد الأقليّات الأجنبية قد حققت نموا موازيا في بعض القطاعات الاقتصادية ممــا أدى إلى اتخاذ مواقف معينة من هذه الأقليّات، مثل تأميم هذه القطاعات كما حدث للبنانيين في غرب إفريقيا بمقتضى القوانين التي أصدرتها نيجيريا وساحل العاج والسنغال سنة (1973م)، فأصدرت نيجيريا قائمة بــاثنتين وعــشرين حرفة لايقربها إلا المواطنون.

وقد تتخذ الصورة شكلا أكثر عنفا حينما وجد **الرئيس عيدي أمين** أن الآسيويين أو بمعنى آخر الهنود والباكستانيين يسيطرون على ثلاثة أشــياء: رأس المال، والمشروعات، والمهارات الإداريــة، وهــي مفــاتيح النــشاط الاقتصادي، ويعيشون في عزلة في مجتمع مغلق عليهم محاولين الاســتفادة دون الإفادة، ورغم أنهم خليط في الأصل من حيث اللغة والأصل والعقيــدة، و لم يكونوا يوما مجموعة متحدة، إلا أنهم إذا ما تعرضوا أو تعرض بعــض منــهم

لضغوط اتخذوا موقفا دفاعيا ووضعا متصلبا أمام الحكومة، وحاول عيدي أمين احتذابهم للمشاركة في حل الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد سنتي (1970م - 1971م)، ولكنه فشل، فاضطر إلى طرد مايقارب من (40) ألفا ممن يحملون جوازات سفر بريطانية (17)، وهكذا يشكل مثل هؤلاء بؤر عدم الاستقرار.

أيضا، كثيرا ما يجد **الولاء العرقي** تعبيرا جغرافيا له، فبعض الأقاليم قد تكون أغنى نسبيا من أخرى، وإذا ارتبطت **الدعوى العرقية (ethnisme)** بالغنى النسبي، تقوى **دعوى الانفصالية**، كالدعوى التي قام بها **الأشانتي في** غانا، **والايبو في** نيجيريا، وشابا (كاتنجا) في زائير، فكل دولة إفريقية تقريبا ماعدا الشمال لها **(شابا) !!.**

كذلك الحال عندما تزداد حالة **إقليم في داخل الدولة** تخلفا، وهذا له آثاره السلبية، خاصة إذا كنّا أمام حال انخفاض متوسط دخل الفرد في الإقليم، وازدياد نسبة البطالة بصورة أكبر عن نسبتها في الدولة، وكذلك **قلة الاستثمارات** وغيرها، هذه المؤشرات كثيرا ما تكون مدعاة للمخاطرة في هذا الإقليم وبؤر توتر، تؤدي في نهاية المطاف إلى المطالبة بالانفصال أو المطالبة **بالحكم (arbitre) الذاتي**، كما حدث في جنوب السودان في السابق، حين كان ضمن دعاوي الجنوبيين أن المشروعات والتنمية تتم في الشمال، بينما لم يصب الجنوب منها الكثير، وبصرف النظر عن الأسباب الفعلية للتخلف، فقد كان هذا التخلف يسير إلى جانب العرقية (ethnisme)، ضمن أسباب التذمّر وعدم الرضا.

الفرع الثالث

مأســـاة دار فور

يقع **إقليم درافور** في أقصى غرب السودان بمحاذاة ليبيـــا وافريقيـــا الوسطى، وتقطنه عرقيات إفريقية وعربية أهمهـــا "**الغـــور**"، و"**الزغتـــوة**"، و"**المساليت**"، وقبائل "**البقارة**" و "**الرويقات**"، وتمتد جذور هذه المجموعات السكانية إلى دول الجوار، خاصة تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، مـــساحته (510كلم^2)، ويقطنها حوالي ستة ملايين نسمة ويتكلمون اللغة العربية، إضافة إلى اللهجات المحلية، كما تجمعهم ديانة واحدة هي الإسلام.

ويشهد إقليم **درافور** حاليا مأساة حقيقية بفعل نزوح أكثر من مليون مواطن من سكان الإقليم إلى دولة تشاد المجاورة ووجودهم في معـــسكرات للاجئين منذ اندلاع النزاع في فيفري سنة (2003م) بين القـــوات الحكوميـــة وحركتي التمرد الرئيسيتين في درافور وهما(**حركة تحرير السودان، وحركـــة العدالة والمساواة**) والذي أسفر عن مقتل عشرة آلاف شخص.

وبفعل تطاحن الميليشيات فيما بينها، وتساهل حكومة السودان مـــع المتمردين وتسليح بعضهم ضد الآخر، حتى لما أدرك أهل درافـــور تقـــاعس الحكومة في حماية المواطنين حملوا السلاح ضدها، فكانت النتيجـــة الحتميـــة لذلك ردّ السلطات السودانية بالاستعمال المفرط للقوة، وتـــصدّر الحـــدث للصفحات الأولى في العالم، وبالتالي، إعطاء المبرر للتدخل الأجنبي في شـــؤون السودان. ولأول مرة تحظى قضية درافور بمقدمة الاهتمامات من الولايـــات المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

التراع القبلي في درافور والتمرد المسلح، ردت عليه الحكومة المركزية بتسليح ميليشيات عربية تعرف باسم (**جنجويد**)[1] المتهمة بشن هجمات على قرى يسكنها الأفارقة، وبارتكاب عمليات إبادة جماعية، وبسبب التراع الذي تحول إلى حرب أهلية في مقتل الآلاف ونزوح نحو مليون مواطن.

وقد كان للمتمردين في البداية مطالب تنموية مثل : المطالبة بالحقوق والمساواة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، زيادة على سياسة الانفتاح على الخارج وضغوط القوى الكبرى لنشر الحرية والديمقراطية في المنطقة، إلا أن الحكومة تقاعست في تلبية احتياجات المتمردين، واتهامها بتورط (**جون غارنغ**) زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان في أحداث درافور بهدف تكرار تجربة الجنوب مع غرب السودان لإضعاف السلطة المركزية، وخاصة في وجود تحالف معلن عنه بين الطرفين، وفي عهد حكم الصادق المهدي سنة (1986م) حاول الجنوبيون نشر القلاقل والفوضى في إقليم درافور، مما اضطر الحكومة آنذاك إلى تسليح الميليشيات العربية لمواجهة المتمردين حتى أن هناك مقولة منتشرة في وسط السودان تقول :" **البجي من الغرب مابسر القلب** ".

لقد شهد الإقليم في تاريخه الحديث ظاهرة الصراعات القبلية على موارد الأرض والماء المحدودة في ظل الانفجار السكاني، وتزايد أعداد الماشية، وانعدام أي شكل من أشكال تنمية الموارد وتحقيق الخدمات ورفع الوعي العام.

---

(1) تتكون (جنجويد) من ثلاثة مقاطع هي (جن) بمعنى رجل، و(جاو) أو(جي) ومعناها الرجل يحمل رشاشا من نوع (جيم) المنتشر في الإقليم بكثرة، و(ويد) ومعناها الجواد، ليصبح معنى كلمة (جنجويد): الرجل الذي يركب جوادا ويحمل مدفعا رشاشا.

وقد اكتسب **صراع الموارد** هذا شكل النزاع بين القبائل الرعوية المترحلة ذات الأصول العربية في مجملها، والقبائل الزراعية المستقرة خاصة ذات الأصول الإفريقية متخذا بذلك مشكلا عرقيا مما يسميه البعض لاحقا **صراع الهوية**. كل هذه العوامل أدت إلى تأزيم الأوضاع الاجتماعية والسياسية في درافور وإشاعة ثقافة العنف والحرب، وسقوط المشاريع التنويرية والرجوع القهقرى إلى جيوش وحروب القبائل بعد حوالي (60) سنة من استقلال السودان.

وقد خرجت مأساة درافور من طابعها المحلي إلى حرب أهلية يتصارع فيها في المقام الأول أبناء درافور من **عرب وأفارقة**، وتلعب فيها أياد أجنبية دورا خفيا ويدفع ثمنها الفادح المواطن الدرافوري البسيط.

المؤشرات ترى أن مأساة درافور لها خلفية سياسية سيدفع ثمنها السودان خاصة في ظل الصمت العربي المريب، وهناك تهديدات بفرض عقوبات دولية ضد السودان إن هو لم يستجب لمطالب المعارضين والثائرين والانفصاليين، والضغط على السودان سيعجل باتفاق السلام مع (**جون غارنغ**) الذي سيكون نائبا لرئيس الجمهورية، والذي سيستقيل بالجنوب طال الحال أم قصر، والذي يشكل ربع السودان، ثم إقليم درافور في الغرب بالربع الآخر، خاصة إذا علمنا أن الدعاية الغربية تسوق الأزمة في خانة **التطهير العرقي**، وكلنا يعرف ما يتبع ذلك من حجة للتدخل، رغم أن المعروف أن العرقية (ethnisme) غير مطروحة في الإقليم لأن الدرافوريين ينتمون لجنس واحد وبشرة واحدة ودين واحد (99%) منهم مسلمون.

إضافة إلى ما تقدم، وبسبب الضغوط الخارجية اضطرت السلطات الحاكمة في السودان إلى قبول مطالب (**جون غارنغ**) في اقتسام السلطة بين الشمال والجنوب، ووقع الطرفان مؤخرا في كينيا، وبعد مفاوضات شاقة تم عقد ثلاثة بروتوكولات حول اقتسام السلطة والمناطق المتنازع عليها وهي: **جبال النوبا، والنيل الأزرق، وأبي**، وسيتم التوقيع على اتفاق سلام شامل خلال الشهر الجاري (يوليوسنة2004م).

إلا أن تردد حكومة السودان في تلبية مطالب درافور المشروعة وتماطلها هو الذي فتح باب المؤامرات، وسمح بظهور حركات تمرد من أصول إفريقية تسعى للاستفادة من الأوضاع المتدهورة لخدمة أهداف ضيقة، حيث رفضت الدخول في مفاوضات مع الحكومة، ورفعت من سقف مطالبها بالتلويح إلى ضرورة حصول المنطقة على نفس حقوق الجنوبيين، ومحاكمة المتسببين في الأحداث، والأخطر أنها لجأت إلى القوة الخارجية للحصول على مطالبها.

وقد حددت حركتا **العدل والمساواة، وتحرير السودان**، وهما الجماعتان المتمردتان الرئيسيتان في **درا فور**، ستة شروط قبل استئناف المفاوضات التي جرت بوساطة من **الاتحاد الافريقي (union africaine)**[1] لحل الأزمة وهي:

- تجريد ميليشيات الجنوب من الأسلحة،
- التحقيق (enquéte) في الإبادة الجماعية،

---

(1) أفادت آخر الأخبار، انسحاب وفدي متمردي إقليم درا فور غربي السودان في: 2004/07/17.

- تقديم المسئولين عن الإبادة الجماعية إلى محاكم،
- تسهيل توصيات عمليات الإغاثة للمحتاجين،
- إطلاق سراح المعتقلين والسجناء،
- تحويل مكان المفاوضات إلى أرض محايدة.

المبحث السابع
النزاعات الاقتصادية في إفريقيا

بعد أن تكلمنا عن النزاعات ذات الطابع السياسي، ثم العرقي، نتكلم الآن على نزاع آخر كثيرا ما يكون سببه اقتصادي، **فالزائير، ورواندا، والبوروندي**، تشكل **مجموعة البحيرات الكبرى، فهناك** بحيرة **كيفي**، وبحيرة **تنجانيقا**،[1] والإقليم برمته يعتبر منطقة المنابع الأولى لنهري النيل والكونغو، والمجموعة المذكورة اقتصادية أوشكت على التحول إلى مجموعة سياسية، وبالتالي، تحويل مجموعة البحيرات الكبرى إلى كونفدرالية ومجموعة سياسية واقتصادية، وهكذا، فالزائير بمساحته الكبيرة، بإمكانه أن يعطي بعدا آخر لرواندا وبوروندي، في سياق تنمية مدمجة، وبالتالي، منح فضاء حر للبلدين الصغيرين من حيث المساحة، والكبيرين من حيث عدد السكان، واللذين يبحثان عن التنفس، خاصة إذا علمنا أنهما في فترة مضت دخلا في نزاعات عرقية بينهما تكلمنا عنها سابقا.

ولا يزال إقامة اتحاد لدول البحيرات الكبرى حلم يتوق إليه الجميع، خاصة إذا عرفنا أن الجميع يدرك أن مجموعة البحيرات الكبرى، كانت تشكل بالنسبة للزائير والبوروندي ورواندا ككيان اقتصادي وتجمعهم علاقات سياسية، مقبولة، واليوم، بدل تعزيز هذا الاتجاه بما يعود بالرفاه على أبناء

(1) وضع إقليم تنجانيقا تحت إشراف مجلس الوصاية سنة 1946 بموجب اتفاقية بين المجلس المذكور وبريطانيا.

القارة الإفريقية يفضّل البعض إذكاء روح الفتنة الداخليــــة في روانــــدا والـــبورندي.

والأخطر من ذلك أن هناك بعض الساسة يهدفون إلى تفجير وحـــدة الزائير، تحت يافطات مشبوهة منها المساعدة الإنسانية. فبعد رجوع الرواندين والبور نديين إلى وطنهم، ستبقى مسألة الزائير، مسألة الأقليات مـــن أصـــل **توتسي** المقيمين في الزائير والذين يعتبرون زائيريين، ويطرحون مسألة إقلـــيم الكيفو (KIVU)، الذي يعيش مسألة تمرد، وأن القوى التي تمردت في هـــذا الإقليم تسير الآن نحو كسينجاني. إن ما لا يقال هو أن الزائير يتعرض لزعزعة استقراره منذ عدة سنوات وأنه لا يتوفر على مؤسسات، وأن هذه الأخـــيرة بالكاد منعدمة به منذ مدة، و لا يتوفر على جيش أو أن جيشه مفكك وغير منظم.

والجدير بالملاحظة، أن الزائير الذي تحده تسعة دول إفريقيـــة هـــي: روانذا، البور ندي، تنزانيا، انغولا، إفريقيا الوســـطى، زامبيـــا، الـــسودان، الكونغو، أوغندا، قابل للانفجار داخليا، وهناك تساؤلات قد تكون ســـابقة لأوانها ولكنها- ومن خلال المؤشرات الراهنة- موضوعية انطلاقا من راهنيـــة الواقع، وهي كيف يمكن أن يعالج الاتحاد الافريقي (union africaine) مسألة تفجير الزائير من الداخل؟كيف يمكن وقف مسألة اللاجئين أو نركز اهتمامنا على مسببات التفجير المتوقع لهذا البلد من الداخل؟.

إن الأمر قد يبدو ضرب من التقديرات والاجتهادات أو التخمينات، ولكن لنتصور أنّ أي هزّة حدثت للزائير ستكون لها آثـــار ســـلبية بالنـــسبة للكونغو لا يمكن توقعها أو حسابها. فمدينة كينشاسا (KINSHASA) الـــتي

تقابل برازافيل تأوي خمسة ملايين نسمة فلو وقع أي طارئ للزائير، فـــيمكن لمليوني ساكن أن يقطعوا من هذه المدينة **نهر الكونغو**، الذي يفصل العاصمتين في ظرف (24) أو ربما (48) ساعة، ووقتها سيتضاعف عدد سكان الكونغـــو دون أن يحرك أحد ساكنا، وسيكون من أبرز نتائج ذلك زعزعـــة اســـتقرار الكونغو بفعل **حركية سكانية** من مدينة كينشاسا.[1]

إضافة إلى ما تقدم هناك **حالة أنغولا**، التي لم تجد حلا لمعضلتها حتى اليوم، أما جمهورية إفريقيا الوسطى فليست أوفر حظا، إذ أن الفصائل المتناحرة تتراشق بين الفينة والأخرى في **بانغي**، وغني عن البيان البوراندي، وروانـــدا اللذين يمكن أن يتلقيا آثار انفجار الزائير مباشرة، ويبدو أن هناك مؤشـــرات تدل على أن من بين الدول الكبرى من يهمها انفجار الزائير داخليا.

---

(1) انتقالية واستشفـــاف، العـــدد 2، ســـنة 1999، المعهـــد الـــوطني للدراســـات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، محاضرة للسيد/ دونيس ساسو نقيسو الرئيس الحالي للكونغو.

الفصل الرابع

الآثار السلبية للنزاعات في إفريقيا (المتغيّر الأجنبي)

تمهيد:

كان من آثار الصراعات والمنازعات الداخلية في أفريقيا بفعل (**المتغيّر الأجنبي**)، الذي كان قطب الرحى في الصراعات الإفريقية الأساسية، وكان الزعيم الغاني الراحل نكر وما صادقا عندما ما شخّص في الخمسينيات وضع القارة الإفريقية بتأكيده: " **أن مشكلة القارة تتمثل في الاستعمار الجديد وأدواته الرئيسية المتمثلة في (بلقنة) القارة** ". والوضع الراهن للقارة الإفريقية بكل تطوراته والذي لن تكون (**درا فور**) في السودان آخر حلقاته يشكل بما لا يدع مجالا للشك، أن الصراعات التي تتكاثر مؤخرا، حتى أصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وشيوع الانقلابات العسكرية التي باتت من عاديات الأشياء.

إذن الصراعات التي استوطنت إفريقيا، إن بين الدول الأجنبية الكبرى وبعضها البعض، أو بينها وبين عدد من دول القارة، إنما تدور حول مصالح جوهرية ماديّة من النواحي الاقتصادية والاستراتيجية والأيديولوجية في نهاية المطاف. والنتيجة الطبيعية لهذا الاستعمار الجديد خاصة بعد اجتياح العولمة بقاع العالم، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية (USA) عن طريق مدّ نفوذها السياسي إلى المستعمرات الأوروبية السابقة في إفريقيا، أو تحد من وجود تأثير الدول الاستعمارية الأم في النظام العام للعلاقات الدولية، وينبع هذا الاتجاه، من تبني الولايات المتحدة لفكرة" **زعامة العالم** "، وبالتالي، خلق نمط من التبعية السياسية (dépendance politique) والاقتصادية والثقافية تجعل من الاستقلال السياسي المعلن للدول الإفريقية مجرد يافطة بلا معنى وراءها علاقات الماضي الاستعماري بكل أبعادها وتفاصيلها.

المبحث الأول

التبعيـــة السيـــاسيـــة

(dépendance politique)

عرف المشهد الإفريقي في أواخر الخمسينيات وأوائـــل الـــستينيات حصول كثير من الدول الإفريقية استقلالها. إلا أن ما يلاحـــظ علـــى هـــذا الاستقلال هو ارتباطه لظاهرتين كان ولا يزال لهما الأثر البعيـــد في الحيـــاة السياسية الإفريقية. فمن جهة شهدت حركة الاستقلال بروز دول أســـهم في تكوينها من حيث الشكل الجغرافي الاعتبارات الاستعمارية السابقة. فالحدود السياسية الحديثة في إفريقيا أسهمت في تكوينها هذه العوامل التاريخية المرتبطة بحركة الاستعمار الأوروبي أكثر من أي كامل جغرافي آخر.[1]

كما أودت السياسة الاستعمارية لبريطانيا وفرنـــسا في إفريقيـــا إلى تقسيم المنطقة إلى دويلات ذات حجم جغرافي صغير باستثناء نيجيريا الـــتي تم تقسيمها هي الأخرى من ثلاثة إلى أربعة أقاليم، وبالتالي، أصـــبحت منطقـــة غرب إفريقيا بالذات منطقة مزدحمة بالدويلات الصغيرة الحجم بشكل لا يماثله في هذه الوضعية إلا منطقة إفريقيا الوسطى.

وبرغم أن إفريقيا شهدت إمبراطوريات وممالك اســـتطاعت تجـــاوز الاعتبارات القبلية، إلا أن التنافس الاستعماري هو الذي أدى إلى تجزئة القارة في مناطق نفوذ أوروبي بشكل رسم ملامح الخريطة السياسية للقـــارة عقـــب

---

(1) أنظر مؤلفنا حول نزا عات الحدود العربية، مرجع سبق ذكره.

الاستقلال. وقد جاء مؤتمر برلين سنة (1884م) بشكل مشابه في نتائجه لاتفاقية سايكس بيكوسنة (1916م) القاضية بتقسيم الشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا.

وفي مؤتمر برلين تم تفتيت القارة الإفريقية إلى أجزاء بين الدول الاستعمارية الأوروبية. وقد استندت في شرعية استحواذها – خاصة فرنسا- على المناطق التي استعمرتها بأنها كانت تمثل مجال عملها في تجارة الرقيق. أما الولايات المتحدة ورغم بعدها عن القارة الإفريقية فقد أسهمت في تحقيق مطامعها بأن تكون مناطق شرق إفريقيا وحوض الكونغو مناطق تجارية حرة.[1]

ورغم أن المصلحة الاستعمارية اقتضت إيجاد نوع من الربط الاستعماري بين الأقاليم الإفريقية التي تخضع لكل مستعمر إلا أن أنماط الربط هذه لم تغير شيئا من وضعية التجزئة التي صنعها هؤلاء المستعمرون لأنها لم تكن تهدف إلى ربط الدول الإفريقية بعضها ببعض وإنما إلى ربطها بالدولة" الأم "، ولأنها لم تتجاوز الربط الظاهري الذي يتيح خدمة المصلحة الاستعمارية ولا يتطرق إلى الوحدة الثقافية والسياسية والاقتصادية بين هذه الدول.

والجدير بالذكر، أن الهدف الأساسي من تحقيق هذا الربط الاستعماري كان يتمثل في زيادة فاعلية استخدام أفريقيا كاحتياطي عسكري واقتصادي للقوى الأوروبية في صراعها بعضها ضد بعض، لتجنيد الإنجليز لمائة ألف من الكينيين أثناء الحرب العالمية الأولى، واستخدام الفرنسيين في عهد ديغول لقوات إفريقية كبيرة بقيادة الحاكم العسكري لتشاد من أجل نصرة

(1) علي المنتصر فزفر، إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وأيضا، لمواجهة محاولات **حكومـة فيـشي** الموالية للألمان للسيطرة على الغابون والكاميرون.

ونفس الشيء حدث في الكونغو أثناء الحرب العالمية الثانية حيث هذه المستعمرة البلجيكية مركزا للمقاومة التي ناصرت الحلفـاء عقـب سـقوط بلجيكا. أما طرق استخدام أفريقيا كاحتياطي اقتصادي لأوروبا فـسنتناوله لاحقا.

وقد تباينت وتبلورت بشكل جلي أساليب الدول الاسـتعمارية في طريقة ربط المناطق التي تخضع لها في أفريقيا لما كان يدعونه"**بـالوطن الأم** " .فقد فضلت فرنسا أن يكون للأقاليم الإثنى عشر التي كانت تخضع لـسيادتها في غرب إفريقيا والمنطقة الاستوائية تنظيمات سياسية موازية لتلك التي توجد بفرنسا بحيث يكون بالإمكان إرسال ممثلين عن هذه الأقـاليم إلى الهيئـات الفرنسية" **الأم** " ، وكان لكل إقليم مستعمر مجلسان: **مجلس عمومي** يسيطر عليه الأوروبيون البيض، **وجمعية إقليمية** تأتي سلطتها في المرتبة الثانيـة بعـد المجلس وأعضاؤها من الأفارقة، وينتخب المجلسان أعضاء منهما لتمثيلـهما في مجلس الجمهورية (**مجلس الشيوخ الفرنسي**)، كما ينتخب المجلـسان ممـثلين للأقاليم في الجمعية الوطنية الفرنسية، ولهذا السبب ليس غريبا أن نجد عددا من الساسة الأفارقة أتيحت لهم فرصة العمل في باريس، وتقلّد مناصب حكومية في فرنسا نفسها كان من بينهم رئيس السنغال السابق **سنغور**، ورئيس ساحل العاج الحالي **فيليكس بوانييه.**

ثم تطور هذا الأسلوب إبان الجمهورية الخامسة حيث طرح الجنـرال شارل ديغول مشروع دستور يقضي إعفاء هذه الأقاليم استقلالا داخل رابطة

مشتركة بينهما وبين فرنسا، وقد كانت غينيا الدولة الوحيدة التي رفضت هذا الدستور وأيّدت بقيادة الرئيس الراحل أحمد الشيخ توري الاستقلال التام الأمر الذي أدى إلى تعرضها لضغوط هائلة، فقد حاولت فرنسا أن تستغل هذه المناسبة لكي تثبت لباقي مستعمراتها أن الانفصال عن الوطن الأم معناه التدهور السياسي والاقتصادي فسحبت فرنسا جميع فنييها ومدرسيها من غينيا كما ترك أفراد الجيش والشرطة الفرنسية أعمالهم وأقفلت المصارف أبوابها الأمر الذي دعا غينيا إلى الاستعانة بالمعسكر الاشتراكي حيث قدمت كل من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي سابقا فنيين وخبراء إلى غينيا.

أما باقي **الدول الغربية** وعلى رأسها الولايات المتحدة فقد ماطلت في الرد على دعوات الشيخ توري الرامية إلى مساعدة هذه الدول لبلاده. أما المساعدة الرئيسية فقد جاءت من غانا الدولة التي كانت آنذاك نموذجا للدول الإفريقية الساعية نحو التحرر والاستقلال التام عن الدول الاستعمارية.

أما **بريطانيا**، فقد عملت هي الأخرى، ومن منطلق المصالح الخاصة بها، على دعم الاتجاهات التي تقود إلى إيجاد نوع من الترابط بين الدول التي تستعمرها.

وقد رأى بعض الساسة البريطانيين عدم إمكانية إعادة تطبيق الاتحاد الذي وقع في استراليا وكندا مثلا على إفريقيا، حيث كتب الحاكم العسكري البريطاني لنيجيريا سنة (1920م) يقول:" **إنها فكرة ساذجة تلك التي ترى بإمكانية أن تنصهر في كيان قومي واحد مجموعة من الدول الإفريقية**

الوطنية المستقلة والمتقوقعة على ذاتها والمتباعدة جغرافيا وتاريخيا وبين حيث التقاليد بالإضافة إلى الحواجز الاجتماعية والدينية ".[1]

لكن رغم ذلك، فقد دعت بريطانيا سنة (1948م) إلى إنشاء اتحاد شرق إفريقيا بين أوغندا وكينيا وتنجانيقا، وعيّنت مجلسا يجمع حكام هذه الأقاليم الثلاثة، وجمعية تشريعية مركزية. وقد كانت فكرة الاتحادات هذه من الأفكار التي دعمتها بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية من أجل خدمة مصالحها. ومن هذا المنطلق كانت دعوة وزير خارجية بريطانيا وقتها **انطوني إيدن** سنة (1942م) إلى التقارب بين البلاد العربية ودعوته للعرب بأن يتخذوا الخطوة الأولى نحو تحقيق الوحدة بينهم، وهو الأمر الذي تبنّته بعض الحكومات العربية فيما بعد وانتهى بتأسيس جامعة الدول العربية(leagu des etats arabes).[2]

وهكذا، انتهت محاولات الربط الاستعماري بين بعض أجزاء القارة الإفريقية إلى تباعد هذه الأجزاء بعضها عن بعض وقربها من الدول الاستعمارية، وإلى احتواء وإجهاض أي محاولة للوحدة الإفريقية بإيجاد روابط واهية لا تخدم غير المستعمر، وهو ما يعكسه واقع حال اليوم، أي جعل الدول الإفريقية غير قادرة على تأكيد ذاتها وتهديدها بمزيد من الانقسام، ويجعلها في نهاية المطاف عرضة للمطامع الاستعمارية خاصة في ظل اجتياح رياح العولمة العاتية بلاد العالم برمتها. وقد جانب الحقيقة الرئيس التانزاني **جوليوس نيريري** عندما أبرز هذه الحقيقة بقوله:" **إن الدول الصغيرة تشبه المرأة التي ترتدي**

---

(1) فزفر المنتصر، إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

(2) المرجع السابق، نقلا عن جمال فاروق الشريف (للجامعة العربية دوما دور يمكن لن تضطلع به) مجلة شؤون عربية ((تونس))، العدد 13 مارس سنة 1982، ص105.

ملابس خليعة، فهي غالبا ما تكون موضع طمع لذوي المقاصد الخبيثة "[1]

وكانت الدول الإفريقية حديثة العهد بالاستقلال تتفق بالكاد على ضرورة اقتباس نظام ما، أمر حتمي، وكان الاجتهاد منصبا على أي نظام غربي، لأن الدول الإفريقية ألفت نفسها بعد حصولها على الاستقلال في مفترق طرق، ومن هذا المنطلق جاء تصريح الرئيس بورقيبة سنة (1957م) الذي قال فيه"**إننا نلاحظ بتأثر عدم الاستقرار الذي يطبع الحياة السياسية الفرنسية، ولذلك نتجه نحو تطبيق نظام يوفر على الأقل الاستقرار في قمة الدولة. ومن أجل ذلك نفضل النظام الرئاسي "**.[2]

وانطلاقا من ذلك جاء الاختيار التونسي في اقتباس النظام الرئاسي الأمريكي، وأطلق على منصب الوزير تعبير" **كاتب الدولة** " كما هو متبع في النظام الأمريكي. إلا أن النظام التونسي حدد لنفسه اختيارات أخرى في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة تختلف عن النمط الأمريكي، وهي بكل المقاييس اجتهادات فيها اقتباس وفيها تعديل وفيها إضافة.

أما الأحزاب السياسية كظاهرة غربية اجتاحت إفريقيا إبان الفترة الاستعمارية الأوروبية واستمرت عقب نيل الاستقلال. وكانت هذه الأحزاب في جوهرها مهمتها حماية مصالح الدول الاستعمارية والدفاع عنها.

وقد حاول قادة التحرر الإفريقي أن يجدوا مخرجا من أزمة التنظيم الحزبي باستبدالها حركات سياسية أفقية ذات توجه شعبي قدر الإمكان بحيث تتجاوز الاعتبارات القبلية والإقليمية والعرقية (ethnisme) والدينية

(1) فرفر المنتصر، إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص36.

(2) المرجع السابق، ص38.

والاقتصادية داخل الدولة الواحدة. ولهذا كان حرص القادة الأفارقة من أمثال نكروما ولومومبا على إبراز هذا التوجه في تسمية الحزب بأنه (**حزب المؤتمر**) وذلك في محاولة للوصول إلى تنظيم شعبي، إن لم يكن من حيث عضويته فعلى الأقل من حيث توجهاته وأهدافه.

المبحث الثاني

التبعيـــة الاقتصاديـــة

(dépendance économique)

إضافة إلى التبعية السياسية التي ورثها الأفارقة عن الغزاة الأوروبيين، هناك تبعية أكثر خطورة وهي صورة إفريقيا كموطن للفقر والمجاعة والبـــؤس الاقتصادي. وأصبح من عاديات الأشياء نداءات المدير العام لمنظمة الأغذيـــة والزراعة الدولية (الفاوFAO) هيئة منظمة الأمـــم المتحـــدة (ONU) تقـــديم مساعدات غذائية لعدة دول إفريقية والتي لن تكون آخرها أزمـــة دارفـــور السوداني، فالجميع يشكو من المجاعة والفقر وسوء التغذية. ووفقا لتقـــديرات الأمم المتحدة أن هذه الصورة الرمادية للقارة لن تكـــون مقـــصورة علـــى اقتصاديات إفريقيا في الماضي أو الحاضر بل أنها سوف تمتد إلى المستقبل أيضا.

ولعل الإشكال المطروح بقوة هو مدى تقديم المساعدات الخارجيـــة للدول الإفريقية حتى تتخلص من أزمتها الاقتصادية، وإنما إذا ما كانت هـــذه الضائقة الاقتصادية التي تعيشها القارة الإفريقية قدرا لا مفرّ منه فكل المعطيات التي بين أيدينا تشير بما لا يدع مجالا للشك أن إفريقيا غنيّـــة بكـــل المـــوارد الطبيعية سواء من حيث المواد الخام أو علاقة هذه المواد بمدى كثافة السكان ثم أن إفريقيا هي أقل قارات العالم من حيث كثافة السكان باســـتثناء القـــارة القطبية الجنوبية. فهي لا يوجد بها إلا(10%) من إجمالي سكان العالم.

إن ما تكابده القارة الإفريقية من فقر وبؤس ومجاعة، وبالتالي، معاناة القارة مشاكل التبعية للقوى الاستعمارية، هو أن الإمكانات الاقتصادية الـــتي

تتوفر عليها القارة تنتظر قرارات إفريقية باستخدامها لصالح إفريقيا ومن أجلها. فكما أن إفريقيا تعاني من العجز والتبعية السياسية (dépendance politique) لأن سياستها ليست في أغلبها إفريقية، فإن إفريقيا تعاني من عجز وتبعية اقتصادية لأن اقتصادها هو الآخر لا يزال في أغلبه غير إفريقي. وقد عبر الزعيم الغاني الراحل نكروما بقوله : " **إنه في غياب التخطيط الوطني الصرف يصبح مدى تقدمنا متأرجحا مهما كانت درجة كثافة جهودها، ومهما بذلنا من عناية في إعداد مشروعاتنا** ".[1]

إلا أن الذي لا يختلف فيه اثنان أن الممارسات الاستعمارية في القارة كان لها الأثر البالغ في تخلف اقتصاد القارة وتبعيته، فسياسة **البلقنة** على حد تعبير **نكروما** هي التي عرقلت التطور الاقتصادي لأنها أدت إلى ازدواجية المشروعات ووضع الشركات الاحتكارية في مركز أقوى من مركز الدول الإفريقية، بل أن هذه الشركات أسهمت في إسقاط أنظمة إفريقية وطنية كما حصل بالنسبة للزعيم **باتريس لومومبا** في الكونغو.

كما أدت هذه السياسة إلى جعل المنتجات الصناعية لأي بلد إفريقي مكلفة، وجعل من الصعب تسويقها في مناطق أخرى من القارة، بالإضافة إلى أن الحدود الاصطناعية التي وضعها المستعمرون جعلت المواصلات وتسويق المنتجات أمرا صعبا، كما أن خطط السكك الحديدية التي صنعها المستعمرون في الماضي لم توضع من أجل تقليص تكلفة النقل بل من أجل الربط بين المناطق الخاضعة لنفس النظام النقدي. ونادرا ما تجتاز خطوط السكك

---

(1) المرجع السابق، ص53.

الحديدية المنطقة النقدية التابعة لهذا المستعمر أو ذاك، وقد ارتأى المستعمرون الأوروبيون علاقتهم بإفريقيا اقتصاديا بأنها " **علاقة تقسيم طبيعي للعمل** " تقوم إفريقيا بمقتضاه بإنتاج المواد الخام ثم يتم تصنيعها في أوروبا وإعادة بيعها في الأسواق الإفريقية. وكان قد ظهر في بداية الستينيات مصطلح إفريقيا الأوروبية (euro africa) الذي صاغه الأوروبيون للتعبير عن هذه العلاقة بهدف تحقيق صمود الصناعة الأوروبية في وجه المنافسة الأمريكية.

وبالتالي، لا مفر من حلّ المشاكل التي تعانيها القارة الإفريقية وفي مقدمتها المشكلات السياسية المجزأة.وقد عبر الرئيس التانزاني **جوليوس نيريري** عن هذه القناعة منذ سنة (1967م) حينما صرح في القاهرة بقوله:" **إن المشاكل التي تهددنا ككيانات مستقلة بشكل كبير يمكن احتواؤها في سياق أشمل** ".[1]

كما أن الهيئات الاقتصادية الدولية الأخرى تتحكم فيها نفس الاعتبارات المصلحية الأنانية للدول الاستعمارية، بحيث تربط القروض والمساعدات الاقتصادية بأهداف سياسية واستراتيجية. فالبنك الدولي للتنمية والتعمير تقوم تركيبته التنظيمية على جعل قوة الإقرار في التصويت مرتبطة بمدى المشاركة في رأس المال، الأمر الذي جعل الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية (USA) تهيمن على هذه الهيئة الدولية، ولذا فقد رفض البنك الدولي للتنمية والتعمير (BIRD) طلب عبد الناصر الخاص بتمويل

---

(1) فرفر علي المنتصر، إفريقيا مرجع سبق ذكره.

مشروع السد العالي مما دعا مصر إلى الاستعانة بالاتجاه السوفييتي سابقا لتمويل هذا المشروع الاقتصادي الضخم.•

والنمط **الآخر للتبعية الاقتصادية** يتأتى عن طريق برنامج المساعدات الثنائية التي تقدمها الدول الصناعية لبعض الدول الإفريقية. والذي يحدث في مثل هذه الحالة هو أن الدول النامية عموما تسعى للحصول على المعونة لأسباب اقتصادية بينما تقدم الدول الصناعية هذه المعونة لأسباب سياسية.

وقد كشف تقرير (**بيرسون**) الذي نشر في سنة (1969م) هذه الاعتبارات السياسية والأيديولوجية التي ترتبط ببرنامج المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية للدول النامية، وخلص إلى القول أن أغلب استراتيجيات التنمية في دول العالم الثالث لم تحرز ما كان متوقعا أن تحرزه.

إن هذه الوضعية الاقتصادية للدول الإفريقية تهدد بمزيد من التخلف والفقر لأن ما يمكن أن يترتب عليها يتمثل في عدم قدرة دول القارة على إنشاء مشروعات صناعية وإنتاجية ذات قيمة والاقتصار على دورها التقليدي إبان عهد الاستعمار المتمثل في تصدير المواد الأولية بالخارج وهذا ينذر بالاستمرار في الدوران في ما وصفه بعض الباحثين بالحلقة المفرغة حيث تصبح الدول الإفريقية عاجزة عن القيام بإنشاء مشروعات صناعية وإنتاجية لأنها فقيرة. وبالتالي، فإن التركيبة الاقتصادية شأنها شأن التركيبة السياسية في إفريقيا تبقى عاجزة عن الخروج بالقارة من دائرة الفقر والتخلف والتبعية.

• تمتلك الولايات المتحدة فقط ثلث رأس مال المصرف الدولي، فإذا أضيفت إليها فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية تصبح هذه المجموعة تتمتع بأغلبية الأصوات.

المبحث الثالث

التبعيــة الثــقافيــة

(épendance culturelle)

أقام المستعمرون الأوروبيــون أنظمتــهم الــسياسية والاقتــصادية والاجتماعية في إفريقيا على فرضية الفراغ الثقافي الذي ظنوا أنه يسود القارة في مختلف مجالات الحياة. وعلى هذا الأساس ساد اعتقاد مفــاده أن رســالة المستوطنين البيض تجاه الأفارقة هي أن يقدموا لهم لغاقم الأوروبية وديانتــهم المسيحية، وأنظمتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا فرضت على الإفريقيين اختيارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لا تمت إلى تراثهم ولا إلى تقاليدهم بصلة، لكي يضمنوا بناء إفريقيا تابعة لهم تبعية أبدية فــإنهم عمدوا إلى تدمير الثقافة الإفريقية وإحلال الثقافة الغربية الاستعمارية محلها.

وأول ما فعله هؤلاء المستوطنون هو تذويب البناء القبلي في إفريقيــا لأنه يمثل الرابطة الاجتماعية القوية التي من الممكن أن تستغل ضد المــستعمر الأجنبي حيث أعيد تقسيم المستعمرات إلى مناطق جغرافية كثيرا ما يراعى فيها تجزئة القبائل التي تشكل ثقلا من حيث عدد أفرادها أو أي اعتبار آخر. ففي الكونغو مثلا قام البلجيكيون بتقليص (6100) قبيلة إلى (550) قطاعا فقــط، كما شجعوا إنشاء الأماكن الحضرية التي تجمع شتاتا من مختلف القبائل. أمــا رجال الدين المسيحيين فقد بنوا دعوقم الدينية على أســاس أن الــدخول في الدين الجديد يعني الانسلاخ من القبيلة التي ينتمي إليها الفرد والتعلق بالثقافــة الأوروبية. إلا أن المشكلة التي واجهت البعثات التبشيرية المسيحية في تلــك الفترة، هي كيف يمكن التوفيق (concilliation) بــين ممارســات البــيض

الاستعمارية، وتقبل دين هؤلاء البيض، فالمسيح أبيض والقدّيسون بيض والقساوسة بيض، كما أن هؤلاء القساوسة المبشرين كان يستحيل عليهم أن يثبتوا المساواة التي يقتضيها حبّهم (**لأبنائهم**) الذين يعتنقون هذا الدين فكانت النتيجة الحتمية لذلك رفض الأفارقة للاستعمار ونظمه ودينه ولغته في آن واحد.

ففي كينيا مثلا ظهرت منظمة (**الماو ماوmao mao**) التي اتهم جومو كينياتا – الذي أصبح رئيسا لها فيما بعد – بالانتماء إليها واعتقل لهذا السبب بواسطة السلطات الاستعمارية البريطانية في شمال كينيا. وقد اعتمدت منظمة (الماو ماو) العنف وسيلة لدحر الأوروبيين وتحقيق استقلال البلاد. وقد بدأت على شكل منظمة سرية معادية للبيض والمسيحيين، مستندة في ذلك إلى مفاهيم ترتبط بتقاليد قبيلة الكيكويو (kikayo).

وفي سنة (1920م) تأسست جمعية تحمل اسم هذه القبيلة تهدف إلى تأكيد الحقوق السياسية والتضامن القبلي بالإضافة إلى استرجاع الأراضي المسروقة بواسطة المستعمرين البيض.

ونظرا لارتباط المسيحية بالاستعمار الأوروبي، ولغربة الدين المسيحي عن المعطيات الثقافية والاجتماعية الإفريقية، فإن الذي حدث هو أنه حتى في الحالات التي يقبل فيها الدين كأساس ثقافي، فقد ظهرت محاولات"**لأفرقة**" هذا الدين، وأبرز هذه المحاولات حركة سيمون كيمانغو(simon kimanju) سنة (1921م) في الكونغو والذي رفع شعار" **اتبعوا الله ولاتتبعوني أنا** "، وحركة**كيتاوالا**(kitawala) الذي دعا إلى التنكر الكامل لكل الحكومات القائمة في عهده، والى قطع كل اتصال بالبيض والى التمرد السياسي. ومع

حلول الحرب العالمية الأولى كانت **ديانة كيتاوالا** من أبرز العوامل التي عززت الشعور المعادي للبلجيكيين في شرق الكونغو، كما كان لها تـأثير كـبير في السياسة القومية التي تلت تلك الفترة في الكونغو.

وكان لهذه الديانة المحلية (**الكيميانغوية**) التي انتشرت في انغولا أيضا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي أثر في الحفاظ على التقاليد واللغة المحلية المشتركة لشعب جنوب الكونغو (**الباكونغو**) برغم أنه تم تقسيمهم بين المستعمرين الفرنسيين والبلجيك والبرتغاليين.

وفيما يختص باللغة، فقد أدى الامتزاج الثقافي العربي - الإفريقـي، الذي أتى عن طريق التبادل التجاري ولـيس بواسـطة الغـزو وإلى خلـق السواحيلي كلغة خليط بين العربية **ولغة البانتو**. وقد كان هناك اتجـاه بـأن تستخدم هذه اللغة كلغة مشتركة لكل شرق إفريقيا بدلا من **لغات البـانتو** المحلية ولكن هذا الاتجاه سرعان ما تبدّد عندما قرر البرلمان الإنجليـزي سـنة (1931م) أن أغلب الأفارقة سوف يفضلون تلقي تعليمهم باللغة الإنجليزية.

كما أدى تجاوز المعطيات المحلية من قبل المستعمرين البيض إلى نتائج غير متوقعة بالنسبة لهم. فقد ظن الأوروبيون مثلا أنهم سوف يستطيعون شراء أراضي السود وبأ بخس الأثمان، في حين أنه وفقا للتقاليد القبليـة الإفريقيـة، الأرض لاتباع لقبائل أجنبية، فما بالك بالمستعمرين الـذين لا ينتمـون إلى إفريقيا أصلا. كما أن بيع الأرض يتطلب احتفالا دينيا مـن نـوع خـاص بالإضافة إلى موافقة أفراد القبيلة على هذا البيع.

وللأسباب المذكورة نجد الألمان عندما اسـتولوا علـى **مرتفعـات كليمنجارو** واستوطنوها واستخدموا الأفارقة بالقوة للعمل، وفي هذه الأراضي

قامت سنة (1905م) ثورة عارمة عرفت باسم ماجي مـــاجي (maji maji) والتي لم يستطع الألمان إخمادها إلا بعد أن أحرقوا المحاصيل التي يعيش عليهـــا الأفارقة وبعد قتل (120.000) من رجال القبائل بواسطة السلاح والتجويع في مدة سنتين.

وإذا اتجهنا إلى الجانب الإعلامي، فإننا نجد أن الطابع العام والغالـــب عادة في وسائل الإعلام الغربية هو السعي الدائم لتشويه صورة إفريقيا الحديثة أمام العالم الخارجي ولدى الأفارقة أنفسهم. وأن إفريقيا هي بـــلاد الأدغـــال والوحوش والمواطنين المتخلفين الذي لا يمكن لهم أبدا أن يرتقوا إلى مـــستوى الرجل الأبيض كما يبرز في أفلام (**طرزان**) الأمريكية والتي لم يتم تصور أحداثها في ولاية فلوريدا بجنوب الولايات المتحدة الأمريكية، وأن دول إفريقيا هـــي مـــوطن الأوبئة والمجاعة والفقر والجفاف، وأن دول إفريقيا هي دول متخلفة غير قادرة على حكم نفسها بنفسها يسودها عدم الاستقرار والانقلابات العسكرية.[1]

---

(1) فرفر المنتصر، إفريقيا، مرجع سبق ذكره، تشير دراسة أعدها طالبان في الدراسة العليا بجامعة منيسوتا الأمريكية أحدهما من نيجيريا والآخر من غانا بمساعدة أستاذ أمريكي تناولـــت موضوع تغطية بعض الصحف الأمريكية للأخبار الأفريقية بين ســـنتي (1970م-1975م)، تشير إلى قلة الأخبار التي تتناول إفريقيا عموما بالإضافة إلى التغطية الممتازة التي أولتـــها هذه الصحف لأخبار الانقلابات العسكرية والمشكلات السياسية التي تواجـــه إفريقيـــا والصراع العنصري والكوارث الاقتصادية. وكانت دراسة قد قدمت في سنة (1976م) إلى المؤتمر الإعلامي الإقليمي عن (الولايات المتحدة وإفريقيا: دور وسائل الإعلام). وكـــان نائب الرئيس الأمريكي الراحل هيوبرت همفري قد تحدث إلى هذا المؤتمر حيث حاول أن يعتذر للأفارقة عن سياسة أمريكا تجاه القارة الإفريقية فأشار إلى أن أمريكا تـــستطيع أن تستغني عن علاقتها الاقتصادية بالنظام العنصري في جنوب إفريقيا، وأنه آن الأوان لكي تعود أمريكا إلى (القيم والمبادئ الإنسانية) التي وضعها مؤسسوها. إلا أن الواضح لـــدى الأفارقة أن أمريكا لم تعد إلى أمريكا. فسياسة المصالح الهيمنة والتـــسلط والتـــدخل في الشؤون الداخلية لإفريقيا ما تزال تطغى على سياسة أمريكا وليس هناك ما يدل على أنها سوف تتغير، في المدى القريب على الأقل.

والنتيجة التي يمكن الوصول إليها أن ثورة ثقافية لابد أن تجتاح قارتنا السمراء تحطم كل أنـــواع التبعيـــة الـــسياسية (dépendance politique) والاقتصادية والثقافية، وهي أمر ضروري من أجل إنقاذ إفريقيا ووضعها على الطريق الصحيح للتقدم والوحدة والمنعة.[1]

(1) انظر مؤلفنا حول (النظام العالمي الجديد للاعلام : الأسس والأهداف)، دار الفجــر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2005، مصر.

الفصل الخامس

آليات حلّ النزاعات الدولية

تمهيد:

بداية، علينا أن نحدد مفهوم التراع الدولي (conflit international) وهو ما عرفته محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale) الدائمة، بشأن قرارها الصادر بتاريخ 30 غشت سنة (1924م) بشأن قضية **ملفروماتيس**، وهو (**خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية، أو مصالحهما**)، وأن تكوين أي نزاع دولي يتطلب، كما نبّه إلى ذلك **الاجتهاد الدولي**، إثباتا موضوعيا، أي أن خلاف يتم تحديده وفق خصائصه الذاتية، وبالتالي، فإن المنازعات الدولية عادة ما تكون نتيجة تعارض المصالح بين الدول والتي كثيرا ما تكون نتيجتها الحتمية نشوب المنازعات. ومن الحكمة أن تلجأ الدولة إلى الطرق السلمية لفضّ التراع، فإذا أخفقت فيها التجأت إلى طرق العنف والإكراه.

وفي السياق ذاته، عقدت عدة مؤتمرات، أشهرها مؤتمر لاهاي، لإحلال فكرة تسوية المنازعات بالطرق السلمية محل طرق القوة والحرب. وتضمن عهد عصبة الأمموميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies) دعوة صريحة إلى ذلك. والمنازعات الدولية إما ذات **طابع قانوني**، وإما ذات **طابع سياسي**.

1- **فالمنازعات ذات الطابع القانوني**: هي تلك التي تخضع عادة للقضاء، والتي يكون الطرفان على خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها، وهذه المنازعات يمكن حلها وفق القواعد القانونية المتعارف عليها مثل القضايا التالية:

- قضية الألاباما رقم 150

- ويمبلادون رقم 228،
- لوتيس رقم 248،
- المناطق الحرة الرقمان 66 و165.

2- **المنازعات ذات الطابع السياسي**: وهي غير الخاضعة للقضاء، وهي عادة ما تنشأ عند ما يطلب أحد الطرفين تعديل الأوضاع القائمة مثل: النزاع الألماني-التشيكوسلوفاكي سنة (1938م) حول قضية السودات sudétes ، والنزاع الألماني- البولوني سنة(1939م) حول دنتزيغ.

على أن التقاضي الدولي، أو الحكم (arbitre)،يعتبر كل المنازعات ذات طابع قانوني سواء أمكن من تلبية طلب المدعي عن طريق تطبيق القانون الوضعي (droit positif)، أم تعذر عليه ذلك.

وتختلف التسميات التي يطلقها القانون الإتفاقي على نوعين من المنازعات الدولية عن التسميات الفقهية الأخرى، فيستعمل القانون الوضعي (droit positif)،أحيانا، الأسلوب البياني وكمثال:

- المادة 13- الفقرة الثانية من ميثاق عصبة الأمم،
- المادة 36 - الفقرة الثانية من نظام محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale) الدائمة التي تعتبر بمثابة منازعات قابلة للحلول القضائية أو التحكيم (arbitrage) في المنازعات المتعلقة:

1- بتفسير المعاهدات،
2- بأخذ موضوعات القانون الدولي (droit international)،
3- بالحوادث التي تعتبر خرقا لتعهد دولي،
4- بتحديد مقدار ونوع التعويض الذي يترتب على ذلك.

والجدير بالذكر، أن **معاهدات لوكارنوا** التحكيمية الصادرة في سنة (1925م) تبنت معيارا مختلفا، مضفيّة صفة المنازعات ذات الطابع القانوني على **"المنازعات، مهما تكن طبيعتها، التي يتخاصم فيها الطرفان بشأن موضوع قانوني معين"** إلا أن هذا التعريف حسب غيرهم[1]هو أضـيق مـن التعريـف السابق، لأنه، إذا أخذ بحرفيته، فإنه يستبعد المنازعات الموضوعية المقصودة في الفقرتين (1) و(2).

وفي جميع الحالات، فإن الثابت،أن كلاً من فئتي المنازعـات تتطلب حلاً مختلفا، وفقا لطبيعة كل منهما. **فالمنازعات القانونية** (**conflits jeridique**) تحلّ عادة بالطرق التحكيمية (voies arbitrales) أو القـضائية بالاستناد إلى القانون الوضعي (droit positif)، في حين أنـه يتعـذّر حـل **المنازعات السياسية** (**conflits politiques**) بغير الطرق الدبلوماسية (voies diplomatiques أو السياسية المختلفة، التي يراعى فيها، بنوع خاص، التوفيق (concilliation) بين مختلف المصالح المتباينة.

ومن الأهمي الاشارة إلى أن النزاعات الـسياسية والعرقيـة (ethnisme) والاقتصادية في القارة الإفريقية لا تزال متحركة، والتي كثيرا ما أثارت المشاكل بين الدول، وبالتالي، لا تزال هذه النزاعات مصدرا من مصادر الصراعات الإفريقية، لأنها ببساطة لها خلفية استعمارية، ثم إن واقـع الحـال لكثير من الدول الإفريقية راهنيا، قد تم بطريقة لا تتناسـب مـع المعطيـات التاريخية والجغرافية، في كثير من الأحيان.

---

(1) شارل روسّو، القانون الدولي العام، الأهلية للنشر والتوزيع، بـيروت، سـنة 1982، لبنان.

وإذا كان حل النزاعات بمختلف أشكالها التي تكابدها القارة الإفريقية يرجع في نظرنا لتجاهل بعض الدول الإفريقية **لمبدأ حرمة حدود البلدان الإفريقية الموروثة غداة الاستقلال**، والذي صادقت عليه كل دول منظمة الوحدة الإفريقية. لأن البلدان الإفريقية برمتها تخشى من أن يترتب على احتلال منطقة ما في إفريقيا بالقوة (**احتلال إثيوبيا لأوغادين بالقوة سابقا**)خلق سابقة خطيرة في تغيير الحدود القائمة على أساس المطالب التاريخية والعرقية (ethnisme) وهو ما يعرض كل البلدان الإفريقية إلى **حروب أخوية** دامية لا طائل من ورائها، تقف عائقا عن تجسيد مطامحها في التنمية الداخلية والتعاون فيما بينها.

إن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقيةسابقا، والاتحاد الافريقي (union africaine) حاليا، صريحان وواضحان حيال هذه القضايا القائمة بين الأشقاء الأفارقة، فهما يدعوان إلى معالجة مختلف المشاكل، والنزاعات الطارئة على المسرح الإفريقي، في إطار إفريقي، وبالطرق السلمية والحوار البناء، وترجيح العقل بدل العواطف، خدمة لمصالح شعوب القارة الإفريقية، خاصة بعد إنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، وبالتالي، من شأن هذه الآلية الجديدة حل المشاكل التي لا تزال تواجهها القارة السمراء بما يحفظ السلم والأمن في ربوع القارة الإفريقية.

إن تسوية المنازعات بين الدول، عادة ما تتم وفق **مبدأ التسوية السلمية (principe de réglement pacifique)** الذي يعدّ ركيزة أساسية لمبادئ القانون الدولي (droit international)، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا **بمبدأ عدم استخدام القوة** أو التهديد باستخدامها في العلاقات المتبادلة بين الدول.

وعادة ما تتم تسوية النزاعات الدولية - التي لا تخرج عن نوعين : إما ذات **طابـــع قانوني**، أو ذات **طابع سياسي**- عن استخدام الآلية التي أقرتهـــا المادة (33) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة (ONU) أي تـــسوية المنازعـــات بالطرق الودية، أو اللجوء إلى القـــضاء الـــدولي (justice internationale)، والمنظمات الدولية. فضلا عن حل المشاكل في الإطار الإقليمي مثل الاتحـــاد الافريقي (union africaine) بشأن الدول الإفريقية، وهو ما نتعرض لـــه لاحقا.

المبحث الأول

الطرق الودية لتسوية المنازعات الدولية

بقراءة هادئة للاتفاقات الدولية، والمؤتمرات العالمية، ونصوص المادتين (2) و(33) من الميثاق الأممي نستطيع أن نخلص بأن هناك أربع طرق مختلفة لتسوية المنازعات وديا وهي:

1- الطرق الدبلوماسية (voies diplomatiques

2- المنازعات السياسية (conflits politiques)،

3- الطرق التحكيمية (voies arbitrales)،

4- الطرق القضائية (voies judiciares).

المطلب الأول

الطرق الدبلوماسية(voies diplomatiques)

وهي المفاوضة، والمساعي الحميدة (bons offices)، والوساطة، والتحقيق (enquéte)، والتوفيق (concilliation).

الفرع الأول

المفـــاوضـــة

وهي تعني تبادل الرأي بين الدولتين المتنازعتين بهدف إيجـــاد حـــل سلمي للتراع. عادة ما يقوم بهذه المهمة المبعوث الدبلوماسي الذي يقوم بهذا الأمر عن طريق الاتصال بوزير الخارجية. والمفاوضة تجري إمـــا شـــفاها أو كتابة، أو بالطريقتين. وإذا كان التراع يهم عدة دول عقد غالبا مؤتمر بينهما لهذا الغرض.

الفرع الثاني

المساعي الحميدة

(bons offices)

يقصد بهذه العبارة العمل الودي الذي تقوم به إحدى الدول في سبيل إيجاد مناخ للاتفاق ما بين الدولتين المتنازعتين لحملهما على القبول به. وتطبق هذه الصيغة إذا أخفقت المفاوضة. والمساعي الحميدة (bons offices) ترمي إما إلى تفادي نزاع مسلح وحله سلميا لتسوية المنازعات الإقليمية، بين فرنسا وسيام سنة (1946م) بفضل المساعي الحميـــدة (bons offices) للولايـــات المتحدة، وإما إلى وضع حد لحرب قائمة كقبول إندونيسيا وهولندا المـــساعي الحميدة (bons offices) التي قدمتها واشنطن سنة (1947م) بهدف وضع حد للمعارك القائمة بين الطرفين.

الفرع الثالث

الوساطة

هي عمل تقوم به دولة ما بغية إيجاد تسوية لخلاف قام بين دولتين :
وليس بين الوساطة والمساعي الحميدة (bons offices) سوى مجرد فرق في الرتبة. والفرق بين المساعي الحميدة (bons offices) والوساطة أن الدولة التي تقوم بالمساعي الحميدة (bons offices) تكتفي بتقريب المسافات المتباعدة بين الدولتين المتنازعتين وحثهما على استئناف المفاوضة لحل التراع دون أن تشترك هي في ذلك، بينما تشترك الدولة الوسيطة أية صفة إلزامية للدول المتنازعة. ومهمة الدولة الوسيطة تنتهي عندما يتبين لها أو عندما تقرر إحدى الدول المتنازعة عدم قبول وساطتها.

وتتميز الوساطة[1] في الأساس بكونها اختيارية. وتتجلّى هذه الصفة في كل الأمور فهي تحكم:

أ- مبادرة الوسيط، حيث لاشيء يلزمه بتقديم وساطة،

ب- موقف الدولتين المتنازعتين اللتين تتمتعان بحرية كاملة في رفضها الوساطة،

ج- حتى أن نتيجة الوساطة - خلافا للتحكيم - ليست إلزامية ولا تفرض على طرفي التراع.

والوساطة، كالمساعي الحميدة (bons offices)، صبغة تستخدم إما لتجنب حرب (وساطة بريطانيا سنة1867م بين فرنسا وبروسيا بسبب

---

(1) شارل روسّو، القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره.

الخصومة حول اللوكسمبورغ)، إما لوضع حد لحرب قائمة بين دولتين (وساطة الولايات المتحدة لإنهاء الحرب الروسية- اليابانية سنة 1905م).

والجدير بالملاحظة، أن الدول تميل، في الوقت الراهن، إلى توسيع نطاق الوساطة والاعتماد على شخصيات ذات كفاءة بدلا من الدول. ففي سنة (1936م) وقعت الدول الأمريكية اتفاقية، نصت فيها على اختيار الوسطاء من بين المواطنين الأمريكيين الأكفاء. وفي سنة (1938م) اختارت ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا الوزير البريطاني السابق، **رونسيمان**، كوسيط لتسوية نزاعهما الإقليمي حول السوديت. وفي سنة (1948م) عيّن مجلس الأمن (conseil de sécurité) الكونت **فولكبرنادوت** (20 مايوسنة 1950 م) اختار مجلس الأمن(conseil de sécurité)، تباعا، قاضيا أوستراليا، هو السيد/**أوين ديكسون**، وعضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق السيد/**فرانك ب. كرا هام**، ودبلوماسيا سويديا هو السيد/**جارنك**، وسطاء في النزاع بين الهند وباكستان، حول كشمير.

الفرع الرابع
التحقيق (enquéte)

وهذه صيغة لتسوية المنازعات الدولية تم ابتكارها انطلاقا من قضية **دوكربنك** (dogger bank).[1] من مؤتمر لاهاي الأول، وذلك بناء على مبادرة روسية، وتتميز هذه الطريقة وفقا لنظام لاهاي، بالخصائص التالية:

---

(1) وتسمى قضية صيادي هول hull الناجمة عن مهاجمة الأسطول الروسي بقيادة الأميرا ل رود جستفسكي، خطأ، قوا رب الصيد الإنجليزية بتاريخ 20-21 أكتوبر سنة 1904، التي ظنها الأسطول مدمرات يابانية (غرق قارب، وتعطيل خمسة، وقتل صيادين اثنين، وجرح ستة)، وقد تألفت لجنة دولية حدد بيان سان بترسب ورغ الصادر بتاريخ 1904/11/12، مهمتها واختصاصاتها، فعقدت اجتماعات في باريس بتاريخ 01/22/ 1904برئاسة الأميرا ل فورنيه (Fournier) وبعد شهرين من ذلك (1905/02/25)، وضعت تقريرا، دفعت على إ ثره روسيا تعويضا لبريطانيا لإصلاح الأضرار الناشئة عن هذا الحاد ث.

- تهدف هذه الطريقة إلى تسوية القضايا الفعلية،
- إنها اختيارية، إذ لاتلجأ إليها الدول إلا بقدر ما تسمح الظروف بذلك،
- تتألف لجان التحقيق (enquéte) بموجب اتفاقية خاصة،
- ليس لتقرير اللجنة أي صفة إلزامية، إذ تبقى للطرفين الحرية بالنسبة للنتيجة التي يقترن بها،
- جلسات التحقيق (enquéte) ليست علنية، فمداولاتها تبقى سرية، وقراراتها تتخذ بالأغلبية.

والمعروف أن الدول تتنازع أحيانا لاختلافها حول وقائع معينة، ويفترض أن يفصل أولا في صحة هذه الوقائع ثم يعهد إلى تسوية الموضوع. ولجان التحقيق (enquéte) هي التي تقوم بهذه المهمة دون أن تبدي رأيها في قضية المسؤوليات. وهذه اللجان تعيّن من قبل الدولتين المتنازعتين. ويتم تكوينها بموجب اتفاق خاص بينهما يحدد سلطاتها وصلاحياتها. وإذا لم تتفق الدولتان على تشكيل خاص للجنة انتخبت كل دولة عضوين اثنين واختار الأربعة العضو الخامس.

وقد لجأت عصبة الأمم (société des natios) المتحدةكثيرا على طريقة لجان التحقيق (enquéte). ففي سنة (1920م) عين مجلس عصبة الأمم (société des natios) لجنة تحقيق وكلفها بدراسة قضية جزر آولاند (ALAND) بين السويد وفنلندا والتعرف إلى رغبات سكانها. وفي سنة (1924م) عين المجلس لجنتين للاهتمام بمشكلة الموصل التي كانت قائمة بين بريطانيا وتركيا وكلفهما بجمع الوثائق التي تسمح بتعيين الحدود بين تركيا

والعراق. وهذا ما فعله في حادثة الحدود بين اليونان وبلغاريا سنة (1925م)، والى الاعتداء الياباني على منشوريا سنة (1931م).

واستخدمت هيئة الأمم المتحدة (ONU) أيـضا لجـان التحقيـق (enquéte)، فأنشأت الجمعية العامة (assemblée générale) فيها لجنة خاصة سنة (1945م)، وزودتها بصلاحيات واسـعة، وكلفتـها بدراسـة القـضية الفلسطينية. وارتكزت الجمعية إلى تقريرها فأصدرت في (1947/11/29م) قرار التقسيم، وطبقت نفس الطريقة في المنازعات التي نشأت في البلقان وإندونيسيا وألمانيا والمجر.

والجدير بالذكر، أن طريقة التحقيق (enquéte) التي أخذت تطبق بعد ظهور عصبة الأمم (société des natios)تختلف كثيرا عن الطريقة التقليديـة القديمة. فالتحقيق (enquéte) قد أصبح عنصر التسوية النزاع ووسيلة لتنـوير المنظمات العالمية بالمشكلة القائمة. و لم تعد لجنة التحقيق (enquéte) تكتفـي بدراسة المشكلة من بعيد، بل أصبحت تقلد لجـان التحقيـق (enquéte) في القانون الداخلي فتتوجه إلى سكان المشكلة. وأصبحت اللجنة تقتـرح حـلا عمليا بدلا من الاكتفاء بعرض الوقائع.

الفرع الخامس

التوفيق (concilliation)

نوع من الحديث، على غـرار **المنازعـات القانونيـة (conflits jeridique)**، أي صيغة تمهيدية لإقامة الدعوى، وتسوية لاحقة. وهذا النوع من أنواع الوساطة دعت إليه عصبة الأمم فلاقى رواجا دفع ببعض الدول إلى

عقد معاهدات ثنائية وجماعية لتطبيقه. ويتميز التوفيق (concilliation) بخصائص ثلاثة :

- **الأولى** يتعلق بكيفية تنظيم لجان التوفيق (concilliation). هذه اللجان تخضع لمبدأين هما: المساواة في الصلاحيات بين أعضائها، والاستمرارية. ومعنى ذلك أن كل لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء أو خمسة، وأنها لا تتكون لحل خلاف معين وإنما هي تنشأ مقدما بموجب معاهدات تنص عليها.
- **الثانية** يتعلق بصلاحية هذه اللجان. فالهدف الأساسي من صيغة التوفيق (concilliation) هو تسوية المنازعات القائمة على تعارض المصالح، ولهذا فإن مهمة اللجنة دراسة المنازعات، وتقديم تقرير عنها إلى الأطراف المتنازعة، يتضمن اقتراحات واضحة قصد إجراء التسوية.
- **الثالثة** يتعلق بالإجراءات التي تتبعها لجان التوفيق (concilliation). فهذه اللجان تجتمع بصورة سرية. كما أن نشر تقريرها ليس إجباريا. وجميع قراراتها تتخذ بالأغلبية.

والجدير بالملاحظة، أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كثر اللجوء إلى طريقة التوفيق (concilliation). إلا أن ما يلاحظ بمرور الوقت أن هذه الصيغة أخذت تتزلق شطر **التحكيم** (**arbitrage**)، فمعاهدات الصلح التي أبرمت سنة (1947م) بالكاد نصت على إنشاء لجان للتوفيق تكون قراراتها إلزامية للدول الأطراف.

المطلب الثاني

المنازعات السياسية

(conflits politiques)

برزت هذه الصيغة في عهد عصبة الأمم من سنة (1919م) حتى سنة(1939م)، ثم في ميثاق منظمة الأمم المتحدة (NU0) منذ سنة (1945م).

الفرع الأول

تسوية المنازعات الدولية

في عهد عصبة الأمم

نصّ عهد عصبة الأمم، في المواد (12حتى15)، على وجوب حل كل المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في عصبة الأمم (société des natios) بصورة سلمية. وفرضت المادة (12) منه على جميع الدول الأعضاء اختيار إحدى طريقتين إما عرض منازعاها على **التحكيم** (**arbitrage**) أو **القضاء** (محكمة تحكيم، أي محكمة التحكيم (arbitrage) الدائمة، أو محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale) بلاهاي بحسب رغبة الطرفين وتبعا للشروط المبينة في المادتين (13) و(14)). وإما عرضها على **مجلس العصبة**، الذي يعمل كوسيط وينشر تقريرا بالإجماع - باستثناء أصوات أطراف النزاع - اكتسب صفة القانون وأصبح ملزما للدول المتنازعة

(المادة15الفقرة 6)، أما إذا لم ينل سوى الأغلبية، فلا يكتسب، خلافا لما سبق، أي صفة إلزامية، وتبقى الحرب جائزة مبدئيا(المادة 15الفقرة7).

الفرع الثاني

تسوية المنازعات الدولية

في ميثاق الأمم المتحدة

(chartes des nations unies)

تبنّى ميثاق منظمة الأمم المتحدة (ONU) في مادته (33) وجوب اللجوء الإلزامي إلى طريقة الحل السلمي، وبالتالي، يكون قد أخذ بمبادىء عهد العصبة في هذا السياق، فترك الحل الملائم (من مفاوضات مباشرة، وتحقيق، ووساطة، وتوفيق، وتسوية قضائية، واللجوء إلى منظمات إقليمية..الخ..).

ويحقّ لمجلس الأمن (conseil de sécurité) التدخّل في حال قيام نزاع أو وضع يهدد استقرار الأمن:

1- إما من تلقاء نفسه (المادة 34)،

2- أو بناء على طلب أحد أعضاء الأمم المتحدة (المادة53)،

3- أو بناء على مسعى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة المادة (99).

والجدير بالذكر، أن الميثاق نصّ على إمكانية عرض المنازعات على **الجمعية العامة (assemblée générale)**، أو **مجلس الأمن (conseil de sécurité)**، أو **المنظمات الاقليمية (organisations régionales)**.

1- يحق لكل عضو في منظمة الأمم المتحدة، ولكل دولة لا تنتمي إلى هذه المنظمة، أن ترفع نزاعها إلى **الجمعية العامـــة (assemblée générale)**، كما يحق لهذه الجمعية أن تتخذ التدابير اللازمة لتـــسوية أي موقـــف يـــضر بالرفاهية العامة أو يعكّر صفو العلاقات الودية بين الدول. ويحق لكل عضو في الأمم المتحدة أن ينبّه الجمعية العامة (assemblée générale) إلى أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي، كما أن لكل دولة ليـــست عـــضوا في الجمعية العامة (assemblée générale) أن تنبّه لهذه الهيئة بخـــصوص هـــذا النزاع، إلتزامات الحل السلمي المنصوص عليها في الميثاق. وتـــصدر الجمعيـــة العامة (assemblée générale) توصياتها في المنازعات التي تمسّ السلم والأمن الدوليين بأغلبية الثلثين، في المنازعات الأخرى بالأغلبية العادية علما بأن هذه التوصيات ليس لها صفة **الطابع الالزامي (arracfére obligatoire)**.

2- ويجوز للدول المتنازعة أن تتفق فيما بينها على عـــرض نزاعهـــا مباشرة على مجلس الأمن (conseil de sécurité) الذي يصدر توصياته لحـــلّ النزاع بالطرق السلمية (قبل 1966 بأغلبية 7 من11)[1]. ويجب علـــى الـــدول المتنازعة، إذا كانت أعضاء في المجلس، أن تمتنع عن التصويت.

وتوصيات المجلس ليست ملزمة، غير أنه إذا تطور الـــنزاع وأصـــبح السلم العالمي في خطر فباستطاعة المجلس أن يقرر ما يراه مناسبا ويلـــزم بـــه الأطراف المتنازعة وبقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (الفصل السادس من الميثاق، المواد33-38).

---

(1) د. محمد المجذوب، محاضرات في القانون الدولي، مرجع سبق ذكره.

3- تنصح المادة (52) من الميثاق مجلس الأمن (conseil de sécurité) بالتشجيع على الإكثار من الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق **المنظمات الاقليمية (organisations régionales)**، إما بناء على طلب الدول المتنازعة، وإما بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن (conseil de sécurité). وعلى الدول المنخرطة في هذه المنظمات والأعضاء في هيئة الأمم أن تبذل كل جهدها لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق المنظمات الاقليمية (organisations régionales)، وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن (conseil de sécurité).

المطلب الثالث

الطرق التحكيمية (voies arbitrales)

عرّفت المادة (37) من اتفاقية جنيف الأولى المعقودة بتاريخ (1907/10/18م) حول التسوية السلمية للمنازعات الدولية التحكيم (arbitrage) الدولي بما يأتي :" **يرمي التحكيم (arbitrage) الدولي إلى تسوية المنازعات الناشئة بين الدول، بواسطة قضاة يختارهم على أساس احترام الحق**". ويبيّن هذا التعريف أن ليس ثمة فرق بين التحكيم (arbitrage) والتسوية القضائية. وفي التحكيم (arbitrage) يلتزم الطرفان بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع.

والتحكيم (arbitrage) مبدأ قديم عرفته المدن اليونانية التي كان لها مجلس دائم للتحكيم، وعرفته الدول المسيحية في القرون الوسطى فكانت تحتكم إلى البابا. وبعد أن ضعفت سلطة البابا أخذت تلجأ إلى هيئات

تحكيمية. وكانت الدول قديما تلجأ إلى التحكيم (arbitrage) عند قيام نزاع معين. ثم تطورت الأمور[1] فأصبحت تتفق مقدما في المعاهدات التي تبرمها على الرجوع إلى التحكيم (arbitrage) عند قيام نزاع بينها حول تفسير هذه المعاهدات أو تنفيذها. وفي وقتنا الراهن تفضل بعض الدول أن تعقد فيما بينها اتفاقات عامة للتحكيم تحيل إليها كل نزاع ينشأ بينها.

وكان مؤتمر لاهاي (1907م) قد أنشأ محكمة باسم" **المحكمة الدائمة للتحكيم الدولي** ". وفي سنة(1928م) وقعت الدول الأعضاء في عصبة الأمم **"ميثاق التحكيم (arbitrage) العام"** فأضافت بذلك إلى مجهود مؤتمري لاهاي مجهودات أخرى أبرزها ما يأتي :

الفرع الأول

ما يجوز عرضه على التحكيم (arbitrage)

يمكن للدول أن تعرض أي نزاع كان على التحكيم (arbitrage) مثل:" **خلاف حول تفسير معاهدة أو تطبيق قاعدة دولية أو نزاع حول تعيين الحدود بين دولتين أو أكثر..**". والنزاع يعرض على التحكيم (arbitrage) بناء على اتفاق الأطراف المتنازعة. وقد يتم ذلك قبل النزاع أو بعده أو في أثنائه.

---

(1) المرجع السابق.

الفرع الثاني

هـيـئة الـتحكـيم

(arbitrage)

للدول المتنازعة كامل الحرية في اختيار الهيئة التحكيمية وهذه الهيئة قد تتكون من حكم واحد أو اثنين أو أكثر. ومن الممكن الاحتكام إلى رئيس دولة أجنبية، أو إلى هيئة قانونية أو قضائية في بلد أجنبي. وغالبا أن تختار الدول المتنازعة لجنة تحكم خاصة أو أن تلجأ إلى المحكمة الدائمة للتحكيم الدولي. وقد جرت العادة في لجان التحكيم (arbitrage) الخاصة على أن تتكون من خمسة محكمين تعيّن كل دولة اثنين منهم وينتخب الأربعة حكما خامسا يكون رئيسا للجنة.

الفرع الثالث

المحكمة الدائمة للتحكيم

تقرر في مؤتمرلاهاي الأول سنة (1907م) إنشاء قضاء تحكيمي لا يمس حرية الدول، ولا يفرض عليها فرضا، ويسهل اللجوء إلى التحكيم (arbitrage). ومن هذا المنطلق، أحدثت محكمة التحكيم (arbitrage) الدائمةبموجب إحدى اتفاقيات لاهاي المؤرخة في (29) يوليو سنة (1899م)، والمعدّلة بتاريخ (1907/10/18م).

وهذه المحكمة لم تكن مكونة من قضاة دائمين، أي من قضاة موجودين دائما في مقر المحكمة للنظر في المنازعات التي تعرض عليهم، وإنما

كانت هناك لائحة بأسماء عدد من رجال القانون المشهورين تنتخبــهم كــل دولة لمدة ست سنوات قابلة للتجديد بمعدل أربعة لكل دولة على الأكثر. ومن هذه اللائحة تختار الدول المتنازعة هيئة التحكيم (arbitrage) التي تتألف من خمسة أعضاء. وكان مركز المحكمة في لاهاي. وكان لها مجلس إداري دائـــم يشرف على شؤونها الإدارية يتكون من وزير خارجية هولندا (رئيسا) ومـــن الممثلين الدبلوماسيين في لاهاي للدول الموقعة على الاتفاقية.

ومن بين القضايا التي فصلت فيها محكمـــة التحكـــيم (arbitrage) الدائمة،سنة (1910م)، قضيتا أمكنة الصيد في المحيط الأطلسي، وقضية شركة أورينوكوستيمشب (ornico steamship)، وسنة (1911م) قضية ســـافاركر (savarkro)، وسنة (1912م) قضية كانيفارو (canevaro)، وقضية قرطاجة ومانويا، وسنة (1922م) قضية مصادرة السفن النرويجيـــة، وســـنة (1928م) قضية جزيرة بالماس (palmas)، وسنة(1931م) قضية شيفرو (hevreau).

الفرع الرابع
إجراءات التحكيم
(arbitrage)

تتقيّد هيئة التحكيم (arbitrage) بالمسائل التي يطلب إليها الفـــصل فيها. وإذا حدد الطرفان القواعد التي يفصل بمقتضاها في النزاع تقيّدت الهيئـــة بها. وإن لم يحددا شيئا طبقت الهيئة القواعد الثابتة والمتعارف عليها في القانون الدولي (droit international) العام. وهيئة التحكيم (arbitrage) لا يحق لها

أن تفصل في النزاع وفقا للمبادئ القانونية العامة أو لقواعد العدالة والقانون الطبيعي إلا إذا جاز لها الطرفان ذلك.

والتحكيم (arbitrage) يتضمن إجراءات كتابية وأخرى شفهية. وتشمل الإجراءات الكتابية تقديم المذكرات والمستندات إلى هيئة التحكيم (arbitrage). وكل ورقة أو وثيقة أو مستند يقدم إلى الهيئة يجب أن ترسل منه نسخة إلى الخصم. وتأتي بعد ذلك الإجراءات الشفهية، أي مرافعة ممثلي الخصوم أمام الهيئة.

وتجتمع هيئة التحكيم (arbitrage) في لاهاي، إلا إذا اتفق الطرفان على بلد آخر ويدير المرافعات رئيس الهيئة. ولكل **عضو** في الهيئة حق توجيه أي سؤال يريد إلى ممثلي الخصوم. ولا تكون الجلسة علنية إلا بقرار تصدره الهيئة بموافقة الخصوم. ويجري ما يدور في الجلسات في محاضر خاصة. وبعد المرافعة تجتمع الهيئة للمداولة في جلسة سرية، ثم تصدر **قرار التحكيم (arbitrage)**.

الفرع الخامس

قرار التحكيم

(arbitrage)

يصدر قرار التحكيم (arbitrage) بالأغلبية، ويحتوي على الأسباب، ويذكر فيه أسماء المحكمين، ويوقع عليه رئيس الهيئة وأمين السر القائم بمهمة كاتب الجلسة. ويتلى القرار في جلسة علنية بعد مناداة على الأطراف المتنازعة (الخصوم). وقرار التحكيم (arbitrage) ملزم للطرفين. أي أنه يملك قوة

الأحكام القضائية. وهو نهائي لا يقبل الطعن بطريق الاستئناف. ولا يجوز طلب إعادة النظر في القرار إلا في حالة واحدة فقط هي حدوث ظروف كان من شأنها، لو كانت معلومة من المحكمين قبل صدور الحكم (arbitre)، أن تجعل الحكم (arbitre) يصدر بشكل آخر.. لكن يشترط أن ينص على ذلك في اتفاق **الاحالة على التحكيم** (arbitrage) .

الفرع السادس

التحكيم (arbitrage) الإلزامي

التحكم عمل اختياري لا تلجأ إليه الدول التي ترغب في ذلك وبناء على اتفاق بينهما. وكانت هذه الدول، حتى نهاية القرن التاسع عشر. لاتبرم هذا الاتفاق إلا بعد قيام النزاع أو بمناسبته. ولهذا أطلق على التحكيم (arbitrage) اسم **التحكيم (arbitrage) الاختياري** أو **الطارئ**. والمؤشرات الإيجابية التي تمخض عنها التحكيم (arbitrage) منذ انتشاره شجع مختلف الدول على تعميمه وتوسيع مجال تطبيقه ودفعها إلى التفكير في جعل اللجوء إليه إلزاميا. وخطت بعض الدول الخطوة الأولى في هذا السبيل فنصت في كثير من المعاهدات التي أبرمتها على عرض كل نزاع ينشأ عن تطبيق هذه المعاهدات أو عن تنفيذها على التحكيم (arbitrage). وكانت الخطوة الثانية تتمثل في إبرام معاهدات خاصة بالتحكيم (arbitrage) تتعهد بكل دولة فيها على أن تعرض على التحكيم (arbitrage) جميع المنازعات ذات الصفة القانونية. وأخيرا أخذت الدول تتعهد في معاهدات التحكيم (arbitrage) على عرض جميع المنازعات أيا كان نوعها، على التحكيم (arbitrage).

الفرع السابع

أمثلة لحالات التحكيم

(arbitrage)

التحكيم (arbitrage) صيغة قديمة كما أسلفنا، ويعتبر الصيغة الأولى للعدالة الدولية، ولاسيما، في المدن اليونانية، وقد ازدهر في القرون الوسطى، وفي عهد الإمبراطورية المقدسة. وتضاعفت أهميته وازداد انتشاره في القرن الماضي، وعرف النصف الأخير من هذا القرن والنصف الأول من القرن العشرين حالات تحكيمية عدة، أشهرها :

- قضية الألاباما (alapama)، مابين إنجلترا والولايات المتحدة، والتي سبق التعرض لها.
- وقضية الفارين من الجندية في الدار البيضاء. ففي سنة (1908م) حاول ستة من جنود الفرقة الأجنبية الفرنسية الفرار من الخدمة على مركب ألماني وتحت حماية القنصل الألماني. وتنبهت السلطات الفرنسية إلى ذلك وحاولت القبض على الفارين، فوقعت اصطدامات في القنصلية الألمانية التي فرّ إليها الجنود، واعتدي على رجال القنصلية. وأدى الحادث إلى قيام نزاع شديد بين فرنسا وألمانيا. واتفقت الدولتان على عرض النزاع على التحكيم (arbitrage). وصدر إقرار في نفس السنة وكان قرارا يهدف إلى التوفيق (concilliation) بين الدولتين. **فمن جهة أقر** وجهة نظر فرنسا في ضرورة احترام حقوقها في المغرب كدولة محتلة وفي عدم جواز تدخل قنصل ألمانيا لحماية الفارين ولو كانوا من الرعايا الألمان. **ولكن القرار** رتب على فرنسا

أثر خطئها فيما وقع من اعتداء سلطاتها على موظفي القنصلية الألمانية. وانتهى النزاع بأن تبادلت كل من الدولتين الأسف على ما حدث.

المبحث الثاني

القضاء الدولي

(justice internationale)

أنشئت محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale) الدائمة تطبيقا للمادة (14) من عهد عصبة الأمم (société des natios) التي نصت على تكليف المجلس (**مجلس العصبة**) إعداد مشروع نظام محكمة دولية، تفصل في كل المنازعات القانونية (conflits jeridique) بين الدول. وقد أعدّت مشروع النظام لجنة مؤلفة من فقهاء عينهم المجلس (عشرة أعضاء، البارون le baron decmps رئيسا، والأستاذ أ.**دي لابراديل مقررا**)، والتي اجتمعت في لاهاي في الفترة (16) يونيو حتى (24) يوليو سنة (1920م).

وفي سبتمبرسنة (1939م)كان نظام المحكمة (réglement de la cours) قد حظي بتوقيع (59) دولة وبتصديق (50) دولة. مع الإشارة أن الولايات المتحدة الأمريكية (USA)، والاتحاد السوفييتي (**URSS**) سابقا، لم ينضما إليه.

نظام المحكمة (réglement de la cours): بكل المقاييس كانت محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale) الدائمةفعلا دائمة. وكانت مؤلفة من خمسة عشر قاضيا أصيلا، وأربعة قضاة احتياطيين. وقدمت منظمة عصبة الأمم، بواسطة هيئتها- المجلس والجمعية العامة (assemblé

générale)– حلا مقبولا لطريقة تسمية القضاة، حيث روعيت مصالح الدول الكبرى وشعور الدول الأخرى. وكان التصويت يجري في كل من الهيئتين بالأغلبية. وفي حالة الخلاف بين الهيئتين كانت تشكل لجنة خاصة مكونة من ثلاثة أعضاء من المجلس وثلاثة من الجمعية ويعهد إليها بإيجاد حل للخلاف. وحرصا على استقلال المحكمة لم يترك نظام المحكمة (réglement de la cours) للحكومات أمر ترشيح القضاة بل عهد بذلك إلى المحكمة الدائمة للتحكيم. أما فيما يتصل بالشروط التي يجب أن تتوافر في القضاة، والأمور التي تتصل بمهنتهم ومدة تعيينهم، فهي تشبه تلك التي تحدثنا عنها في محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale).

أما **اختصاص** المحكمة فهو **اختياري** في الأصل، أما **وظيفتها** فهي **قضائية**، واستشارية أيضا. أما مظاهر نشاطات المحكمة، فقد صدر عنها في الفترة (1922م– 1940م)، ثلاثون حكما وسبعة وعشرون رأيا استشاريا. ومن القضايا الشهيرة التي فصلت المحكمة فيها:

- قضية السفينة **ويبلدون** (1923م)،
- قضية المركب **لوتوس** (1927م)،
- شبه جزيرة **غرينلاند**، بين الدانمارك والنرويج سنة (1933م).

المبحث الثالث

دور منظمة الوحدة الإفريقية في حلّ

المنازعات السياسية(conflits politiques)

نشأت منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) خلال فترة الحرب الباردة (la guerre froide)، وعلى إثر تحرر معظم الأقاليم الإفريقية من قبضة الاستعمار الأوروبي. وكانت القارة الإفريقية قد عرفت عديدا من المنظمات الاقليمية (organisations régionales)، مثل منظمة دول ميثاق الدار البيضاء الإفريقي التي أسفرت عنها أعمال مؤتمر رؤساء الجزائر وغانا وغينيا ومالي والمغرب والجمهورية العربية المتحدة سابقا، الذي انعقد في الدار البيضاء في الفترة (3-7يناير سنة1961م).

ثم ظهرت إلى الوجود **الاتحاد الافريقي (union africaine) المالجاشي** الذي برز إلى الوجود في (1961/09/11م) الذي ضم ثلاث عشرة دولة إفريقية.[1] ومجموعة منروفيا، التي نشأت اثر اجتماع عقد في مدينة منروفيا عاصمة ليبيريا في مايو سنة (1961م) واشتركت فيه عشرون دولة إفريقية هي الدول أعضاء الاتحاد الافريقي (union africaine) المالجاشي، وليبيريا، وسيراليون، والصومال، والتوغو، وإثيوبيا، وتونس، ونيجيريا. ولكن أهم المنظمات الإفريقية التي ظهرت حتى الآن هي منظمة الوحدة الإفريقية،

---

(1) الدول هي : السنغال، إفريقيا الوسطى، الكونغو برازافيل، الغابون، موريتانيا، الداهومي، ساحل العاج، النيجر، الكاميرون، تشاد، مدغشقر، التوغو، الكونغو ليوبولدفيل.

التي تمت الموافقة على ميثاقها في مؤتمر إفريقي كبير انعقد في أديس بابا، توّج بالتوقيع عليه في (1963/05/25م)، لتتطور هذه المنظمة لاحقا وتواكب راهن العصر إلى **الاتحاد الافريقي (union africaine)** في سنة (2002م).

وكانت المادة الثالثة من ميثاق المنظمة قد حددت المبادئ التي يقوم عليها ميثاق المنظمة وهي:

- المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء،
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء،
- احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها،
- حل المنازعات بالطرق السلمية،
- العمل بإخلاص من أجل تحرير الأقاليم الإفريقية التي لا تزال في قبضة الاستعمار،
- التزام سياسة عدم الانحياز.

وقد نصت المادة التاسعة عشرة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) على إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق (concilliation) والتحكيم (arbitrage)، وعلى أن تشكيل هذه اللجنة وتحديد القواعد التي تسير عليها يحدده بروتوكول خاص يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

وقد قامت منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) بعدّة نشاطات كالحفاظ على الحدود الإقليمية للدول الإفريقية التي تم إرثها من الاستعمار، وتقوية الوحدة الإفريقية عن طريق القضاء على الخلافات العنصرية والقومية لضمان رفاهية الشعوب الإفريقية، ويشجّع التعاون الدولي في ظل احترام ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

والجدير بالذكر، أن أبرز نشاط قامت به المنظمة في بداية عهدها هو قيامها بدور فعال في فض النزاع الحدودي الجزائري - المغربي، والذي انتهى إلى إبرام اتفاق بباماكو (مالي) الذي نتج عنه لقاء الرئيسين آنذاك الجزائري احمد بن بلة، والملك الحسن الثاني في 29 و30 أكتوبر سنة (1963م)، والإمبراطور الأثيوبي هيلاسلاسي والرئيس موبيدوكيتا.

المبحث الرابع

دور مجلس السلم والأمن الافريقي

في حلّ النزاعات

(conseil de paix et de sécurité africain)

أعلن عن الميلاد الرسمي لمجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي في قمة الاتحاد الافريقي (union africaine) التي انعقـدت في أديـس أبابـا سـنة (2004م). وتتمتع هذه الهيئة بصلاحيات واسعة من شأنها التدخل في قـضايا حرب الإبادة أو جرائم الحرب، والتنسيق في مجال مكافحـة الارهـاب (le terrorisme)، وترقية الممارسات الديمقراطية، والحكـم (arbitre) الراشـد، وإرساء دولة الحق والقانون بالدول الإفريقية.

وقد وصف الرئيس الجزائري السيد/عبد العزيز بوتفليقة في تدخلـه- بطلب من القادة الأفارقة كون الجزائر عضو في مجلس الأمـن (conseil de sécurité) الدولي لمنظمة الأمم المتحدة (ONU) - مجلس الـسلم والأمـن للاتحاد الإفريقي" **بقوام النظام الإفريقي الجماعي للأمن** ". خاصة في وقتنـا الراهن حيث تواجه القارة الإفريقية بؤر توتر حادة، ونزاعات جديدة، ومـا يحيط بالقارة الإفريقية من تحديات، وانشغالات ومخاوف تساور إفريقيا، وحتى الآمال التي تشهدها القارة وما يشوبها من إحباط وخيبة. في ظل رياح العولمة العاتية، والتي لا خيار لمواجهتها إلا بالانضواء تحت لوائها، وهـذا مرعـب، ولكنها الحقيقة المفزعة، وبالتالي، فإن من شأن هذه الآلية أن تتصدى، بشكل

فعال لهذه التهديدات، ومن ثم التكفل بضرورة الوقاية من النزاعات وتسييرها. وتسويتها في إطار مسؤولية تضامنية.

إن مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي يرتكز في الأساس على معالجة الأسباب العميقة للنزاعات قصد ضمان الشروط والوسائل الكفيلة بتحقيق السلم والأمن الدائمين، وحتى يتسنى لإفريقيا أن تقوم بدورها الريادي في مجال السلم والأمن، خاصة أن القارة الإفريقية بحاجة إلى الدعم المستمر والمؤكد لمنظمة الأمم المتحدة (ONU) والمجموعة الدولية برمتها، لأن إفريقيا لا تزال تخضع لقيود متعددة الأشكال بعضها بفعل الإرث الاستعماري، والآخر بفعل المتغيرات الدولية التي تجتاح العالم منذ نهاية الحرب الباردة (la guerre froide)، وأيضا، لافتقار إفريقيا إلى الوسائل والقدرات التقنية والمادية اللوجستيكية، ووزن إفريقيا الهيّن في المساومة العالمية.

والجدير بالذكر، أن مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقييشكل حجر الزاوية ضمن هيكل الاتحاد، نظرا للصلاحيات الواسعة التي منحت للمجلس حتى يقوم بدوره على أحسن ما يرام، فهو مؤهل، على وجه الخصوص للتدخل في أوضاع حرب الإبادة أو النزاعات بكل صورها، كما خوّل له العمل على تعزيز التنسيق والانسجام في مجال الوقاية والارهاب (le terrorisme)، ومكافحته، وإرساء دولة القانون في إفريقيا.

إضافة إلى ما تقدم، فمجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، يتولى السهر على أنشطة الأعمال، وتعزيز السلم بعد أن تضع النزاعات أوزارها، وبالتالي، ترقية التسوية السلمية للنزاعات، وتنحية فتيل الأزمات، واللجوء إلى كل ما تتيحه الدبلوماسية الوقائية من إمكانيات هادفة.

ولعل أبرز الصعوبات التي تواجه القارة الإفريقية راهنيا هي تلك النزاعات التي تواجهها بعض الدول الإفريقية التي هي في طور الانتقال إلى الديمقراطية وما تطرحه هذه التداعيات من آثار سلبية مقوّضة للاستقرار والأمن في افريقيا، ناجمة عن شمولية الارهاب (le terrorisme)، والمتاجرة بالمخدرات، وإن من شأن هذه الآثار المدمرة أن تزيد من أزمة الأمن الغذائي، وما يترتب على ذلك من أعباء اقتصادية منهكة، تثني لاحقا الاستثمارات في القارة. وهنا يأتي دور مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، ليقوم بالتعبئة لوضع حد لكل الأوضاع المتأزمة الساكنة والمتحركة، التي كانت تنخر الدول الإفريقية. ورفض الاعتراف بالأنظمة التي تقوم على أساس الانقلابات، وإدانة استعمال العنف ولاسيما الاغتيال كحجّة سياسية، وترقية المسارات الديمقراطية في الحياة السياسية عبر كافة ربوع القارة السمراء.

ويمكن القول أن أهم نشاط قام به حاليا مجلس السلم والأمن الافريقي (conseil de paix et de sécurité africain) هو متابعته لأزمة درا فور بالسودان، حيث أرسل مراقبين إلى درا فور من أجل وقف إطلاق النار، مرحبا بالخطوات التي اتخذتها حكومة السودان لمعالجة الأوضاع بولايات درافور، وتسهيل منح تأشيرات الدخول بالإضافة إلى إيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين بدرا فور.[1]

---

(1) أ نظر في الملاحق بيان السيد/ وزير الدولة بوزا رة الخارجية السودانية الدكتور/ التجاني صالح فضيل أمام جلسة بمجلس السلم والأمن الإفريقي في2004/04/13م.

المبحث الخامس

دور الأمـــم المتحـــدة
في حلّ المشكلات الإفريقية

مما لاشك فيه أن منظمة الأمم المتحدة (ONU)كجهــاز دولي قــد أثبتت نجاحها في محطات معينة لا يمكن لأي عاقل أن ينكرها،كما انتهت إلى فشل ذريع في محطات أخرى لا يتسع المجال لذكرها. والأهداف التي ما فتئت منظمة الأمم المتحدة (ONU) لصالح أهدافها كمنظمة دولية مجردة وعالميــة، تسعى في مراميها البعيدة إلي تحقيق مبادئ العدالة والمــساواة بــين الأمــم والشعوب، هذه المؤشرات قد تطورت بالمنظمة مما جعلها تنشيء من ذاتيتــها قوة متميزة تكوّن لنفسها رأيا خاصا يمثل الرأي العالمي، المجرد عن النزعــات الشخصية. وإن الإقرار بهذا الواقع لا يمنع من أن نــسلم في الوقــت ذاتــه بالاعتراف أن المنظمة الدولية في وقتنا الراهن تسجل قصورا وحضورا محتشما إن في فلسطين أوفي العراق، بسبب اللاعب المنفرد في الساحة الدوليّة وهــو الولايات المتحدة (USA) التي باتت تستخف بقرارات الشرعيّة الدوليّــة ولا توليها أدنى اعتبار.

على أن الملفت للانتباه أن المشكلات الإفريقية التي تتــصل بــالأمم المتحدة نوعان : مشكلات إدارية بحتة، وأخرى مــشكلات سياســية. أمــا المشكلات الإدارية فهي لا تثير أدنى صعوبة ويمكن حلها بهدوء وسرعة. ولكن العقبات الكثيرة تثور في سبيل إيجاد الحلول للمشكلات السياسية الخالصة.

ويعود السبب في هذه الفروق بين المشكلات **الإدارية**، والمشكلات **السياسية إلى أمور أهمها، ضعف الدور الذي يتاح لمجلس الوصاية (conseil tutelle)** أنشئ في عهد **عــصبة الأمــم (société des natios) المتحـــدة** ســنــة (1949م) وهو المهيمن على المشكلات الإفريقية في غالبها، وجموده في علاج تلك المشكلات. **والأمر الثاني** تعدد الأجهزة الــتي تعــني بعـــلاج **المشاكل الإفريقية**، وتداخل نشاطها وتعدّد جهودها مما يــسبّب الارتبــاك وضياع الجهود. **والأمر الثالث** أنّ المسائل السيّاسية البحتة بطبيعتــها تتميّـــز بالحساسيّة وعمق الجذور، وهي **انعكاس للتيارات المضطربة** في عالمنا الــذي نعيش فيه والذي تتعارض فيه المصالح وتتشابك بحيث تجعــل مــن المتعــذّر الوصول إلى قيّم ومعاني مطلقة وحاسمة ترضي جميع المعنيين.[1]

في إفريقيا، تتعارض، بل تتنافر مصالح القوى الاستعمارية مع أمــاني وطموحات المصالح الوطنية ومع الدول التي تناصر تلك المصالح. وهنــا يقــع التنافر الذي يوشك أن يشلّ حركة الأمم المتحدة كطرف مجرد في المــشكلة يسعى للوساطة، ذلك لأن شروط الوساطة تتخلــف عنــها، وإن شــروط الوساطة السليمة ثلاثة، قلة عدد الوسطاء، أو أن يكون فردا، حتى يسهل اتخاذ رأي سريع حاسم، **والشرط الثاني** أن تكون ثمة حدود وقواعد واضحة المعالم يعمل الوسيط بموجبها، والشرط الأخير، أن يبتعد الوسيط عن أي مــؤثّرات شخصية، أو مصالح ذاتية، حتى لا يكون هناك تحيز.

---

(1) صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، مرجع سبق ذكره.

المبحث السادس

نشاط الأمم المتحدة في إفريقيا

كان لإنشاء منظمة الأمم المتحدة (ONU) صدى ارتياح لدى الشعوب المستعبدة والمظلومة في إفريقيا، لأنها كانت تتطلع إلى عهد جديد في ظل هذه المنظمة، وعلقت مثلها مثل سائر شعوب آسيا وأمريكا اللاتينية الكثير من الآمال على ما يمكن أن يتحقق من أمانيها عن طريق منظمة الأمم المتحدة. وقد اتسم اتصال الأمم المتحدة بالمشكلات الإفريقية بالصراع الدائم بين القوى المستعمرة والدول المناهضة للاستعمار، وخيبت آمال القوى الاستعمارية في أكثر النتائج التي تبلورت إليها تلك المعارك، سواء في داخل أجهزة الأمم المتحدة أو خارجها، و لم تكن القوى الاستعمارية تتصور أن يصل تدخل الأمم المتحدة إلى هذا المدى، حين قبلت إخضاع بعض الأقاليم إلى نظام الوصاية الدولية tutelle internationale ، بل كانت تؤمل أن تتخذ من ستار الوصاية وسيلة إلى مدّ تسلطها وتأييد سلطالها على تلك الأقاليم.

وقد أدى الصراع بين القوى الاستعمارية والدول المناهضة لها، إلى توسيع سلطات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بحيث امتد تدخلها إلى الأقاليم التي كانت القوى الاستعمارية تحرص على إحاطتها بحصانة الشئون الداخلية، باعتبارها أجزاء بين الدول الاستعمارية، وكمثال على ذلك الجزائر آنذاك، التي كانت فرنسا تعتبرها جزءا منها، وأن أي تدخّل في الجزائر يعتبر تدخلا في شئونها الداخلية، ولكن رغم ذلك قررت الجمعية العامة (assemblée générale) إدراج المسألة الجزائرية في جدول أعمالها للدورة الرابعة عشرة سنة

(1959م)، وهناك مثال آخر تحقق فعلا، هو تدخّل مجلس الأمن (conseil de sécurité) في مشكلة إندونيسيا تدخلا فعالا، وقرار الأمم المتحـــدة انتـــزاع إندونيسيا من هولندا مما أدّى إلى استقلالها في نهاية المطاف.

وكانت أول أجهزة الأمم المتحدة اتصالا بإفريقيا هو **مجلس الوصاية (conseil tutelle)**[1]، ويتكون من (12) عضوا، وهو المهيمن على مشكلات الأقاليم المشمولة **بالوصاية الدوليـــة tutelle internationale**، ويـــدرس أحوالها سنة بعد سنة، ويصدر بشأنها العديد من التوصيات المتعلقة بالـــشئون الإدارية والسياسية والاقتصادية على حدّ سواء.

وقد ابتدع **مجلس الوصاية (conseil tutelle)** صيغة عملية للرقابـــة عن كثب، وتتمثل في إرسال بعثات زائرة إلى أحد الأقاليم كل ثلاث سنوات، تنقل إليه صورة واقعة للحال التي عليها الإقليم، كما أنها تتيح لشعب الإقليم أن يجد **الأمم المتحدة** على عتبته فيعرض ما يعنّ له من مشكلات. وليس ثمـــة شك أن قرارات **مجلس الوصاية (conseil tutelle)** لها فعاليتها، وإن لم تكن ذات طبيعة جبرية، لتخلف القوة التنفيذية الملزمة، إلا أن أثرها السياسي قـــد

---

(1) تنص المادة السادسة والثمانون من ميثاق الأمم المتحدة على أن يتألف مجلـــس الوصاية من أعضاء الأمم المتحدة الآتي بيانها:
- الأعضاء التي تتولى إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية،
- الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التي لا تتولى إدارة أ قاليم مشمولة بالوصاية،
- العدد الذي يلزم من الأعضاء الأخرى لكفا لة أ ن يكون أعضاء مجلس الوصاية فريقين متساويين، أحدهما الأعضاء التي تقوم بإدارة الأقاليم المشمولة بالوصـــاية، والآخر الأعضاء التي لاتقوم بإدارة هذه الأقاليم، وتنتخب الجمعية العامة هـــؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات.

مكن من سلطاها بحيث أرغمت كثيرا من القوى الاستعمارية المماطلة على الرضوخ لها في نهاية الأمر.

والجهاز الذي يلي **مجلس الوصاية** (**conseil tutelle**) في درجة اتصاله المباشر وغير المباشر المشكلات الإفريقية هو **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** (**conseil économique**)، فإنه من ناحية مباشرة، قد عني بالتنمية الاقتصادية لإفريقيا، واستطاع بفضل الجهود الصادقة التي بذلتها الدول الإفريقية المستقلة وآزرتها في ذلك الدول الآسيوية، أن ينشئ لجنة اقتصادية لإفريقيا، على غرار اللجان المماثلة للقارات الأخرى.

ومن ناحية التأثير غير المباشر، فإن **المجلس الاقتصادي والاجتماعي**[1] (**conseil économique**) تتبعه لجان لحقوق الإنسان، والتفرقة العنصرية، وتقرير المصير، وهذه اللجان تعني في نطاق اختصاصها بالمشكلات الإفريقية التي تهدر فيها الحقوق الأساسية للإنسان.

أما **مجلس الأمن** (**conseil de sécurité**) وكأحد أجهزة الأمم المتحدة الهامة فإنه لم يتحرك بشكل فعال، للنظر في المشكلات الإفريقية، ولعل السر في ذلك يعود إلى احتكار خمسة أعضاء دائمين، غالبا ما يشكلون الدول الكبرى الاستعمارية، ولأي منهم **حق الاعتراض**[2]، الهادم لأي قرار وإن كان ذلك لم يمنع تدخل مجلس الأمن (conseil de sécurité) لصالح المسألة

---

(1) الأمم المتحدة كيفية تكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنه يتكون من (18) عضوا، وبعد توصية وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الثامنة عشر في ديسمبر سنة 1963، ونصت المادة (108) على الإجراءات الضرورية في تعديل ميثاق الأمم المتحدة سنة 1965 ليصبح المجلس يتكون من27 عضوا. حددت المادة (61) من ميثاق

(2) حق الاعتراض (droit de véto)

الإندونيسية، وبالتالي، إلغاء القواعد التقليدية البالّية للقـــانون الـــدولي(droit international).

أما محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale) فلها باع كبير في الإفتاء بصدد كثير من المشكلات الإفريقية، فقد أبدت رأيا عن المركز الدولي لجنوب غرب إفريقيا في النزاع الذي يثيره اتحاد جنوب إفريقيا ويهدف من ورائه الاستئثار وحده بالتحكم في مصير ذلك الإقليم مـــن دون مجلـــس الوصاية (conseil tutelle). كما كان للمحكمة قرارا هاما في صدد الـــنزاع بين فرنسا والولايات المتحدة والمغرب حول حقوق الولايـــات المتحـــدة في المغرب.

إضافة إلى ما تقدم، هناك الجمعية العامـــة (assemblée générale) للأمم المتحدة،بوصفها أقوى أجهزة المنظمة، وأوسعها اختصاصا، وباعتبارها وهذا الأهم، الساحة المثلى للأغلبية الساحقة من الدول الصغيرة العاطفة على المشكلات الإفريقية، والتي كان لها تأثير كبير في التطورات الحديثة للتيـــارات السياسية الدولية التي أذهلت القوى الاستعمارية. وقد قامت الجمعية العامـــة (assemblée générale) بمعالجة جميع المشكلات الإفريقية التي اتصلت بهـــا، واتخذت فيها توصيات تعد بالمئات.

وبجانب ذلك، فقد قررت الجمعية العامـــة (assemblée générale) لنفسها الحق في أن تنظر في أي موضوع طبقا للمادة العاشرة من الميثاق. وبناء على ذلك شكلت الجمعية العامة (assemblée générale) لجنة تابعة لها باسم لجنة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم (arbitre) الذاتي، واستندت في ذلك إلى المادة (73) فقرة (5) من ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies).

فصل خاص بالملاحق

الملحق الأول

الدول الإفريقية

دولة غابون

الموقع الجغرافي : تقع غابون في إفريقيا الوسطى علـى الـضفة الغربيـة للمحيط الأطلس، يحـدّها كونغـو شـرقا وجنوبـا، والكامرون شمالا، و غيينا الاستوائية من الشمال الغربي، المحيط الأطلسي غربا .

رئيس الدولة : حاج عمر بانغو

المساحة : 267667 كلم^2

عدد السكان : 1ر1 مليون نسمة

العاصمة : ليبروفيل

المدن الرئيسية : بوت جنتل، و لمبارين، و مواندا، و أويام، و مويلا.

العملة : الفرنك الإفريقي

اللغة الرسمية : الفرنسية

الديانة : المسيحية والإسلام

التاريخ : كانت الغابون مستعمرة فرنسية عام 1886 أصبحت مستقلة عـام 1960 برئاسة ليون نيبا. و بعد وفاة نيبا عام 1967 اصبح البير برنار بونغو رئيسا للبلاد، ويعاد انتخابه منذ ذلك الحين بانتظـام، وقـد دخل في الإسلام عام 1973حيث غير اسمه إل ى حاج عمر بانغو . وبعد سنة أسس الحزب الديمقراطي الغابونى . و تمت المصادقة سنة 1991 على دستور جديد يقرّ التعدديـة. وفي عـام 1993 أعيـد

انتخاب بانغو رئيسا . وفي عام 1996 فاز حزب بانغو بالأغلبية في الانتخابات التشريعية والمحلية، وانتخب بانغو من جديد سنة 1998 لعهدة سبع سنوات .

النظام السياسي : نظام رئاسي بمجلس وطني.

الحزب الحاكم : الحزب الديمقراطي الغابوني .

أحزاب المعارضة : اتحاد الشعب الغابوني، و التجمع الوطني للبوشرن، والحزب الغابوني للتقدم .

الاقتصاد : يشتهر الغابون بإنتاج البترول و الخشب و المنغنيز حيث يحتل المرتبة الأولى أوالثانية في تصدير هذه المواد عالميا إضافة إلى تصديره للبلاستيك . وتغطي غابات الغابون ما يقارب من 85% من أراضيها مما يجعلها غنية بأنواع عديدة من غازات البترين خاصة الأكوام/ أول مصدر عالمي.

إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد :يبلغ 3490 دولار/1995/ .

الغابون عضو في منظمة الوحدة الإفريقية، و الأمم المتحدة، و منظمة البلدان المصدرة للبترول.

حاج عمر بونغو: ولد عمر بونغو يوم 30 ديسمبر 1935 وبدأ حياته المهنية كموظف في إدراة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية سنة 1958.وفي 1960 غادر الجيش برتبة ملازم أول ليصبح سنتين بعد ذلك موظفا في وزارة الشؤون الخارجية. وعين بعد ذلك مساعد مدير ديوان رئيس الجمهورية، ليعين سبعة أشهر بعد ذلك مدير

ديوان. و منذ ذلك الحين أصبح شخصه مرتبطا بالعمل الحكـــومي حيث أصبح المساعد الأول للرئيس لوون انبا. عين سنة 1965 وزيرا منتدبا لرئاسة الجمهورية مكلف بالدفاع الوطني والتنسيق، ثم عـــين سنة بعد ذلك وزيرا للإعلام والسياحة، ليخلف سنة 1967 بصفته نائب رئيس الرئيس الراحل لوون انبا طبقا للدستور. وأنتخب رئيسا سنة 1970 قبل أن يعيد انتخابه إلى هذا المنصب في 1973 إلى 1980 و1986 إلى 1998 . وقد أقرّ التعددية الحزبية سنة 1990 . تـــرأس السيد عمر بانغو منظمة الوحدة الإفريقية سنة1997.

جمهورية كونغو

الموقع الجغرافي : الكونغو بلد يقع في إفريقيا الوسطى و يحده الغابون غربا والكامرون شمالا وجمهورية إفريقيا الوسطى شرقا و جمهورية كونغو الديمقراطية /الزائر سابقا/ جنوبا و منطقة كابيندا وانغولا جنوبا .

رئيس الدولة : دنيس ساسو نقيسو.

المساحة : 000 342 كلم^2 .

السكان : 3 ملايين نسمة .

العاصمة : برازافيل

المدن الرئيسية : بوانت نوار/ دوليزيك/ نكابي / ويسو/ موسانجو .

العملة النقدية : الفرنك الإفريقي

اللغة الرسمية : الفرنسية

الديانة : الأغلبية كاثوليكية

نبذة تاريخية : الكونغو مستعمرة فرنسية سابقا و تحصل على الاستقلال يوم 15 أوت 1960 حيث اصبح القس فلوبر يولو رئيس الدولة الأول. و في عام 1963 وصل الفونس ماساماديبا إلى الحكم (arbitre) بدعم من ثورة /الأمجاد الثلاثة/ الكنغولية. في عام 1968 استولى مريان نغوابي على الحكم(arbitre) أسس الجمهورية الاشتراكية حول الحزب الوحيد حزب العمل

الكونغولي و خلفه في هذا المنصب الجنرال جواكيم يومبي أوبا نغو سنة 1977 وبعد سنتين من ذلك اصبح ساسو نغيسو رئيسا للجمهورية فتم تبني دستور جديد وإدخال التعددية عام 1992 و انتخب باسكال ليسورا رئيسا .

وشب النزاع الكنغولي الداخلي عام 1993 وبعده بسنة واحدة فقط وقع الاتفاق من أجل السلم والديمقراطية و ظهر نزاع اخر عام 1997 خرج منه ساسو نغيسو منتصرا حيث أصبح رئيسا للجمهورية.

النظام السياسي : نظام سياسي يشارك ممثلو المعارضة في الحكومة المشكلة بعد انتصار ساسو نغيسو .قد تم تعليق العمل بالدستور عام 1997 بموجب إجراء قانوني و تعود السلطة التشريعية للمجلس الوطني الانتقالي طيلة المرحلة الانتقالية التي حددت بثلاث سنوات.

الحزب الحاكم : القوات الديمقراطية المتحدة وهي تحالف أحزاب صغيرة من الشمال حول حزب العمل الكنغولي.

أهم أحزاب المعارضة : الاتحاد الافريقي (union africaine) الديمقراطي الاجتماعي و الحركة الكنغولية من اجل الديمقراطية والتنمية الشاملة.

الاقتصاد : يعتبر البترول الثروة الرئيسية للبلاد. وسمح استغلال حقل افشور بنكوسا عام 1996 برفع إنتاج البترول. ومن الموارد الطبيعية

للبلاد يمكن الإشارة إلي الخشب و الذهب و الصيد البحري والزراعة وقصب السكر.

إجمالي الدخل الفردي : 670 دولار أمريكي .

الكونغو عضو في عدة منظمات دولية وجهوية منها منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.

دونيس ساسو- نغيسو

ولد السيد ساسو نغيسو في سنة 1943 بإيدو في شمال البلاد و تابع دراساته في المعهد العادي لدوليزي بمبوندا من 1956 إلى 1961 .تابع تكوينه في مدرسة مختلف الأسلحة في شرشال (الجزائر) سنة 1961 قبل أن يلتحق بالمدرسة التطبيقية للمشاة لسانت ميكسان في فرنسا سنة1963 . كان قائد كتيبة مجموعة القوات الجوية و المنطقة العسكرية المستقلة لبرازافيل قبل أن يصبح وزيرا للدفاع.وأصبح السيد ساسو نغيسو رئيسا للجمهورية سنة 1979 كما كان رئيسا للوحدة الإفريقية وللصندوق الإفريقي لمكافحة الأبارتايد من 1986 إلى1987 .

جمهورية بورندي

الموقع الجغرافي : بلد يقع في إفريقيا الوسطى يحده رواندا شمالا و تانزانيا شرقا والزائير غربا .

رئيس الدولة : الماجور بيار بويويا

المساحة : 27834 كلم^2

السكان : 8 ر5 ملايين نسمة

العاصمة : بوجمبورا

المدن الرئيسية : غيتيغا/ رومنجى/نغوزى

العملة : الفرنك البورندى

اللغات : كيروندى /لغة وطنية/ والفرنسية /لغة ادارية/ والسواحلية /لغة محلية/

الديانة : ثلثى البروندىون مسيحيون و 20 % يعتقدون بالديانة التقليدية الانيمية وهناك أقلية مسلمة 2% فقط.

نبذة تاريخية :

عثر على آثار إنسانية تعود إلى 10 آلاف سنة على حافة بحيرة تنغانيا. استعمرت ألمانيا بورندى خلال الثمانينات من القرن التاسع عشر تحت تسميتها المحلية اورندي. في عام 1923 أبقت الأمم المتحدة على رواندا أدخلت اورندى تحت الوصاية البلجيكية بعد

الحرب العالمية الثانية. تحصل البوروندى على الاستقلال يوم 1 جويلية 1962 .

وفي عام 1966 تولى النقيب ميشال مكمبيرو الحكم(arbitre) ليعلن قيام الجمهورية وينصب كرئيس بعد 10 سنوات من ذلك ثم وصل الجنرال جـــون باتيست بغـــازا إلى الحكم (arbitre) وانتخـــب رئيسا للجمهـــورية عـــام 1984 قبـــل أن يخلفه المـــاجور بيـــار بويويا وهـــو قائـــد اللجنـــة العـــسكرية للخـــلاص الـــوطنى . وفي عام 1992 صودق على دستور جديد يؤسس التعدديـــة . وفى عام 1994 تولى سلفستر نتبنتنعانيا مهام الرئاسة بعدما كان رئـــيس المجلس الوطني ثم عاد الرئيس الـــسابق بيـــار بويويـــا إلى الحكـــم (arbitre) بعد سنتين من ذلك . وعرفت بوروندي نشوب مشادات عرقية و اجتمعت من 15 إلى 21 جوان 1998 الفصائل البور ندية الـــ17 فى أروشـــا بحضـــور ممثلـــين عن منظمـــــتي الوحـــدة الإفريقيـــة والأمـــم المتحدة فتـــم التوقيـــع على تصريـــح يدعو إلى وقـــف المشادات واستئناف المفاوضات من أجل السلم .

النظام السياسي : يعود وضع الدستور إلى عام 1992 و النظام رئاسي ويـــتم انتخاب المجلس الوطني لعهدة تشريعية مدتها 5 سنوات.

الاقتصاد : بوروندى بلد زراعى أساسا ويقوم الاقتصاد على تـــصدير الـــبن والشاي وتحتل الزراعات المعيشية ثلاثة أرباع المساحات المزروعـــة. أما النشاط الصناعي الأول فيتمثل في الصناعات الغذائية.

إجمالي الدخل الفردي : 185 دولار .

بوروندى عضو في عدة منظمات دولية وجهوية منها منظمة الوحدة الإفريقية منظمة الأمم المتحدة و مجموعة البحيرات الكبرى والمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى .

بيار بيويا

ولد بيار بيويا في 14 نوفمبر 1949 بروتوفو ببوروندي، زاول دراساته الابتدائية والثانوية في مسقط رأسه ثم انتقل من 1967 و 1975 إلى بلجيكا حيث تحصل على شهادة ليسانـــس في العلـــوم الاجتماعيـــة. وتلقى تربصا دام ستة أشهر بالمدرســـة التطبيقية للفرق في بلجيكـــا. ولدى عودته إلى بوروندي عين قائد فيلق. بين سنتي 1976 و 1977، تابع تكوينا في مدرسة هيئة الأركان للسلاح المدرع

وسلاح الفرسان بفرنسا و بعد ذلك تربصـــا آخر بمدرسة الحرب في جمهورية ألمانيا الفدرالية بين 1980 و1982 ولدى عودتـــه من ألمانيـــا، عين بيويا قائدا للفيلق المدرع لغيتيغا وأصبح عضوا في اللجـــنة المركزيـــة للحـــزب الـــواحد (اوبرونا).

وفي سنة 1984 عين ضابطا في قيادة الأركـــان مكلف بالتـــدريب قبل آن يعين سنة 1987 على رأس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني التي وضعت حدا لنظام الجمهورية الثانية و مهد الطريق لإعـــداد برنامـــج واسع للتقويم الوطني (ترقية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية وتهذيب تسيير الشؤون العمومية والتنمية الاقتصادية

للبلاد).

وبعد الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد، عاد الرئيس بيويا على رأس الدولة في 25 جويلية 1996.

جمهورية الكاميرون

الموقع الجغرافي : بلد من إفريقيا الوسطى يقع على ساحل المحيط الأطلسي وللكامرون حدود مع التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية و الغابون ونيجيريا .

رئيس الدولة : بول بيا

المساحة : 475000 كلم^2

السكان : 14 مليون نسمة

العاصمة : ياووندى

المدن الرئيسية : دوالا /مروا/ غار / بافوسام

العملة : الفرنك الإفريقي

اللغة الرسمية : الفرنسية/ الانجليزية.

الديانة : الانيمية /الإسلام/ المسيحية

نبذة تاريخية : كانت تحت الحماية الألمانية من 1884 إلى 1916 أصبحت عام 1916 تحت وصايتين بريطانية غربا وفرنسية شرقا واستقلت عام 1960 تحت اسم الجمهورية الفيدرالية ثم الجمهورية المتحدة عام 1972 أصبحت تسمى بجمهورية الكامرون عام 1983 و في عام 1982 استقال رئيسها الأول احمدو احجو لصالح رئيس الوزراء بول بيا الذي أعيد انتخابه خلال الانتخابات الرئاسية التعددية

الأولى عام 1992. وضع دستور جديد عام 1996 يقوم على
نظام شبه رئاسي وبرلمان ذي غرفتين .

النظام السياسي : نظام رئاسي و كانت المراجعة الأخيرة للدستور يوم 18
جانفي 1996 و قد أدخلت تعديلات تأسيسية و وظيفية أفرزتها
العودة إلى التعددية . يتكفل المجلس الوطني بالسلطة التشريعية .

الحزب الحاكم : التجمع الديمقراطي للشعب الكاميروني . وفي إطار الانفتاح
يشغل حزبان من المعارضة وهما الاتحاد الوطني من اجل
الديمقراطية والتقدم واتحاد الشعب الكاميروني مناصب في
الحكومة.

أهم أحزاب المعارضة: الجبهة الاجتماعية الديمقراطية وجبهة الاتحاد
الديمقراطي الكاميروني والحركة من اجل الدفاع عن الجمهورية.

الاقتصاد : استعاد اقتصاد الكاميرون في السنوات الأخيرة النمو. ويزخر البلد
بموارد طبيعية مثل البترول و الغاز و البكسيت /خامس احتياطي
عالمي/ و الحديد و القصدير والمواد المتصدئة . وتتمثل زراعات
التصدير في الكاكاو /المرتبة السابعة عالميا عام 1995/ و البن
/المرتبة 22 عالميا عام 1995/ و السكر و الموز و القطن
والخشب.

إجمالي الدخل الفردي : 700 دولار

الكاميرون عضو في عدد من المنظمات الدولية و الجهوية منها
منظمات الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة والكمنولث.

بول بيا:

من مواليد 13 فيفري 1933 في مفوميكا جنوب البلاد، زاول الرئيس الكاميروني بول بيا دراسته العليا في فرنسا حيث تحصل على شهادات في القانون العام والعلوم السياسية، وبعد عودته إلى الوطن، عين سنة 1970 وزير دولة وأمينا عاما لرئاسة الجمهورية. في سنة 1975، أصبح عضوا في المكتب السياسي واللجنة المركزية للاتحاد الوطني الكاميروني و وزيرا أولا ثم نائب رئيس الاتحاد الوطني الكاميروني. وفي سنة 1982، بول بيا يخلف الرئيس المستقيل احمد واحيجو على رأس الدولة وهذا بموجب الدستور (شغور المنصب).

في سنة 1983، أنتخب رئيسا للاتحاد الوطني الكاميروني سنة قبل انتخابه رئيسا للجمهورية. في سنة 1985، أنتخب في الرئاسة الوطنية للتجمع الديمقراطي للشعب الكاميروني. وأعيد انتخابه سنة 1988 في منصب رئيس الجمهورية ثم في سنتي 1992 و1997 .

جمهورية أنغولا

الموقع الجغرافي : تقع جمهورية أنغولا جنوب غرب القارة الإفريقية تحدها زامبيا شرقا و الزائيرشمالا و ناميبيا جنوبا.

رئيس الدولة : خوسي ادواردو دوس سانتوس

المساحة : 847 548 1 كلم^2

عدد السكان : 847 548 10 نسمة

العاصمة : لواندا

المدن الرئيسية : هوانبو/ بنغويلا/ ملانجي

العملة : كوانزا

اللغات : البرتغالية/ كيمبوندو/ كيبانغو و غيرها

الديانة : الانمية / الكاثوليكية والبروتستانتية.

نبذة تاريخية : مستعمرة برتغالية سابقا أحرزت على استقلالها في 11 نوفمبر 1975 بعد مقاومة مسلحة انطلقت في عام 1961 . وصل خوسي ادواردو دوس سانتوس إلى الحكم (arbitre) كرئيس للجمهورية وللحركة الشعبية لتحرير انغولا سنة 1979 وذلك خلفا للرئيس الراحل أغستينو نيتو. بدأت المفاوضات بين الحكومة وحركة /يونيتا / الاتحاد الوطني من اجل التحرير الكامل لانغولا في عام 1990 .

و بعد سنة من ذلك تم التوقيع على اتفاق سلام في البرتغال. في

عام 1992 نظمت انتخابات تشريعية فاز بها مترشحو الحركة الشعبية لتحرير انغولا. كما فاز خوسي ادواردو دوس سانتوس بالرئاسيات لكن جوناس سافيمـــي رفض نتائـــج الاقـــتراع فاستؤنفت المفاوضات من جديد في لوزاكا عاصمة زامبيا سنة 1993.

وتم التوقيع على بروتوكول في شهر نوفمبر 1994 في لوزاكا بين الحكومة

و /اليونيتا/ تحت رعاية الأمم المتحدة . وتم تشكيل حكومة الوحدة والوفاق الوطني في أبريل 1997 .

النظام السياسي : نظام حكم رئاسي ذو مؤسسات سياسية ديمقراطية تعددية وقد تمت مراجعة الدستور الساري عدة مرات. و شكلت حكومة الوحدة والوفاق الوطني في أبريل 1997 . كما تم انتخاب مجلس وطني في 1992 .

الحزب الحاكم : الحركة الشعبية لتحرير انغولا

أهم أحزاب المعارضة : اليونيتا / الجبهة الوطنية لتحرير انغولا / .

الاقتصاد : تزخر أراضي انغولا بثروة بترولية معتبرة و مناجم الملس ومعادن الحديد و الفوسفات و البوكسيت و اليورانيوم و الذهب وموارد مائية هامة.

إجمالي الدخل الوطني الفردي : 270 دولار أمريكي.

انغولا عضو في كل من منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة ومجموعة إفريقيا والكراييب و المحيط الهادي /و المنظمة

الأممية للزراعة و التغذية

والبنك الدولي لإعادة البناء و التنمية و الصليب الأحمر الدولي و

المنظمة العالمية للشغل و صندوق النقد الدولي و الصندوق الدولي

للتنمية الفلاحية

ومنظمة الشرطة الدولية /انتربول/ و اليونسكو و المنظمة العالمية

للصحة

و غيرها ومجموعة الـ77 و اللجنة الأولمبية الدولية و غيرها.

خوسي ايدواردو دوس سانتوس

من مواليد سنة 1942 في لواندا وحائز على شهادة مهندس في

البترول، كما أحرز على تخصص في الإشارة العسكرية بعد متابعة

دراسات في باكو في الاتحاد السوفيتي، وبدأ مشواره السياسي سنة

1961 حيث التحق بالحركة الشعبية من احل تحرير انغولا

وانتخب عضوا في اللجنة المركزية للحركة سنة 1974 .

كما شغل منصب منسق العلاقات الخارجية لحكومة الائتلاف

سنة 1975 .

وتقلد منصب وزير الشؤون الخارجية لحكومة الحركة الشعبية

لتحرير أنغولا، وأصبح سنة 1977، نائبا للوزير الأول ووزيرا

للتخطيط.

بعد وفاة رئيس الدولة و رئيس الحركة الشعبية لتحرير أنغولا

اغوستينو نيتو، عين السيد دوس سانتوس على راس الدولة خلفا

له وانتخب في الدور الثاني على رأس الجمهورية في شهر أكتوبر 1992 .

جمهورية جنوب إفريقيا

الموقع الجغرافي : تقع جمهورية جنوب إفريقيا في أقصى جنوب القارة الإفريقية وهى تطل على كل من المحيط الأطلسي والمحيط الهندي تحدها شمالا ناميبيا وبوتسوانا وزمبابوى ومن الشمال الشرقى الموزمبيق وشرقا سوازيلاند ومن الجنوب الشرقي مملكة اللوزوتو.

رئيس الدولة : تابو مبيكى

المساحة : 1223201 كلم^2

عدد السكان : 3ر43 مليون نسمة /1997/

العاصمة : بريتوريا /العاصمة الإدارية/ مدينة الكاب /العاصمة التشريعية/ بلوم فونتان /العاصمة القضائية/ .

المدن الرئيسية : جوهانسبورغ / دربان / بورت اليزابيت / ايست لندن /

العملة : الراند .

اللغات الرسمية : الإنجليزية / الافريقانية .

الديانة : المسيحية / الإسلام / والهندوسية

نبذة تاريخية : مستعمرة بريطانية من 1910 إلى 1961 بعد أن استعمرها الهولنديون في القرن السادس عشر. خاضت نضالا مستميتا ضد الابارتايد من 1960 إلى 1991 تاريخ إطلاق سراح الزعيم نيلسون مانديلا بعد أن قضى 27 سنة في السجن وفي نفس

السنة أعطيت الشرعية لحزبه / المؤتمر الوطني الإفريقي/ وأعلن عن نهاية نظام الابارتيد . وفي أبريل 1994 فاز حزب مانديلا في أول انتخابات تشريعية متعددة الأجناس حيث أصبح مانديلا رئيسا.

النظام السياسي : نظام الحكم (arbitre) رئاسي. منذ عام 1994 تزودت البلاد ببرلمان متعدد الأجناس /دستور 1996/ .

الحزب الحاكم : المؤتمر الوطني الإفريقي .

أهم أحزاب المعارضة : الحزب الديمقراطي والمؤتمر الإفريقي وجبهة الحرية .

الاقتصاد : يعتمد على الموارد المنجمية كالذهب /أول منتج في العالم/ الماس الحديد الفولاذ واليورانيوم .في عام 1992 كانت جنوب إفريقيا تحتل المرتبة السابعة في العالم في تصدير المنتوجات الزراعية. أما في الميدان السياحي فقد احتلت جنوب إفريقيا المرتبة السادسة والعشرين من بين الدول المستقطبة للسواح سنة 1997 .

إجمالي الدخل الفردي : 5400 دولار .

جمهورية جنوب إفريقيا عضوة في كل من منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الكومنويلث والمنظمة العالمية للتجارة وجمعية تنمية دول إفريقيا الجنوبية والسوق المشتركة لدول جنوب وشرق إفريقيا .

ثابو مفويلوا مبيكي

ولد الرئيس ثابو مفويلوا مبيكي يوم 18 جوان 1942 في جنوب إفريقيا، بعد

طرده من المدرسة سنة 1959 عقب إضراب مدرسي ، زاول دراسته كعصامي إلى غاية تحصله على شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية سنة 1966 بجامعة سوساكس. ناضل في صفوف المؤتمر الوطني الإفريقي منذ بداية الستينات. شارك سنة 1961 في تجنيد الطلبة السود للتنديد بإقامة نظام التميز العنصري، ومارس مهام أمين لجمعية الطلبة الآفارقة. سنة بعد ذلك، غادر جنوب إفريقيا. وعين بين 1967 و 1970 في مكتب المؤتمر الوطني الإفريقي في لندن.

وعين مساعد أمين مجلس الثورة في لوزاكا ومثل المؤتمر الوطني الإفريقي في بريطانيا وبوتسوانا وسوازيلندا ونيجيريا و زامبيا. في سنة 1975، أنتخب في اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الإفريقي، وبعد ثلاث سنوات، عين أمينا للشؤون السياسية في مكتب رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي . وشغل بين 1984 و1989، منصب رئيس قسم الإعلام للمؤتمر الوطني الإفريقي. كما شارك السيد ثابو مبيكي الذي كان من بين أعضاء وفد المؤتمر الوطني الإفريقي الذي شرع آنذاك مع الحكومة في محادثات تحضيرية لمفاوضات بريتوريا التي توجت باتفاقات " غروت شور".

كما شارك في كافة المفاوضات التي سبقت المصادقة على "الدستور الانتقالي".

وفي سنة 1994 عين نائبا لرئيس الجمهورية و في سنة 1997

أنتخب رئيسا للمؤتمر الوطني الإفريقي الذي رشحه للانتخابات الرئاسية التي نظمت في شهر جوان الماضي والتي فاز بها.

جمهورية كونغو الديمقراطية

الموقع الجغرافي : جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد من إفريقيا الوسطى تحدها جمهورية إفريقيا الوسطى والسودان شمالا وأوغندا و رواندا و بوروندي وتنزانيا شرقا و كونغو غربا و زامبيا وانغولا جنوبا.

رئيس الدولة : لوران ديزيرى كابيلا

المساحة : 2349409 كلم^2

السكان : 46498539 مليون نسمة/ 1996/

العاصمة : كينشاسا

المدن الرئيسية : لومباشي / كيسنغانى/كنانغا/غوما/بكافو ومبوجى.

العملة : الفرنك الكنغولي / 1 دولار يساوى 3 ف ك/

اللغة الرسمية : الفرنسية

الديانة : الأغلبية مسيحية

نبذة تاريخية : كانت مستعمرة بلجيكية تحت اسم الكونغو منذ سنة 1908 ونالت استقلالها يوم 3 جوان 1960 برئاسة الرئيس باتريس لوممبا الذي اغتيل يوم 17 جانفى 1961 . و بعد عزل الرئيس كازافوبو عام 1965 تولى منصب رئيس الجمهورية الجنرال موبوتو. وقد أدخلت التعددية في البلاد عام 1970 و تم تبنى دستور جديد .

وغادر المارشال مبوتو كنشاسا في شهر أبريل 1997 فاسحا المجال للرئيس لوران ديزيرى كابيلا الذي وصل إلى كنشاسا يوم 20 أبريل 1997 وأدى اليمين يوم 29 من نفس الشهر. وقد وضع الرئيس كابيلا حدا لاى حضور عسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

النظام السياسي : نظام رئاسي يتمتع فيه الرئيس بكل السلطات التنفيذية والتشريعية والعسكرية.

الحزب الحاكم : تحالف القوات الديمقراطية من أجل تحرير كونغو زايير.

أهم أحزاب المعارضة : الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والحزب اللومبي الموحد و قوات التجديد للاتحاد و للتضامن وقوات المستقبل و الحزب الديمقراطي الاجتماعي المسيحي.

الاقتصاد : يمثل النحاس و الزنك و الكوبالت و الذهب الخام و الماس والبترول و البن والكاكاو الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية عضو في العديد من المنظمات الدولية و الجهوية منها منظمتا الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة.

لوران ديزيري كابيلا

ولد كابيلا في 27 نوفمبر 1939 في موبا (كونغو), و انتقل إلى باريس في 1950 لمزاولة دراسات في الفلسفة. و بعد ذلك بعشر سنوات اصبح مسؤولا جهويا على "بالوباكات" , و هي جمعية

"البالوبا" في كاتنغا.

وبعد دراسات في ألمانيا الشرقية درس في جامعة بلغراد. في 1962 أصبح رئيس ديوان وزير الإعلام في حكومة شمال كاتنغا. وبعد مضي سنة اختار المنفى في برازافيل حيث أسس مع الموالين لباتريس لومامبا المجلس الوطني للتحرير. وعين نائبا لرئيس المجلس الوطني للتحرير مكلفا بالعلاقات الدولية والتجارة الخارجية في الحكومة التي ترأسها "سوميالوت".

وبصفته رئيس ديوان وزير الإعلام التقى في 1964 بالثوري تشي غيفارا في القاهرة و تولى قيادة الفرع الشرقي للجيش الشعبي للتحرير قبل أن يصبح بعد سنة مسؤولا عسكريا عن مناطق الكيفو و كاتنغا. وفي 1967، انشأ حزب الثورة الشعبية وفرعها العسكري المسمى القوات الشعبية المسلحة. في 1996 تم إنشاء تحالف

قوات التحرير الديمقراطية في ليميرا. ونصب نفسه رئيسا و قائدا لجيش تحرير الكونغو. و بعد سقوط موبوتو في 1997 اصبح رئيسا للدولة و رئيسا لجمهورية الكونغو (الزايير سابقا) ورئيسا للحكومة و قائدا أعلى للقوات المسلحة الانغولية ووزيرا للدفاع الوطني.

دولة ارتيريا

الموقع الجغرافي : تمتد إريتريا على ساحل البحر الأحمر وتقع بين السودان وإثيوبيا وجيبوتي .

رئيس الدولة : اسياس افوركي

المساحة : 300 124 كلم^2

عدد السكان : 28ر3 مليون نسمة

العاصمة : أسمرة

المدن الرئيسية : ماساوا / أصاب/ كرين/ماندافرا.

العملة النقدية : ناكفا

اللغات : ثلاث لغات رسمية هي تيغرنيا و العربية والإنجليزية .

الديانة : الكنيسة القبطية والإسلام.

نبذة تاريخية :

ما بين 1889 و 1941 كانت مستعمرة إيطالية ثم أصبحت تحت إدارة بريطانيا من 1941 إلى 1952 و ضمت إريتريا في اتحاد مع إثيوبيا بقرار أممي واندلعت حرب التحرير عام 1961 . وأنشئت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في عام 1972 أعلن استقلال إريتريا يوم 27 مايو 1993 بعد نجاح الاستفتاء الذي جرى من 23 إلى 25 من نفس الشهر .

وعين يوم 24 مايو 1993 السيد أسياس افوركى رئيسا للدولة

وتحول حزب الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إلى الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة سنة عام 1994 .

النظام السياسي : نظام رئاسي كما يحدده دستور 1997 . السلطة التشريعية يمارسها المجلس الوطني الانتقالي.

الحزب الحاكم : الجبهة من أجل الديمقراطية والعدالة .

أحزاب المعارضة : لاوجود لمعارضة قانونية لكن هناك معارضة إسلامية مسلحة .

الاقتصاد : يعتمد الاقتصاد الاريتيري على الزراعة وتربية المواشي والصيد والنفط . وقد بلغت قيمة الصادرات 158 مليون دولار عام 1997.

إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد : 150 دولار أمريكي.

دولة إريتريا عضو في منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة .

اسایاس افويركي

من مواليد 2 فيفري 1945 في اسمرا في اريتيريا، تخلى الرئيس اسایاس افويركي عن دراسته في الهندسة في أديس أبابا سنة 1966 ليلتحق بجبهة تحرير اريتيريا حيث تقلد عدة مناصب سامية ضمنه.

في سنة 1987، عين أمينا عاما للجبهة الشعبية لتحرير اريتيريا، وأصبح أمينا عاما للحكومة المؤقتة لأريتيريا سنة 1991 قبل أن يصبح سنتين من بعد الرئيس الأول لدولة اريتيريا.

وفي سنة 1994، خلفت الجبهة الشعبية لتحرير ايريتيريا بتشكيلة

سياسية جديدة هي الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة

التي عين السيد اساياس أمينا عاما لها.

جمهورية أثيوبيا الاتحادية

الموقع الجغرافي : تقع إثيوبيا أقصى قرن إفريقيا ولها حدود مشتركة مع السودان وكينيا والصومال وجيبوتي وايريتيريا .

رئيس الدولة : نغاسو غيدادا

المساحة : 1104294 كلم^2

عدد السكان : 58ر24 مليون نسمة /1996/.

العاصمة : أديس أبابا التي تحتضن مقر منظمة الوحدة الإفريقية.

المدن الرئيسية: دير داوا وغوندار ودسي .

العملة : البير.

اللغة الرسمية: الامهاريك كما تستعمل الإنجليزية والعربية

الديانة : حوالي نصف السكان من الكاثوليك الارثدكس / 06%/ ثم المسلمون /40 %/

نبذة تاريخية :

تعتبر إثيوبيا من بين أحد مهود الإنسانية فقد أكدت البحوث آن أحد اقدم آثار الإنسان الحديث / لوسي/ الذي يعود إلى حوالي 3 ملايين سنة عثر عليه في سهل الاواش وفي عام 1527 قدم المسلمون إلى إثيوبيا بقيادة الأمير // غران دهارارا //فاستعان النجاشي بالبرتغاليين وبعدها استولت إيطاليا على ميناء اسار عام 1872 ثم ماساوا عام 1885 و اصبح هايلي سلاسيى ملكا عام 1930 ثم

احتلت إيطاليا البلاد لمدة قصيرة / 41/1935 قبل عودة النجاشي إلى أديس أبابا عام 1941 . لقد لعب النجاشي دورا رياديا في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 وفى سنة 1974 تم عزل هايلي سلاسي فتولت الحكم(arbitre) اللجنة العسكرية المؤقتة.

في مايو 1991 أنشأت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي التي يترأسها مليس زناوى حكومة وطنية انتقالية . و انتهى النظام الانتقالي بعد انتخاب الرئيس نغاسو غيدادا من طرف الجمعية الفدرالية عام 1995 .

النظام السياسي : جمهورية فدرالية. ويقسم دستور 1994 الأراضي الإثيوبية إلى 9 ولايات تتشكل على أساس عرقي . ونظريا لكل واحدة منها الحق في تقرير مصيرها.

الحزب الحاكم : الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي.

أحزاب المعارضة : يضم البلاد اكثر من 60 حزبا .

الاقتصاد : موارد زراعية أساسا ويمثل البن ثلثي الموارد الموجهة للتصدير .

إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد : 100 دولار أمريكي.

إثيوبيا عضو في منظمات دولية وجهوية عديدة منها منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة .

نيغاسو غيداد

ولد سنة 1944 . درس التاريخ باديسا بابا ثم علم الأعراق و علم النفس بألمانيا حيث كان معلما من 1978 إلى 1991 بفرانكفورت.عاد إلى إثيوبيا سنة 1991 حيث عين وزيرا للعمل ثم

للاتصال . في يوم 23 أوت 1995، وصل النظام الانتقالي إلى نهايته بعد انتخاب السيد نيغاسو غيداد رئيسا للجمهورية من طرف الجمعية الفدرالية. و في نفس اليوم، عين ميليس زيناوي، الوزير الأول للحكومة الانتقالية منذ 1991، عين وزيرا أولا و رئيسا للسلطة التنفيذية.

جمهورية كينيا

الموقع الجغرافي : كينيا بلد يقع في إفريقيا الشرقية تحده تترانيا جنوبا وأوغندا غربا و السودان وإثيوبيا شمالا والصومال من الشمال الشرقي.

رئيس الدولة : دانيال أراب موى المساحة : تبلغ 582640 كلم^2

عدد السكان : يبلغ 3ر28 مليون نسمة .

العاصمة : نايروبى

المدن الرئيسية : ممباسا / كيسومو/ ناكورو .

العملة النقدية : الشلينغ الكيني

اللغة الرسمية : الإنجليزية والسواحلية

الديانة : الأغلبية مسيحية

نبذة تاريخية : أدخلت تحت الحماية البريطانية عام 1895 ثم أدمجت كمستعمرة للتاج البريطاني عام 1920 قبل أن تصبح كينيا جمهورية عام 1964 برئاسة جومو كينياتا الذي بقى رئيس لها إلى أن وافته المنية في عام 1978 حيث خلفه في منصب الرئاسة نائبه دانيال توروتيتيش أراب موى الذي أعيد انتخابه سنة 1997 لعهدة رئاسية رابعة وأخيرة.وكانت أول انتخابات تعددية في كينيا قد جرت سنة 1992 .

النظام السياسي : نظام رئاسي حسب دستور 1963 .

الحزب الحاكم : الاتحاد الكيني الوطني الإفريقي .

أهم أحزاب المعارضة : الحزب الديمقراطي و الحزب الوطني للتقدم ومنتدى إعادة بناء الديمقراطية في كينيا والحزب الاجتماعي الديمقراطي .

الاقتصاد : كينيا ثالث منتج عالمي لمادتي البن و الشاي أصبحت في سنة 1996 رابع منتج عالمي للأزهار . كما تعتمد على السياحة إذ تمتلك محمية شاسعة للحيوانات وشواطئ استوائية خلابة تجلب أعدادا كبيرة من السواح كل سنة.

الدخل القومي للفرد : يبلغ 330 دولار .

دانيال اراب موا:

ولد في شهر سبتمبر 1924 في ساشو بمنطقة بارينغو في كينيا.أصبح دانيال أراب موا بعد دراسات زاولها بمدرسة افريكا اينلاند ميشن- كابسابت في كينيا معلما بين 1945 و1949 ثم شغل منصب نائب مدير في ثانوية تامباش من 1950 إلى 1955، كما كان عضوا في المجلس التشريعي في 1955 ثم رئيسا للاتحاد الديمقراطي الإفريقي في كينيا من 1960 إلى 1964.

وفي سنة 1961 اصبح اراب موا أمين البرلمان للتربية و نائب بارينغو سنة 1961 ثم وزير التربية بين 1962 و 1963 قبل أن يحتل منصب وزير الحكومة المحلية بين 1963 و 1964. وأصبح بعد ذلك وزيرا للداخلية من 1964 إلى 1967 قبل أن تسند له مهام نائب رئيس و قائد شؤون الدولة في البرلمان ووزير الداخلية.

ويغشل دانيال أراب موى منصب رئيس الجمهورية منذ 1978 وبين 1981و 1983 تراس منظمة الوحدة الإفريقية . وقد شارك في عدة أعمال وساطة لإحلال السلم وخاصة في التشاد وانغولا والموزمبيق والسودان وإثيوبيا والصومال.

جمهورية جيبوتي

الموقع الجغرافي : يحدّ جمهورية جيبوتي ارتيريا غربا و إثيوبيا جنوبا والصومال شرقا . وهي تحتلّ موقعا استراتيجيا على مدخل البحر الأحمر.

رئيس الدولة : إسماعيلي عمر غلاه

المساحة : 23000 كلم^2

العاصمة : جيبوتي

المدن الرئيسية : تاجوراه

العملة النقدية : الفرنك الجيبوتى

اللغات : العربية والفرنسية

الديانة : الإسلام

نبذة تاريخية : كانت جيبوتي تحت الاحتلال الفرنسي وتحصلت على استقلالها عام 1977 وانتخب على حاج حسان غولاد ابتلون رئيسا.
لم يترشح الرئيس غولاد للانتخابات الرئاسية التي نظمت يوم 4 سبتمبر 1999 مع بقائه في رئاسة الحزب الحاكم وفاز مدير ديوانه السيد غيلي بمنصب رئيس الجمهورية .

النظام السياسي : نظام رئاسي وتمارس السلطة التشريعية الجمعية الشعبية

الحزب الحاكم : التجمع الشعبي من أجل التقدم .

أحزاب المعارضة : الجبهة من أجل إعادة الوحدة و التقدم وهو حزب يشارك
حاليا في الحكم (arbitre) في إطار التحالف مع حزب
الرئيس السابق ابتيدون .

الاقتصاد : يعتمد اقتصادها على التجارة البحرية والسكك الحديدية / خط
جيبوتي/ أديس أبابا / ومن مواردها الملح و الإسمنت والثروات
البحرية.

إجمالي الدخل الفردي : / 150000/ فرنك جيبوتي.

جيبوتي عضو في //منظمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة
والجامعة العربية و مجموعة الـــ 77 و بلدان إفريقيا
والكرايبب و المحيط الهادي و منظمة الأمم المتحدة للزراعة
والتغذية و السوق المشتركة لدول إفريقيا الجنوبية والشرقية.

إسماعيل عمر غلاه:

ولد السيد غلاه في 27 نوفمبر 1947 بدير داوا في إثيوبيا
وتابع دراساته الابتدائية بالخلف الفرنسي بدير داوا ما بين
1954 و 1960 ثم دراساته الثانوية بمدرسة شارل فوكو في
جيبوتي ما بين 1960 و 1964 .

بدأ السيد غلاه مشواره المهني في سنة 1964 كموظف وكان
يناضل في الجامعة الشعبية الإفريقية من أجل الاستقلال من
1975 إلى 1979 ثم أصبح عضوا للتجمع الشعبي من أجل
التقدم في سنة 1979 . في سنة 1981 أصبح رئيسا للجنة
المركزية للتجمع و للجنة الثقافية.سنة بعد ذلك، أصبح السيد

غلاه عضوا في مكتب التجمع قبل أن يشغل منصب نائب رئيس ثالث لنفس التجمع. في أبريل 1999، كان مترشح حلف التجمع و جبهة إعادة البناء و الوحدة و الديمقراطية في الانتخابات الرئاسية التي فاز بها. و كان السيد غلاه إلى غاية ذلك التاريخ مدير ديوان الرئيس أبتيدون.

جمهورية السنغال

الموقع الجغرافي : السنغال بلد من إفريقيا الغربية يحده شمالا موريتانيا وشرقا مالي وجنوبا غينيا وغينيا بيساو. وتوجد غامبيا محصورة داخل إقليم السنغال.

رئيس الدولة : عبدو ضيوف

المساحة : تبلغ 196712 كلم^2

عدد السكان : 8ر3 ملايين نسمة

العاصمة : داكار

المدن الرئيسية : سان لويس /تياس / زيغينشور

العملة : الفرنك الافريقى

اللغة الرسمية : الفرنسية

الديانية : الإسلام

نبذة تاريخية : كانت السنغال مستعمرة فرنسية وتحصلت على استقلالها يوم 4 أبريل 1960 أقيمت التعددية عام 1974 و في عام 1981 اصبح عبدو ضيوف رئيسا للبلاد خلفا لليوبولد سيدار سانغور وفى 24 ماى 1998 فاز الحزب الاشتراكي في الانتخابات التشريعية وتم عقب ذلك انتخاب مجلس الشيوخ في 20 جانفي 1999 .

النظام السياسي : نظام رئاسي منذ 1963 واصبح عبدو ضيوف رئيسا للبلاد منذ 1988 أعيد انتخابه عام 1993 . السلطة التشريعية يمارسها برلمان ذو غرفتين منذ جانفي 1999 وذلك بعد إنشاء مجلس الشيوخ .

الحزب الحاكم : الحزب الاشتراكي

الاقتصاد : يعتمد الاقتصاد السنغالي على الزراعة أساسا ويمثل الفستق والقطن والصيد البحري الموارد الأساسية للبلاد متبوعة بالسياحة والفوسفات

واحتياطات الذهب والغاز الطبيعي .

الدخل الفردي : يبلغ 600 دولار /1995/

السنغال عضو في منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

عبدو ضيوف

الرئيس عبدو ضيوف هو رئيس دولة السنغال منذ 1981 تاريخ خلافته للرئيس المستقيل ليوبولد سيدار سنغور . الرئيس عبدو ضيوف من مواليد 7 سبتمبر 1935 في لوغا شمال السنغال.

تحصل على شهادة ليسانس في القانون العام بعد مزاولة دراسات بجامعة الحقوق في داكار ثم في فرنسا.

وعند عودته إلى السنغال، عين محافظ منطقة ثم مدير ديوان وزير الشؤون الخارجية فامينا عاما للجمهورية سنة 1963، في سنة 1968 ، عين وزيرا للتخطيط والصناعة، وبعد سنتين،

وزيرا أولا إلى غاية سنة 1981 حيث أصبح رئيسا خلفا لسنغور الذي استقال قبل سنتين من انتهاء عهدته طبقا للدستور.

وقضى عهدة رئاسية لمدة سبع سنوات سنة 1993 كما شغل السيد ضيوف منصب رئيس منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1992ورئيسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

جمهورية الصومال الديمقراطية

الموقع الجغرافي : تقع الصومال أقصى في القرن الإفريقي ويحدها جيبوتي من الشمال الغربي و أثيوبيا من الغرب وكينيا من الجنوب الغربي.

المساحة : تبلغ 637657 كلم^2

عدد السكان : يبلغ 2ر10 ملايين نسمة

العاصمة : موغاديشيو

المدن الرئيسية : كسمايو/ هرغيسا/ بربرا .

العملة : الشيلينغ الصومالي.

اللغات : الصومالية والعربية.

الديانة : الإسلام

نبذة تاريخية : تتكون الصومال من /الصومالي لاند/ البريطانية القديمة وصوماليا الإيطالية اللتان اتحدتا بمجرد الاستقلال . وفي عام 1950 وضعت الأمم المتحدة الصومال تحت وصاية إيطاليا لمدة 10 سنوات وفي يوم 1 جانفي 1960 صدر دستور جمهورية الصومال المستقلة الذى وضعته الغرفة المنتخبة عام 1959 . يسند دستور 1960 الحكم (arbitre) لرئيس الجمهورية . وبعد استفتاء 1990 تمت المصادقة على دستور جديد. و في عام1991 انقسمت البلاد إلى عدة مناطق تسيرها فصائل

عسكرية. واصبح السيد حسين محمد عيديد رئيسا للصومال عام 1996 خلفا لأبيه المتوفى .

النظام السياسي : انتخبت ندوة /صوديرا/ يوم 3 جانفي 1997 مجلسا رئاسيا يتكون من 5 أعضاء . للصومال مجلس وطني يتشكل من 171 عضوا يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات عن طريق التصويت العام ومن ستة أعضاء معينين.

الأحزاب السياسية : المؤتمر الصومالي و الحركة الوطنية الصومالية ورابطة الشبيبة الصومالية والحزب الاشتراكي الثوري الصومالي .

الاقتصاد : أغلب أراضى الصومال صحراوية ومواردها الأساسية هي تربية المواشي والزراعة.

إجمالي الدخل الفردي : يبلغ 150 دولار / 1995/ .

جمهورية الصومال الديمقراطية عضو في منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة والجامعة العربية.

مملكة سوازيلاند

الموقع الجغرافي : تقع مملكة سوازيلاند في جنوب القارة الإفريقية وهي منحصرة بين دولة جنوب إفريقيا والموزمبيق.

حاكم الدولة : الملك مسواتي الثالث

المساحة : تبلغ 17363 كلم^2

عدد السكان : يبلغ 780000 نسمة

العاصمة : العاصمة الإدارية /مبابان/ العاصمة التشريعية/لوبامبا/.

المدن الرئيسية : لا فتنغ ولاريبي

العملة : ليلانغني

اللغات : الانجليزية والسوازية

الديانات : المسيحية/57 % وعقائد محلية

نبذة تاريخية:

في عام 1968 أصبحت سوازيلاند مملكة دستورية مستقلة وفي سنة 1972 علق الملك سوبهوزا العمل بالدستور وحل الأحزاب السياسية أعلن عن /حالة/ الطوارئ. وفي عام 1982 مات الملك سوبهوزا فخلفه الملك مسواتي الثالث الذي حل البرلمان عام 1992 وانشأ مجلسا عرائشيا تقليديا سمي بالليكوكو. وفي عام 1993 شرع في تطبيق الديمقراطية أجريت انتخابات في شهر سبتمبر من عام 1998 .

النظام السياسي : حكم ملكي علق العمل بالدستور القديم عام 1973 أما الدستور الجديد لسنة 1978 فلم يقدم رسميا للشعب .

أحزاب المعارضة : منعها دستور 1978 .

الاقتصاد :

تعد المياه المورد الطبيعي الوحيد للبلاد . و تتمثل أهم الصادرات في السكر والعصائر المركزة غير الكحولية والقطن أما الإنتاج الزراعي فيتمثل قصب السكر والحوامض والذرة والأناناس .

الإنتاج القومي الخام : يبلغ 1440 مليون دولار /1997/

الدخل الفردي : يبلغ 3800 دولار

مملكة سوازيلاند عضو في منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.

الملك مسواتي الثالث:

ولد يوم 19 أبريل عام 1968، زاول دراساته الابتدائية والثانوية بسوازيلاند.

وتحصل على شهادة في العلوم السياسية والحقوق بعد أن تابع دراسات عليا بإنجلترا، وهو ولي عهد الملك سوبهوزا الذي توفي عام 1982، وعين ولي العهد من طرف العائلة الملكية عن عمر يناهز 14 سنة عام 1983.وتربع على العرش يوم 25 أبريل 1986.وتقاسم المسوؤليات الملكية مع الملكة الأم، حارسة القيم التقليدية، وتقلد منصب رئيس دولة وتكفل

بالنشاطات التنفيذية، كما شغل منصب وزير الدفاع منذ

1987.

جمهورية تانزانيا المتحدة

الموقع الجغرافي : تقع جمهورية تانزانيا في إفريقيا الشرقية تتشكل من طانجانيكا سابقا وجزر زنجبار وبامبا الواقعة في المحيط الهندي وتحدها شمالا كل أوغندا وكينيا وغربا البوروندى ورواندا والجمهورية الكونغو الديمقراطية /الزايير سابقا/ وجنوبا الموزمبيق وملاوي وزامبيا.

رئيس الدولة : بن يمين ويليام مكابا

المساحة : تبلغ 954090 كلم^2

عدد السكان : يبلغ 9ر29 مليون نسمة /حسب إحصاء 1997/

العاصمة : دار السلام

المدن الرئيسية: موانزا /طابورا /مبيا/ طانغا/ زنجيبار/ دودوما.

العملة : الشيلنيغ التانزاني /1 دولار س 662 شيلينغ/

اللغات : السواحلية /لغة وطنية/ الإنجليزية /لغة ثانية/

الديانات : الإسلام المسيحية البوذية والانيمية.

نبذة تاريخية : في 9 ديسمبر 1961 استقلت طانغانيكا بعد أن كانت منذ 1916 تحت الانتداب والوصاية البريطانية. وفى عام 1962 انتخب جوليوس نيريرى رئيسا للجمهورية وفى 26 أبريل من سنة 1964 استقلت زانجيبار لتتشكل جمهورية تانزانيا المتحدة. وقد عاشت البلاد حربا ضد أوغندا دامت من عام 198. إلى عام

1987 في سنة 1985 ترك /أب الآمة// نيريرى مكانه للسيد
علي حسن موينيي. وتم إدخال التعددية الحزبية عام 1992 .

النظام السياسي : نظام الحكم (arbitre) رئاسي حسب دستور طانغانيكا
الساري المفعول منذ عام 1961 والذي تمت مراجعته في 1962
و دستور زانجيبار القائم منذ عام 1963 والذي تمت مراجعته
في السنوات 1964 1979 و 1984 .
أما دستور /الوحدة/ بين طانغانيكا وزانجيبار فهو قائم منذ عام
1964 وتمت مراجعته في 1965 و1977 و1992 .وقد احتفظت
جزر زنجيبار وبامبا بإدارة مستقلة برئيس وحكومة خاصة بهما.

الحزب الحاكم : /شاماشا مباندوزى / الحزب الواحد سابقا هو حزب الثورة.

أهم أحزاب المعارضة: حزب /ان سى سى ار/ ماغيزي.

الاقتصاد : الموارد الطبيعية من ثروة مائية وايتان وفوسفات وفحم ونيكال
وغاز طبيعي وحديد وذهب وأحجار كريمة. وتتمثل الصادرات
في البن والقطن والسيزال والشاي والتبغ وجوز البلاذر.

الدخل الفردي : يبلغ 17. دولار /1996/

جمهورية تانزانيا عضو في عدة منظمات من بينها منظمة الوحدة
الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز.

بن يمين وليام مكابا:

ولد بن يمين وليام مكابا في 12 نوفمبر 1938 بنداندا وزاول
دراسته في أوغاندا وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وتحصل
على ليسانس في الأدب واللسانيات وتابع برنامجا خاصا في

الدبلوماسية والعلاقات الدولية (1962-1963). وفي 1967 احتل منصب مدير جريدة "تانزانيا ستاندرد نيوسبير" وكلف بإصدار يومية "ديلي" و "ساندي نيوز". وفي 1974 أصبح مكلف بالإعلام لدى الرئيس نير يري قبل أن يعين سفيرا لتانزانيا في نيجيريا في 1976 . وبين 1970 و 1977 كان مكابا عضو في برلمان مجموعة دول شرق إفريقيا، وبين 1977 و 1980 احتل منصب وزير الشوون الخارجية. أنتخب نائبا وأصبح وزيرا للإعلام والبث الإذاعي في 1980، وقد عين سفيرا في كندا والولايات المتحدة على التوالي (1982-1983). واحتل مكابا من جديد منصب وزير الخارجية من 1984 إلى 1990، وأنتخب نائبا للمرة الثالثة في 1990 و من جديد وزيرا للإعلام والبث الإذاعي إلى غاية ماي 1992 وهو التاريخ الذي عين فيه وزيرا للتربية العالية والعلوم والتكنولوجيا.أنتخب بن يمين وليام مكابا رئيسا للجمهورية في 22 نوفمبر 1995 لمدة خمس سنوات.

جمهورية تشاد

الموقع الجغرافي : تحد جمهورية التشاد من الشمال ليبيا ومن الجنوب جمهورية إفريقيا الوسطى ومن الغرب النيجر ونيجيريا والكاميرون ومن الشرق السودان.

رئيس الدولة : إدريس دبي.

المساحة : تبلغ 1284 آلف كلم^2 .

عدد السكان : يبلغ 6ر932 مليون نسمة.

العاصمة : نجامينا.

المدن الرئيسية : بنغور و صرح و عبش و موندو و دوبا.

العملة : الفرنك الإفريقي.

اللغات الرسمية : الفرنسية والعربية.

الديانات : الإسلام /44 بالمائة/ و المسيحية /33 بالمائة/ والباقي الأنيمية.

نبذة تاريخية : مستعمرة فرنسية قديمة استقلت يوم 11 أوت 1960و كان فرانسوا تومبالباى أول رئيس جمهورية وفى سنة 1973 احتلت التشاد من طرف ليبيا و في سنة 1989 تم التوقيع في الجزائر على اتفاق سلام بين التشاد و ليبيا و عبر الطرفان عن إرادتهما في عرض خلافهما الحدودي على محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale. وفى 3 جويلية 1994 قررت محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale)

ضم شريط أوزو إلى التشاد. وفي3 جويلية 1996 تم انتخاب
رئيس الجمهورية إدريس دبي بينما أجريت الانتخابات
التشريعية في جانفي 1997 قبل تنصيب المجلس الشعبي الجديد
في 4 أبريل من نفس السنة.

النظام السياسي : نظام رئاسي. وتمت المصادقة على الدستور عن طريق
الاستفتاء يوم 31 مارس 1996 ويقوم بالمهمة التشريعية مجلس
وطني تعددي.

الحزب الحاكم : الحركة الوطنية للإنقاذ.

أحزاب المعارضة : الاتحاد من أجل الجمهورية و الديمقراطية والاتحاد الوطني
من أجل التنمية والتجديد والاتحاد من أجل الديمقراطية
والجمهورية والتجمع من أجل الديمقراطية والتقدم والحزب من
أجل الحريات والتنمية والتحالف الوطني من أجل الديمقراطية.

الاقتصاد : تزخر بموارد الطبيعية مثل الصمغ العربي وتعد من أهم مصدريه في
العالم بـــ 3500 طن سنويا. كما تنتج القطن والسكر وعدد من
المعادن مثل الذهب والفضة و البلاتين والحديد والتيتان والمنغنيز
والتنغستين. كما يقدر احتياطها من النفط ب 900 مليون
برميل تقع في منطقة دوبا جنوب البلاد.

الدخل الفردي : يبلغ 240دولار /1997/.

التشاد عضو في منظمتي الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة.

إدريس دبي:

ولد عام 1952 في بردوبا بالتشاد. سجل إدريس دبي في

المدرسة الفرنسية في فادا ليواصل دراساته في الثانويتين الفرنسية العربية في ابيشي و حاك مودينا لبونغور. وهو متحصل على شهادة البكالوريا في العلوم, تلقى تكوينا عسكريا بمدرسة الضباط العاملين لنجامينا (دفعة 1976/1975) ليدخل بعد ذلك إلى معهد صناعة الطيران اموري لا غرانج لهازبورك (فرنسا). واصبح طيارا. تحصل على رتبة عقيد وتابع من 1986 إلى 1987 دراسات بالمدرسة العليا للحرب لمختلف الأسلحة في فرنسا. وفي عام 1987 يعين مستشارا لدى رئاسة الجمهورية مكلف بالدفاع والآمن وفي الوقت ذاته محافظا مكلفا بالأسلحة. وفر إلى السودان على اثر خلاف مع رئيس الدولة، السيد حسان حبري. وعين العقيد إدريس دبي الذي كان رئيس الحركة الوطنية للإنقاذ منذ إنشائها في مارس 1990 لرئاسة مجلس الدولة فور انتصار القوات الوطنية يوم

4 ديسمبر 1990 . كما رقي إدريس دبي إلى رتبة جنرال يوم 21 فيفري 1995 و انتخب رئيسا للجمهورية يوم 3 جويلية 1996 .

جمهورية الطوغو

الموقع الجغرافي : تقع جمهورية الطوغو في إفريقيا الغربية وتحدها شمالا بوركينا فاسو و غربا غانا و شرقا البنين.

رئيس الدولة : الجنرال غناسنغبي ايادبما

المساحة : تبلغ 56785 كلم^2

عدد السكان : يبلغ 138ر4 مليون نسمة

العاصمة : لومى

المدن الرئيسية: سوكودى وكباليم وكارة واتاكبامى

العملة : الفرنك الإفريقي

اللغة الرسمية : الفرنسية

الديانة : الاتمية /50 %/ المسيحية/35 %/ الإسلام/15 %/

نبذة تاريخية : انطلاقا من عام 1894 أصبحت محمية ألمانية ثم احتلها الفرسيون والإنجليز في بداية القرن العشرين قبل أن تقع تحت الانتداب الفرنسي فيما بعد إلى أن استقلت يوم 27 أبريل 1960 .في عام 1967 تولى ايادبما رئاسة الدولة وعين من جديد في نفس المنصب سنة 1972 . وفى سنة 1979 أعيد انتخابه رئيسا في نفس الوقت الذي أعيد فيه انتخاب نواب الجمعية الوطنية.

النظام السياسي : حكم رئاسي وتم تبنى الدستور في عام 1992 وتتكون السلطة التشريعية من غرفة واحدة.

الحزب الحاكم : تجمع الشعب الطوغولى.

أحزاب المعارضة الرئيسية : اتحاد القوى من اجل التغيير غير ممثل في الجمعية لجنة النشاط من اجل التحديد والاتحاد الطوغولى من اجل الديمقراطية.

الاقتصاد : تزخر الطوغو بعدة موارد طبيعية مثل الفوسفات الملح والرخام والقطن و الفول والكاكاو والبن. وتصدر الفوسفات والجير الخيوط القطنية والبن والفول و الكاكاو.

الدخل الفردي : يبلغ 400 دولار /1998/ الطوغو عضو في عدة منظمات دولية وإقليمية من بينها منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

ناسيغبي ايادبما:

ولد في عام 1936 في بيا بالطوغو وزاول دراساته الابتدائية والثانوية في بيا وبيرياه لينضم في سن التاسعة عشر إلى الجيش الفرنسي. وعاد ايادبما إلى الطوغو يوم 13 جانفي 1963 وتمت ترقيته ملازما أولا ثم عقيدا. كما عين قائدا للمشاة عام 1964 ليصبح بعد سنة قائدا للأركان برتبة عقيد. انتخب ناسيغبي ايادبما عام 1972 رئيسا للجمهورية قبل أن يعيد انتخابه على التوالي عام 1986 و 1993 و1998.

جمهورية رواندا

الموقع الجغرافي : رواندا بلد يقع في إفريقيا الشرقية يحده أوغاندا شمالا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (الزايير سابقا) غربا وبوروندى جنوبا وتنزانيا شرقا.

رئيس الدولة : القس بيزى مونغو

المساحة : تبلغ 26340 كلم^2

عدد السكان : يبلغ 7 ملايين نسمة

العاصمة : كيغالى

المدن الرئيسية : بوتارى وجيزانى

العملة : الفرنك الروندى

اللغات : الكينيار واندة و الفرنسية .

التاريخ : كانت محمية ألمانية من عام 1886 إلى غاية 1916 قبل أن تضعها عصبة الأمم(société des natios)تحت الوصاية البلجيكية إلى غاية الأول من جويلية 1962 تاريخ استقلالها.

وقد عين غريغوار كايياندا كأول رئيس للجمهورية. و في عام 1978 تولى الجنرال جوفينال هابيا ريمانا الحكم(arbitre) و أعيد انتخابه في 1983 و 1988 . وعاشت البلاد العديد من الخلافات الداخلية قبل أن يتم التوقيع على اتفاق السلام //لاروشا// في الرابع من أوت 1993 .

في يوم 19 فيفرى 1994 عين القس بيزى مونغو رئيسا للجمهورية وشكلت حكومة وحدة وطنية .

النظام السياسي : نظام رئاسي حسب دستور عام 1991 وحكومة وحدة وطنية تتكون من خمس تشكيلات سياسية ومجلس انتقالي .

الأحزاب المشاركة في الحكم (arbitre) : الجبهة الوطنية الرواندية والحركة الديمقراطية الجمهورية و الحزب الاجتماعي الديمقراطي والحزب الليبرالي و الحزب الديمقراطي المسيحي.

الاقتصاد : تعد جمهورية رواندا بلدا زراعيا بالدرجة الأولى و تتشكل صادراته من البن (2ر45 مليون دولار في عام 1997) و الشاي (7ر20 مليون دولار عام 1997) و الجلود (6ر4 مليون دولار) و حجر القصدير (7ر3 مليون دولار في 1997). الناتج القومي الإجمالي الخام : يبلغ 1659 مليون دولار /1997/

الدخل الفردي : يبلغ 180 دولار /1995/ .

رواندا عضو في منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى .

الرئيس القس بيزي مونغو:

ولد القس بيزي مونغو سنة 1950 بكراغو (رواندا) وزاول دراساته الابتدائية والثانية بجيسنيي برواندا وأدى دراساته الجامعية بكل من لاروانداال وستراسبورغ وغرونوبل بفرنسا (علم النفس - علوم سياسية والمحاسبة).

واصبح الرئيس الرواندي الذي كان إطارا في شركة النقل وبنك

رواندا، مديرا عاما للشركة الرواندية للمياه والكهرباء (اليكترو غاز) ليصبح بعدها عضوا في اللجنة التنفيذية للجبهة الوطنية الرواندية من 1990 إلى 1994 . واعتلى القس بيزي مونغو رئاسة الجمهورية في جويلية 1994 وهو أيضا نائب رئيس الجبهة الوطنية الرواندية منذ 1998 .

جمهورية السودان

الموقع الجغرافي : السودان بلد يعبرها نهر النيل تطل على البحر الأحمر في شمال الشرقي لها حدود مشتركة مع تسعة دول هي مصر شمالا وليبيا والتشاد غربا اريتيريا وإثيوبيا شرقا وكينيا وأوغندا والزائير ودولة وسط إفريقيا من الجنوب.

رئيس الدولة : الفريق عمر البشير

المساحة : تبلغ 2505813 كلم^2 /أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة/

عدد السكان : يبلغ 9ر27 مليون نسمة / /1997/

العاصمة : الخرطوم

المدن الرئيسية : أم درمان/الخرطوم /بحري/بورسودان/عطبرة/الأبيض

العملة : الجنيه

الديانة : الإسلام

نبذة تاريخية : كانت السودان محمية إنجليزية / مصرية منذ عام 1899 إلى أن نالت استقلالها في عام 1956 بعد حكم جعفر النميرى الذي دام من 1965 إلى 1985عرفت البلاد حكما برلمانيا في الفترة الممتدة من 1986 إلى 1989 . في 1985 وضع دستور لكنه علق في عام 1989 وفى عام 1996 ثبتت الانتخابات العامة الجنرال البشير في منصب الرئاسة.

النظام السياسي : نظام حكم فيدرالى . برلمان .

الحزب الحاكم : المؤتمر الوطني / وهو المنظمة الوحيدة المسموح لها بالنشاط

الأحزاب الأخرى : الجبهة الوطنية الإسلامية والتحالف الديمقراطي الوطني والجبهة الموحدة للمعارضة.

الاقتصاد : يعتبر الصمغ من بين أهم موارد البلاد /فهو أول منتج عالمي لهذه المادة/ وتتمثل الصادرات الأخرى في القطن والسورغو.

الدخل الفردي : يبلغ 380 دولار /1995/ .

السودان عضو في منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية.

الرئيس عمر حسن أحمد البشير:

ولد أحمد البشير يوم 14 جانفي 1944 في مقاطعة شاندي بالسودان وتخرج من مدرسة الإدارة للسودان. هو حامل لشهادة ماجستير في العلوم العسكرية بالسودان وماليزيا كما تابع دراسات عليا في أكاديمية ناصر العسكرية بمصر. التحق في سن مبكر بصفوف الجيش وأصبح قائدا للناحية العسكرية الغربية وللقوات الجوية قبل أن يشغل منصب عميد المشاة. ساهم في تأسيس مجلس قيادة سمي مجلس "ثورة الإنقاذ الوطني". أصبح رئيسا للدولة سنة 1989 بعد الإطاحة بالحكم (arbitre) المدني ثم نظم في 1993 انتخابات رئاسية مسبقة فاز بها وشغل منصب وزير الدفاع. حوّل عمر حسن أحمد البشير النظام البرلماني إلى نظام رئاسي وأصدر قوانين حول التعددية الحزبية

والتناوب على السلطة. كما يشغل منصب رئيس المؤتمر الوطني،
الحزب الحاكم.

الملحق الثاني

وثائق تقسيم الأراضي الصومالية
بين الدول الأوروبية
الاستعمارية وأثيوبيا

الاتفاقية الموقعة بين الصوماليين والحكومة البريطانية

(1884م - 1885م)

نحن الموقعين أدناه- القبائل الصومالية- نرغب في إبرام اتفاقية مع الحكومة البريطانية للمحافظة على استقلالنا وحفظ النظام وكل الأشياء الحسنة ولذلك اتفقنا على الآتي:

الفقرة الأولى: نتعهد- أسماء القبائل- بأننا لن نسلم ولن نبيع أو نعطي أي أرض لأية دولة أخرى غير الحكومة البريطانية، ولايمكن التصرف في أي جزء من الأراضي التي تقع في حوزة الحكومة البريطانية الآن.

الفقرة الثانية: يسمح لجميع السفن التي تحمل العلم البريطاني بالرسو والاتجار في الموانئ الواقعة في أيدي القبائل المتعاقدة.

الفقرة الثالثة: توفر الحماية والأمن لجميع الرعايا البريطانيين المقيمين أو الذين يزورون مناطق القبائل الصومالية المتعاقدة، كما توفر لهم حرية السفر بمساعدة زعماء القبائل المذكورة.

الفقرة الرابعة: تمنع تماما تجارة الرقيق، ولبواخر الملكية البريطانية الحق في طلب تسليم الرقيق واستخدم القوة إذا تطلب الموقف في البر والبحر.

الفقرة الخامسة: للحكومة البريطانية الحق في تعيين وكيل أو وكيلين لها في الأراضي الخاضعة للقبائل المتعاقدة، ولهؤلاء الحق في أن يعاملوا باحترام ويتمتعوا بالحماية حسبما تراه الحكومة البريطانية.

تم التوقيع من جانب ممثل الحكومة البريطانية ورؤساء القبائل والشهود.

ملحق للمعاهدة بين بريطانيا وزعماء قبائل الصومال موقّع في سنة 1886م

اتفقت الحكومة البريطانية وزعماء القبائل الموقعون أدناه على رغبتهم في تقوية علاقات الصداقة والأمن بينهم وقد عينت الحكومة البريطانية **الميجور هنتر** وكيلا سياسيا لها في ساحل الصومال لتوقيع اتفاق بهذا الغرض، ومن ثم اتفق **الميجور هنتر** مع زعماء القبائل الموقعين على الآتي:

الفقرة الأولى: تتعهد الحكومة البريطانية- استجابة لرغبة زعماء القبائل الموقعين- بأن تحمي الأراضي التي تقع تحت حكمهم وتقوم بنفسها بواجبات الحماية.

الفقرة الثانية: يتعهد زعماء القبائل الموقعون بألا يبرموا أي اتفاق كان مع أية دولة أجنبية بدون معرفة وموافقة الحكومة البريطانية.

الفقرة الثالثة: تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول ابتداء من أول فبراير سنة 1886م.

اتفاق الحماية البريطانية على منطقة الأوغاد ين في سبتمبر سنة 1896م

وقّع **أحمد مورجان** زعيم منطقة **الأوغاد ين** الصومالية اتفاقا وضع المنطقة تحت الحماية البريطانية ونصّ على الآتي:

أولا: أنا الموقع أدناه **أحمد مورجان** زعيم أوغادين الصومالية، أضع نفسي وشعبي وأرضي تحت حماية الحكومة البريطانية. وأتعهد أنني وخلفائي وشعبي لن نسلم أي جزء من الأراضي التابعة لنا لأية قوة أجنبية أخرى، ولن نوقع أي اتفاق آخر بدون علم الحكومة البريطانية.

ثانيا: أتعهد بأن أية علاقات تجارية مع الغير لن تتم بدون موافقة وكيل الحكومة البريطانية. وسيقوم الوكيل بحل المشاكل الناتجة عن المعاملات التجارية. وسوف أعمل وفقا لنصائحه فيما يتعلق بمثل هذه الأمور.

التوقيع باللغة العربية

أحمد مورجان

أسماء الشهود

معاهدة الصداقة والحماية بين فرنسا وزعماء قبائل الصومال الفرنسي في مارس سنة1885 م

أبرمت المعاهدة بين م. **ليجاردي** حاكم منطقة (أبخ) ممثلا للحكومة الفرنسية، وزعماء القبائل الذين يحكمون المنطقة التالية: من **خراك** حتى خلف **مبادو قرب زيلع**.

الفقرة الأولى: من الآن فصاعدا هناك صداقة بين فرنسا وزعماء المنطقة المذكورة.

الفقرة الثانية: تضع القبائل أراضيها تحت حماية فرنسا لكي تقوم بحمايتهم من كل الأجانب.

الفقرة الثالثة: تأخذ الحكومة الفرنسية على عاتقها مهمة تسهيل التجارة على الساحل وخاصة في **أبادو**.

الفقرة الرابعة: يتعهد زعماء القبائل بألا يبرموا أي اتفاق أو معاهدة مع الغير بدون موافقة حاكم **أبخ**.

حررت في أبخ في: 26 مارس سنة1885م

توقيع حاكم أبخ

ليجارد **بصمات زعماء القبائل**

معاهدة الحكومة الايطالية

وسلطان بوصاصو

في 7 أبريل سنة 1889 م

أنا الموقع أدناه السلطان محمود يوسف سلطان منطقة **بوصاصو**، بملء اختياري وقعت هذا الاتفاق ووضعت عليه"**ختمي**":

أضع جميع الأراضي التي أحكمها من رأس عواد إلى رأس كيلي، أي نهاية **وادي بخالي**، تحت حماية الباخرة **ربيدو** المملوكة لحكومة ملك ايطاليا بقيادة **الكابتن باسيلي**.

وأتعهد بالاّ أوقع أي اتفاق أو معاهدة مع أية حكومة أو أشخاص آخرين. وأتعهد بأن أمنع حسب إمكانياتي أي مساس بالعدالة إزاء الرعايا الايطاليين وأصدقائهم الموجودين في الأراضي التابعة لي.

ولقد وقعت هذا الاتفاق وأنا في كامل قواي العقلية.

(توقيع) سلطان منطقة بوصاصو

الاتفاقية الايطالية – الحبشية لتحديد الحدود الحبشية مع الصومال الايطالي الموقعة في 16 مايو سنة 1908م[1]

الفقرة الأولى: خطوط الحدود التي تفصل بين الأراضي الصومالية التي تحكمها ايطاليا، وإمبراطورية الحبشة تبدأ من دلو عند التقاء **نهر داور وجنالي**، وتتجه شرقا حتى ميديا وتترل إلى أسفل حتى **نهر شبيلي** وكلها ستبقى تحت الحكم (arbitre) الايطالي، أما الأراضي والقبائل الواقعة شمالا ذاتها فإنها ستصبح تحت حكم الحبشة.

الفقرة الثانية: الحدود فوق **نهر شبيلي**، ستكون الخط عند الجزء الايطالي، أما القبائل المتواجدة على شمال هذا الجزء فستبقى داخل حدود الحبشة.

الفقرة الثالثة: القبائل في شمال **نهر جوبا** التي تحت نقطة الحدود ستكون ضمن المنطقة الايطالية وأما شمال نقطة الحدود فستكون داخل الحدود الحبشية.

---

(1) صلاح حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة،) العدد49، يناير سنة 1982م، الكويت.

الفقرة الرابعة: بداية من نقطة نهر شبيلي تتجه الحدود شمال شــرق، وهي تسير مع الخط المتفق عليه في سنة (1897م) مع الحدود الايطالية وتبقى كل القبائل المتواجدة قرب الساحل في المنطقة الايطالية. أما **الأوغــاد يــن** فستصبح من المنطقة الحبشية.

الاتفاق البريطاني – الفرنسي على تقسيم النفوذ فيخليج تاجورا والساحل الصومالي فبراير سنة 1888م[1]

أولا: يفصل خط مستقيم بين الأراضي الواقعة تحت الحماية الفرنسية والبريطانية، ابتداء من نقطة على الساحل في مواجهة **آبار هادو** إلى **هاباسوين**، ومنها يمتد الخط عبر طريق القوافل حتى **بياكابوبا**، ومنها يسير الخط في طريق القوافل، ومن **زيلع** إلى **هرر** مرورا في **جلدب**.

ثانيا: تعترف الحكومة البريطانية بالحماية الفرنسية على سواحل **خليج تاجورا** بما فيها **جزر موسى** والباب الواقعة في الخليج وعلى القبائل التي تسكن غرب الخط المذكور أعلاه، مقابل أن تعترف الحكومة الفرنسية بحماية الحكومة البريطانية على الساحل الصومالي من شرق الخط المذكور سابقا إلى **نبدر زياد** وبسلطتها كذلك على القبائل القاطنة شرق هذا الخط.

ثالثا: تمتنع الحكومتان المتعاقدتان عن التدخل في مناطق نفوذ كل منهما.

رابعا: تتعهد الحكومتان بعدم ضمّ **هرر** إليهما أو وضعهما تحت نفوذهما، وكذلك بمقاومة محاولات أي دولة أخرى لضمّ **هرر**.

---

(1) صلاح حافظ، عالم المعرفة، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، العدد49، يناير سنة1982م.

خامسا: تكفل الدولتان حرية التجارة عن طريق حماية استخدام طريق القوافل من زيلع إلى هرر وكذلك منطقة جلدب.

سادسا: تتعهد الدولتان بمنع تجارة الرقيق وتجارة الأسلحة في المنطقتين الواقعتين تحت نفوذهما.

الملحق الثالث

نصّ اتفاقية الوصاية الدولية

على إقليم تنجانيقا الصادرة في سنة (1946م)[1]

((لما كان الإقليم المعروف بتنجانيقا تجرى إدارته طبقا للمادة (22) من ميثاق عصبة الأمم (société des natios) المتحدة تحت الانتداب المخول لجلالة ملك بريطانيا،

ولما كانت المادة (75) من ميثـــاق الأمـــم المتحـــدة (chartes des nations unies) الموقع في سان فرانسيسكو بتاريخ (26) من يونيـــو ســـنة (1945م)، تنص على إنشاء جهاز للوصاية الدولية للإدارة والإشراف علـــى الأقاليم التي توضع تحت إشرافها بموجب اتفاقات فردية،

ولما كان بمقتضى المادة (77) من الميثاق المذكور، تنطبـــق قواعـــد الوصاية الدوليةtutelle internationale على الأقاليم تحت الانتداب، وحيث أبدى جلالة الملك رغبته في وضع تنجانيقا تحت نظام الوصاية الدولية tutelle internationale المذكورة،

ولما كان وضع إقلـــيم ماتحـــت نظـــام الوصـــاية الدوليـــة tutelle internationale ينبغي أن يتم عن طريق اتفاقية للوصاية يتفق عليها بين الدول المعنية، وتقرها الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامـــة (assemblée générale)

---

(1) صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، ط1، مكتبة النهـــضة المـــصرية، ســـنة 1980، القاهرة.

للأمم المتحدة وقد اقتنعت باتفاق الدول المعنية، بما فيها الدولة المنتدبة، طبقـــا للمادة (79) من الميثاق، تقرر بناء على ذلك الموافقة على القواعـــد الآتيـــة للوصاية على تنجانيقا:

(مادة2) يعين جلالة الملك بموجب هذا السلطة الإدارية لتنجانيقـــا، وتتولى مسئولية إدارة الإقليم حكومة جلالته في المملكة المتحدة وشمال ايرلندة.

(مادة3) تلتزم السلطة القائمة بالإدارة، أن تدير شئون تنجانيقا بحيث تحقق الأهداف السياسية لنظم الوصاية الدولية tutelle internationale. كما تلتزم بالتعاون الكامل مع الجمعية العامـــة (assemblée générale) للأمـــم المتحدة ومع مجلس الوصاية (conseil tutelle) في ممارستهما لوظائفهما، وأن تسهل أي زيارات دورية لإقليم تنجانيقا قد ترى هذه الهيئات موجبا لها، في أوقات يتفق عليها مع السلطة القائمة بالإدارة.

(مادة4) تكون السلطة القائمة بالإدارة مسئولة عن:

(أ) الأمن والنظام والحكم (arbitre) والدفاع عن تنجانيقا.

(ب) ضمان قيام تنجانيقا بدورها في صيانة السلم والأمن الدوليين.

(مادة5) لتحقيق الأغراض سالفة الذكر، وسائر أغراض هذا الاتفاق فإن السلطة القائمة بالإدارة مخول لها:

(ا) السلطات المطلقة للتشريع والإدارة والقضاء في تنجانيقا.

(ب) أن تدخل تنجانيقا في وحدات جمركية أو إدارية أو اتحـــادات فدرالية مع أقاليم مجاورة تخضع لإدارة السلطة القائمة بالإدارة أو لسيادتها.

(ج) أن تقيم القواعد البحرية والجوية أو الاستحكامات أو تعسكر قواتها، وتستخدمها في تنجانيقا، وأن تتخذ سائر الإجراءات التي تراها لازمة للدفاع عن الأقاليم.

(مادة6) على السلطة القائمة بالإدارة أن تنمي تطور الأجهزة السياسية الملائمة، وعليها لتحقيق هذا الغرض أن توفر لشعب تنجانيقا نصيبا متزايدا في الإدارة والوظائف العامة في الإقليم، وتنمي ممارسة السكان العمل في الأجهزة التشريعية والاستشارية وفي حكومة الإقليم سواء منها المركزي أو المحلي، حسبما يكون مناسبا للظروف الخاصة بالإقليم وشعبه. وعليها أن تتخذ سائر الخطوات التي من شأنها تحقيق التقدم السياسي للسكان طبقا للمادة67 (ب) من ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies).

(مادة8) ينبغي على السلطة القائمة بالإدارة، عند وضع القوانين المتصلة بملكية وحقوق التصرف في الأراضي والموارد الطبيعية، أن تدخل في الاعتبار القوانين والعادات الوطنية فلا يجوز نقل ملكية الأراضي الوطنية، أو الموارد الطبيعية الوطنية، إلا بين الوطنيين، وبإجازة سابقة من السلطة العامة المختصة. كما أنه لايجوز ترتيب حقوق عينية على أراضي الوطنيين أو مواردهم الطبيعية لغير شخص وطني، إلا بإجازة سابقة من السلطة العامة المختصة.

(مادة12) تتولى السلطة القائمة بالإدارة، حسبما يناسب ظروف تنجانيقا نشر التعليم الابتدائي، الذي يهدف إلى القضاء على الأمية، ويمكن من التقدم الثقافي والمهني للشعب، وأن توفر مايقتضيه الحال من وسائل التعليم الأعلى، والفني.

(مادة14) فيما عدا الاحتياطات المتعلقة بالنظام العام، تكفل السلطة القائمة بالإدارة لسكان تنجانيقا حرية القول والصحافة والاجتماع والشكوى.

(مادة16) تقدم السلطة القائمة بالإدارة إلى الجمعية العامة (assemblée générale) تقريرا سنويا على أساس مايرسمه مجلس الوصاية (conseil tutelle) لها. وتعين السلطة القائمة بالإدارة ممثلا لها لحضور جلسات مجلس الوصاية (conseil tutelle) التي يبحث فيها التقارير بتنجانيقا.

(مادة19) إذا ثار أي نزاع ما – بين السلطة القائمة بالإدارة، وعضو آخر في الأمم المتحدة – يتصل بتفسير أو تطبيق قواعد هذا الاتفاق، و لم يتيسر تسويته عن طريق المفاوضة أو أي طريق آخر، ينبغي أن يطرح أمام محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale) المنصوص عليها في القسم الرابع عشر من ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies))).

الملحق الرابع
مذكرة رئاسة منظمة الوحدة الافريقية
حول التزاع بين إثيوبيا وارتيريا[1]

أصدرت الرئاسة الحالية لمنظمة الوحدة الإفريقية مذكرة حول موضوع المحادثات غير المباشرة التي دارت بين إثيوبيا وارتيريا في عاصمة الجزائر هذا نصها الكامل:

1- بدعوة من فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية نظمت محادثات غير مباشرة بعاصمة الجزائر مابين29 أبريل و 5مايو سنة 2000م، وذلك بين وفد لإثيوبيا بقيادة وزيرها للشؤون الخارجية السيد/سيوم مسفين ووفد لإرتريا بقيادة وزيرها للشؤون الخارجية السيد/هايلي وولدنسي.

2- أدار هذه المحادثات غير المباشرة السيد/احمد أويحي الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية بمشاركة السيد/جينيت الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الإفريقية. وفضلا على ذلك استفاد هذا المجهود من أجل تحقيق السلم من دعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بوفد ضم السيدة/سوزان رايس مساعدة كاتبة الدولة للشؤون الإفريقية

(1) رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 2004 ، قبل إنشاء الاتحاد الإفريقي.

والسيد/انتو ني ليك المستشار الوطني السابق لشؤون الأمن من جهة، ومن قبل الاتحاد الأوروبي ممثلا من طرف السيد/ميلاني السفير مساعد السيد سري الممثل الخاص الذي انضم من بعد شخصيا إلى الأعمال من جهة أخرى.

3- كانت الغاية من محادثات الجزائر غير المباشرة أن تتيح للطرفين الخروج باتفاق حول"**ترتيبات تقنية مثبتة**" بغية تنفيذ مخطط التسوية السلمية للنزاع القائم بين إثيوبيا وارتيريا وهو المخطط المتضمن في الاتفاقية الإطار والكيفيات اللتين وافق عليهما الطرفان وزكتهما قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في الجزائر في يوليوسنة 1999م.

4- بهذا الصدد من الفائدة التذكير أولا بمختلف المراحل التي قطعتها جهود السلام التي بذلتها منظمة الوحدة الإفريقية منذ انعقاد مؤتمر القمة الخامس والثلاثين بالجزائر في يونيو1999م:

أولا: أثناء جولته الأولى في المنطقة ما بين 22 و 25 يوليو1999م طلب الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية من الطرفين أن يقوما بتوقيع اتفاقية الإطار والكيفيات ومن ثمة المضي إلى تنفيذهما.

غير أن إثيوبيا أشارت إذ ذاك إلى أنه ينبغي أن يكون التوقيع بعد الانتهاء من إتمام التفاصيل الأخيرة المتعلقة بالتطبيق ملتمسة من منظمة الوحدة الإفريقية أن تضبط هذه التفاصيل وأن تعرضها على الطرفين على ألا تكون محل تفاوض.

ومن ناحيتها لم تعترض ارتيريا التي كانت تحبذ القيام فورا بتوقيع الاتفاقية الإطار والكيفيات على العرض المسبق للتفاصيل الأخيرة من قبل

منظمة الوحدة الإفريقية وقبلت هي الأخرى أن تكون هذه الوثيقة غير قابلة للتفاوض.

ثانيا: في مستهل غشت 1999م قامت منظمة الوحدة الإفريقية (OUA)، بمساهمة منظمة الأمم المتحدة (ONU) التي يتعين عليها دعم تطبيق مخطط السلام، بإعداد وثيقة تحت عنوان" **ترتيبات تقنية** " تتضمن التفاصيل المطلوبة. وقام الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) بتقديم هذه الموافقة التقنية على كلا الطرفين وذلك ما بين 5و10غشت1999م.

وإذ ذاك أعلنت إرتيريا رسميا موافقتها على المواصفات التقنية في حين أن إثيوبيا أبدت من جانبها اعتراضات على بعض البنود التي رأت أنها مخالفة بما كانت عليه في الاتفاقية الإطار والكيفيات وطلبت كذلك توضيحات حول تلك النقاط.

ثالثا: تولت منظمة الوحدة الإفريقية إعداد التوضيحات التي طلبتها إثيوبيا وذلك بمساهمة منظمة الوحدة الإفريقية خلال زيارة للمنطقة في نهاية شهر غشت 1999م بتسليم هذه التوضيحات لإثيوبيا كما أبلغها إلى إرتيريا.

وإذ اعتبرت أن الجواب لم يكن على الوجه المحبذ طلبت مهلة للتفكير.

رابعا: قام الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية بزيارة للمنطقة في نهاية شهر أكتوبر 1999م و لم يتأت الحصول على تطور للوضع. غير أنه تم الطلب من إثيوبيا أن تعرض كتابيا وجهات نظرها في الترتيبات التقنية لتمكين منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) من دراستها وتم اطلاع إرتيريا بهذا الوضع.

خامسا: في نهاية نوفمبر1999م وجهت إثيوبيا إلى منظمة الوحدة الإفريقية مذكرة ضمنتها وجهات نظرها حول الترتيبات التقنية. وإثر ذلك دارت محادثات بين منظمة الوحدة الإفريقية وإثيوبيا قصد التعرف على النظرة التي يقبل بها هذا البلد الترتيبات التقنية وهي النظرة التي تم تدوينها في وثيقة تحضيرية بعنوان"**وثيقة على سبيل البيان**".

سادسا: ما بين 24فبراير و4 مارس 2000م انتقل الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية مرة أخرى إلى المنطقة.

وبهذه المناسبة لاحظ محتوى الوثيقة"**وثيقة على سبيل البيان**" كان يعكس حقا وجهات النظر التي تقبل بها أثيوبيا واطلع هذا الطرف بأنه سيطلب من إرتيريا القبول بالمشاركة في محادثات جديدة قصد التوصل إلى "**ترتيبات تقنية مثبتة**" ومقبولة من قبل الطرفين.

ولقد تم عرض ذلك على إرتيريا التي قبلت بعد مناقشات طويلة على مبدأ المشاركة في "**محادثات عن قرب**".

وقامت منظمة الوحدة الإفريقية بإعلان هذه الخطوة التي تحققت في مسار السلام، وذلك في البيان الذي أصدرته يوم5 مارس 2000م وهو البيان الذي أعلن وجود نقاط توافق بين الطرفين حول مضمون التوافقات التقنية، وأوضح أن المحادثات عن قرب، ستتم قصد إيجاد الحلول لمواطن الخلاف.

من بين نقاط التوافق بين الطرفين التي أعلنت عنها منظمة الوحدة الإفريقية نذكر على الخصوص ما يلي:

أ- تأكيد الموافقة على الاتفاقية الإطار والكيفيات وكذا على أنه ينبغي أن تعكس الموافقات التقنية المثبتة مضمون الوثيقتين

المذكورتين اللتين زكتهما منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر.

ب- كون أن تأويل الاتفاقية الإطار والكيفيات لا يخول إلا لمنظمة الوحدة الافريقية وحدها وبمسؤليتها.

ج- الالتزامات التي يتعهد بها الطرفان عندما يتوصلان إلى توقيف المواجهات، توقيف كل الهجومات البرية والجوية أو البحرية، توقيف كل عمل آخر من شأنه أن يعيق تطبيق مخطط السلام، ضمانات حرية التحرك والحماية للملاحظين العسكريين الدوليين، مراعاة قواعد القانون الإنساني الدولي.

د- اتفاق الطرفين على أن يعهدا للجنة محايدة مهمة تفتيش المواقع التي يتعين على كل منهما أن تسحبا منها قواتها أو أن تعيد إليها إدارتها المدنية في إطار العودة إلى الوضع الذي كان سائدا في تاريخ6مايو1998وذلك طبقا للكيفيات على أن تكون جوانب أخرى من هذا الإجراء محل اتفاق.

ه- الآجال التي يتعين منحها بعد الشروع في التطبيق لإعادة نشر القوات واستعادة الإدارة المدنية المنصوص عليهما في الكيفيات.

و- كون أنه لا مسار تفتيش المواقع ولا إعادة نشر القوات ولا حتى عودة الإدارة المدنية لا يعتمد بها في تحديد مجال المواقع الإقليمية المعنية الذي سيحدد في إطار ضبط الحدود الدولية بين البلدين.

ز- **الإجراءات التي يتم بها تحديد وتثبيت معالم الحدود الدولية على يد وحدة الخرائط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة،** التي ستعمل في كنف الحياد والشفافية، وكذا الإجراءات التي تعتمد في إقامة آلية التحكيم (arbitrage) الذي سيبت في النزاعات المحتمل وقوعها أثناء هذه العملية. والأمر سواء بالنسبة للحق المعترف به لكل طرف في أن يعرض على وحدة الخرائط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة كل عنصر في حوزته بما في ذلك الوثائق والشهادات الشفهية والحق في التعقيب على النتائج التي تتوصل إليها هذه الهيئة.

5- يتجلى من خلال ما سلف من التذكير أن المحادثات غير المباشرة التي دارت بعاصمة الجزائر كانت الغاية منها مساعدة الطرفين على التوصل إلى ترتيبات تقنية مثبتة انطلاقا من مواقف مقبولة من قبل كلا الطرفين وهي المواقف التي وقعت عليها إرتيريا في"**الترتيبات التقنية**" وإثيوبيا في"**الوثيقة على سبيل البيان**".

6- كان من المزمع كذلك أن تنطلق المحادثات غير المباشرة من نقاط التوافق الهامة بين الطرفين وكان لهذه المحادثات كما هو الشأن في كل حل سلمي يقتضي موافقة الطرفين أن تساعد هذين الطرفين على الاتفاق حول"**الترتيبات التقنية المثبتة**" وإلا أن تتيح لمنظمة الوحدة الإفريقية فرصة مساعدتهما على التوصل إلى ترتيبات مقبولة في كنف مراعاة الاتفاقية الإطار والكيفيات اللتين تظلان العنصرين الجوهريين في مخطط السلام.

7- لم يتأت مع الأسف مباشرة المحادثات في صلب الموضوع لكون إرتيريا طلبت التوقيع المسبق لاتفاقية الإطار والكيفيات وتوقيف إطلاق النار في حين أصرت إثيوبيا على الموقف الذي كانت عليه في يوليو1999م أي أن التوقيع المذكور لايتم إلا بعد الانتهاء من ضبط الترتيبات التقنية. كل الجهود المبذولة من قبل الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية بمساندة ممثلي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لم تتوصل إلى ثني إرتيريا وإثيوبيا عن موقفهما. ولهذا السبب تحتم تأجيل المحادثات غير المباشرة بعد أسبوع من الجهود.

8- بمناسبة الجولات الأخيرة التي تمت يوم5مايو2000م مع كل من الوفدين أعرب الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية للطرفين عن عميق انشغال منظمة الوحدة الإفريقية جراء هذا الانحباس الذي يطرأ على المسار السلمي.

وطلب من وفدي كل من إثيوبيا وإرتيريا أن يبلغا إلى أعلى سلطاتهما الوطنية النداء الملح الذي يوجهه إليهما الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية باسم كل إفريقيا إلى أن تتحليا بالتعقل وبأن تعيد التقييم لموقفهما على ضوء الانحباس الطارئ وأن تقبلا بإيفاد وفديهما لاحقا من أجل استئناف المحادثات غير المباشرة قصد تناول صلب المشاكل العالقة أي إتمام ضبط ترتيبات تقنية المثبتة وفق الاتفاقية الإطار والكيفيات والسماح لذلك بتطبيق مخطط السلام الذي زكته كل من منظمة الوحدة

الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة من أجل تسوية سلمية ونهائية للنزاع بين الأشقاء القائم بين البلدين.

كما ذكر الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية الطرفين بأن منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة والشركاء المساندين لمسار السلام هذا التزموا بأن يتابعوا عن كثب وأن يساندوا التطبيق النزيه لمخطط تسوية النزاع القائم بين إثيوبيا وإرتيريا.

ولقد تم توجيه هذا النداء نفسه والتعبير عن هذا التعهد نفسه لكل الطرفين من قبل كل من وفد الولايات المتحدة الأمريكية ووفد الاتحاد الأوروبي اللذين كانا حاضرين بعاصمة الجزائر في إطار مساندة جهود منظمة الوحدة الإفريقية.

9- باسم فخامة عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية شكر ممثله الشخصي ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على المساندة التي ما انفك يقدمانها لجهود تحقيق السلم المبذولة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية من أجل التسوية السلمية للنزاع القائم بين إثيوبيا وإرتيريا.

الملحق الخامس

بيان السيد وزير الدولة بوزارة الخارجية السودانية د. التجانى صالح فضيل أمام جلسة مجلس السلم والأمن الإفريقى حول مشكلة دارفور

13 أبريل 2004م

سيدتى الرئيسة ،

السادة أعضاء المجلس الموقرين ،

سعادة السفير سعيد جنيد ؛ مفوض السلم والأمن ،

أود فى البدء أن أشكر مجلسكم الموقر على اهتمامه بقضايا السلام في السودان؛ وفى القارة الأفريقية بصورة عامة .. وهو اهتمام يعبر بحق عن تطلعاتنا وآمالنا المعقودة على هذا المجلس الوليد لتحقيق الأمن والاستقرار فى ربوع القارة الافريقية.

وأرجو أن تسمحوا لى أن أخاطب جلستكم اليوم لإلقاء الضوء على تطورات الأوضاع فى إقليم دارفور بغرب السودان؛ والتى يبحثها مجلسكم الموقر اليوم .

يقع إقليم دارفور فى أقصى غرب السودان وتقدر مساحته بحوالى المائتى ألف ميل مربع؛ وهي تساوي خمس مساحة السودان .. وللإقليم حدود مشتركة مع كل من الجماهيرية الليبية وجمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى .. ويبلغ عدد سكانه حوالى الخمسة ملايين نسمة؛ ينتمون لأكثر من ثلاثين قبيلة ومجموعة عرقية.

تعود جذور هذه المشكلة إلى حقيقة أن معظم سكان إقليم دارفور يحترفون الرعي والزراعة كحرفتين أساسيتين .. ويتحرك الرعاة طلباً للمياه والمرعى الأمر الذي ظل يؤدى إلى حدوث احتكاكات ونزاعات بين القبائل التي تعتمد في معيشتها على الرعي وبين تلك التي تمارس الزراعة .. غير أن تلك الاحتكاكات والنزاعات كان يتم احتواؤها بواسطة أعيان القبائل وفق أنماط متعارف عليها تقليدياً .. إلا أن ظاهرة الجفاف التي ضربت منطقة الساحل الأفريقي خلال العقدين الماضيين أدت إلى تقليل مساحات الرعي وضمور في موارد المياه الأمر الذي زاد من وتيرة الاحتكاكات وقد تزامن ذلك مع سهولة الحصول على الأسلحة الأوتوماتيكية بسبب النزاعات فى المنطقة يضاف إلى ذلك انحسار سلطة الزعامات التقليدية التي كانت قادرة على احتواء آثار النزاعات عبر مجالس الصلح..

إن تصوير هذا الصراع بأنه صراع عرقي بين قبائل عربية وغير عربية تنفيه الحقائق التالية أولاً يمتاز إقليم دارفور بتمازج بين المجموعات السكانية بفضل

الزواج بين أفراد القبائل دون استثناء ثانياً إننا نشهد صراعاً بين قبائل تصنف بأنها عربية مثل الصراع الدموي الذي حدث بين قبيلتي الماهرية وبني هلبة أو صراعاً بين قبائل تصنف بأنها غير عربية مثل الصراع الدموي الذى حدث بين قبيلتي الميما والزغاوة .

إن التدهور البيئي قد أفرز ظاهرة أخرى ألا وهي ظاهرة النهب المسلح وهى ظاهرة منتشرة لسوء الحظ في غير قليل من الدول الأفريقية أسهمت في خلق حالة اضطراب أفرزت بدورها مجموعات مسلحة غير منضبطة .

وبطبيعة الحال فقد استوجب هذا الوضع أن تضطلع الدولة بمسئولياتها وواجباتها في الحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين حيث قامت الدولة بإقامة محاكم خاصة لضمان سرعة البت فى جرائم النهب المسلح كما أنها شرعت في توفير خدمات التعليم ومشروعات البنية الأساسية تمهيداً لتنمية شاملة إلا أن الخارجين عن القانون أعاقوا سير تلك المشروعات كما نبين لاحقا .

إن أجواء عدم الأمان التي سادت الإقليم بفعل النهب المسلح والصدامات القبلية شهدت عند بداية العام المنصرم ميلاد مجموعات قبلية مسلحه ذات مطالب محلية أردفتها بمطالب سياسية عند اختراقها بواسطة حزب المؤتمر الشعبي المعارض الذي يقوده د. الترابي. تسعى هذه المجموعات لتحويل القبيلة من كيان اجتماعى إلى كيان سياسي وهو ما يعرض أفريقيا لمخاطر جمة.

إن المطالب التنموية تتناقض وأفعال هذه المجموعة إذ لا يعقل أن يطالب أحد بالتنمية ويغتال العاملين فيها مثل اغتيال مدير مشروع جبل مرة ومهندس الاتصالات واغتيال ثلاثة مهندسين يعملون في مشروع مياه الريف. امتد نشاط

هذه المجموعة إلى إعاقة الإغاثة بمهاجمة شاحنات الإغاثة وهو الأمر الذي دفع أصحاب الشاحنات بالامتناع عن نقل الإغاثة مما زاد من معاناة المواطنين.

سيدتي الرئيسة ؛

لقد اتخذت حكومة السودان عدداً من الإجراءات الحكيمة لمواجهة تدهور الوضع فى دارفور أهمها الجلوس للتفاوض وحتى مع بعض المجموعات المسلحة ووقعت معها اتفاق سلام فى أبشى في سبتمبر 2003 إلا أن هذه المجموعات لم تلتزم فأدى ذلك إلى فشل التفاوض و لم تجد الحكومة بداً إلا بتحمل مسئولياتها بسيطرتها على كل المواقع وإلحاق هزيمة بها.

أصدر السيد رئيس الجمهورية عقب ذلك حزمة من القرارات أهمها وقف العمليات العسكرية الكبيرة، العفو عن حاملي السلاح، فتح ممرات الإغاثة، جمع السلاح من كل الجماعات غير النظامية ... إلخ، تابعت الحكومة مساعيها لإيجاد حل للمشكلة وبخاصةً معاناة النازحين واللاجئين وذلك بالدخول في مفاوضات بأنجمينا بين 3/30 - 2004/4/9م برعاية فخامة الرئيس التشادى إدريس دبي والإتحاد الافريقى. تمكن الطرفان من الوصول إلى وقف إطلاق النار ابتداءاً من 2004/4/11م ووقع الطرفان على بروتوكول العون الإنسانى لضمان سير الإغاثة وتأمين الجوانب الانسانية. وأكدت وثيقة وقف إطلاق النار التزام الطرفين بوقف الحملات الإعلامية العدائية والعمل سوياً لتحقيق السلام في دارفور، كما تشتمل الوثيقة على آليات وترتيبات وقف إطلاق النار. وأهمية الوثيقتين تكمن في أنهما جمعتا كل الحركات المسلحة في دارفور مشاركة قيادتها الميدانية .

ويمثل حرص الحكومة على متابعة أعمال هذه المفاوضات بالزيارة التي قام بها فخامة الرئيس عمر البشير إلى انجمينا فى 2004/4/11 حيث التقى الرئيس إدريس دبي ورافقه في تلك الزيارة السيد السفير سعيد جنيد مفوض السلم والأمن بالإتحاد الأفريقى والذي أجرى بدوره اتصالات بالخرطوم بعد عودته من انجمينا لبحث ترتيبات وقف إطلاق النار وجولة المفاوضات القادمة، وهذا ما يؤكد حرص حكومة السودان على دور الإتحاد الأفريقى في تسوية النزاعات في القارة.

وقد رحب رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقى البروفيسور ألفا عمر كونارى باتفاق أنجمينا مشيداً بالعزيمة السياسية والمرونة وروح الوفاق التي لازمت أطراف النزاع وهنأ الرئيس التشادي على الدور الذي قام به، كما ناشد المجتمع الدولي(communauté internationale) تقديم العون الإنساني العاجل للمتأثرين. من جانب آخر رحب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بالاتفاق وقال فى بيان صحفى أنه يثق في أن هذا الاتفاق يترتب عليه وقف فوري للأعمال العسكرية ونهاية الهجمات على المدنيين وكذلك فتح الطريق أمام المنظمات الإنسانية للوصول للمتأثرين .

وتأكيداً لمبدأ المسئولية والشفافية وجهت الحكومة السودانية دعوة للأمين العام للأمم المتحدة لإرسال بعثة على مستوى عال لتقصى الحقائق على الطبيعة فى إقليم دارفور، وستوفر حكومة السودان كامل تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة لتمكينها من زيارة كافة المناطق التي ترغب فى زيارتها ومقابلة كافة الأشخاص الذين ترغب فى مقابلتهم .

هذا وقد تم الإعلان عن زيارة يقوم بها فريق من الأمم المتحدة قوامه عشرة أعضاء برئاسة جان أقلاند وكيل الأمن والأمين العام للشئون الإنسانية لمناطق دارفور الثلاث خلال الفترة من 18 إلى 21 أبريل الجارى 2004م بهدف تقدير الإحتياجات الإنسانية للمتضررين .

وفى خطوة أخرى تؤكد جدية الحكومة السودانية، شكل رئيس الجمهورية لجنة وزارية فى السابع من أبريل الجارى بعضوية وزراء الخارجية، الداخلية، الدفاع، الشئون الإنسانية، حددت مهامها بمايلى :-

1/ السيطرة على المجموعات المسلحة غير المنضبطة التي تهدد أمن وسلامة المواطنين وتعيق انسياب الإغاثة.

2/ فتح كافة ممرات الإغاثة وضمان الوصول إلى المناطق التى تحتاج إلى العون الإنسانى.

3/ توفير الاحتياجات الضرورية لكافة السكان المتأثرين بالنزاع .

4/ خلق الأجواء الملائمة لتحقيق الاستقرار وتطبيع الأوضاع في دارفور.

قام وفد برئاسة السيد وزير الخارجية بزيارة إقليم دارفور في الثامن من أبريل الجاري، برفقة سفراء الولايات المتحدة، فرنسا، الإتحاد الأوربي ومديري مكاتب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة كاليونسيف، منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمي، بالإضافة إلى منسق الأمم المتحدة، كذلك صحب الوفد في هذه الزيارة مراسلون لوكالات الأنباء الكبرى مثل رويتر، هيئة الإذاعة البريطانية، وتلفزيون العربية، وعدد من الصحفيين السودانيين ومديري المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في السودان، ولعل هذا يؤكد أن الحكومة السودانية ليس لديها ما تخفيه.

وقد أكد عضو اللجنة المذكورة السيد وزير العدل في اجتماع موسع ضم منظمات المجتمع المدني بتقديم كل الخارجين عن القانون إلى محاكمات، مؤكداً على سيادة حكم القانون في هذه المرحلة.

من جانب آخر، وفي سبيل إيجاد حل سلمي شامل لهذا النزاع تقوم الحكومة بالتحضير لمؤتمر جامع بمشاركة كافة أبناء دارفور والمهتمين لمعالجة مشكلة دارفور معالجة شاملة بعيداً عن الحلول الجزئية مع هذه المجموعة أو تلك.

أصدر السيد رئيس الجمهورية توجيهات مباشرة للقيام بعمل مكثف في المرحلة القادمة لإعادة الثقة ومعالجة أى آثار جانبية ترتبت على الأحداث في مجال الخدمات أو الجانب الإنساني ونشر ثقافة السلام .

إن حزمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة وقرار وقف إطلاق النار تفرغ الحملات الإعلامية التي تقودها بعض الجهات ضد الحكومة السودانية من محتواها، ولا شك أنكم تتفقون معنا في أن مثل هذه الحملات تسمم أجواء المفاوضات وتدفع بالطرف الآخر إلى التعنت مما يمثل عقبة أمام الوصول إلى حلول شاملة وعاجلة .

الملحق السادس

خطة العمل الدولية الخاصة بدارفور

الهدف من الخطة:

تهدف هذه الخطة إلى إيجاد الملاءمة لاستعادة السلام والأمن والإستقرار والتنمية في دارفور. وفي هذا السبيل فإن حكومة السودان تلتزم بخطة العمل هذه لكي تعطي مؤشرات مبكرة للمجتمع الدولي على قيامها تقدم في تطبيق قرار مجلس الأمن (conseil de sécurité) رقم 1556 بحلول التاريخ النهائي المحدد في القرار وهو الثلاثين أغسطس وكذلك البيان المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة الصادر في 3 يوليو، وفي حين يتوجب الإقرار أنه قد لا يكون ممكنا لحكومة السودان أن تفي بكل الأعمال التي يمكن للحكومة القيام بها الآن لإظهار التزامها باحترام القرار.

إن خطة العمل هذه قد جرى إعدادها على ضوء المباحثات والمقترحات التي تم تناولها في الإجتماع الثاني للآلية المشتركة للمتابعة والذي ترأسه من الجانب السوداني الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية، ومن جانب الأمم المتحدة السيد يان برونك الممثل الشخصي للأمين العام في يوم 2004/8/2.

الإجراءات المطلوب اتخاذها:

1- تحديد وتأمين مناطق آمنة:

- تقوم حكومة السودان بتحديد مناطق في دارفور يمن أن يتم تأمينها في خلال ثلاثين يوما ويمكن لهذه المناطق أن تشمل معسكرات النازحين الحالية ومناطق حول مدن وقرى تتواجد بها كثافة عالية من السكان المحليين. وتقوم حكومة السودان بعد ذلك بتأمين الطرق التي تربط بين هذه المناطق. وتقوم بهذه الخطوات الشرطة السودانية لدعم الثقة التي أوجدها إعادة نشر القوات المسلحة السودانية. وسيسمح ذلك للمواطنين في مرحلة أولى بالوصول إلى هذه المناطق وممارسة حياتهم العادية فيما يتعلق بما يلي:

1) البحركة من وإلى أماكن الحصول على المياه والطعام.

2) رعاية الماشية.

3) ممارسة العمل الفلاحي في أراضيهم.

ويمكن تحقيق ذلك بعدد من الوسائل منها:

1) إقامة دفاعات ثابتة حول القرى والمعسكرات.

2) إقامة نقاط تفتيش على الطرق ذات الصلة.

3) توفير أطواف حماية لقوافل السيارات وغيرها.

2- التحكم في أنشطة القوات المسلحة السودانية:

كل العمليات الهجومية للقوات المسلحة السودانية في الأماكن الآمنة المقترحة سوف تتوقف على الفور. ذلك يشمل أي عمل هجومي ضد مجموعات المتمردين. وستمارس القوات المسلحة السودانية ضبط النفس

وتفادي الرد على أنشطة التمرد رغم حقها في الدفاع عن النفس. وسيتبع ذلك إعادة نشر القوات المسلحة بطريقة لا تجعلها في اتصال مباشر مع المعسكرات والمدنيين وسيؤدي ذلك إلى إثبات توفر الإرادة السياسية ويساعد في بناء الثقة بين المواطنين المحليين.

3- التحكم في أنشطة مجموعات التمرد:

بناء على اتفاق وقف إطلاق النار فإن حكومة السودان ستطلب مجموعة التمرد المشاركة في محادثات السلام في دارفور إن تمتنع على الفور عن القيام بأي عمليات عسكرية هجومية في المناطق الآمنة. وستتوقع حكومة السودان من الاتحاد الافريقي (union africaine) والشركاء الآخرين أن يضغطوا على مجموعات المتمردين في سبيل الإلتزام باحترام وقف إطلاق النار ووضع السلاح، ويمكن لاحقا جمع هذا السلاح في إطار عملية كاملة لنزع وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم .

4- التحكم في أنشطة المليشيات المسلحة:

تقوم حكومة السودان بتحديد وتوضيح المليشيات التي لديها تأثير عليها وإصدار التعليمات إليها لإيقاف أنشطتها على الفور ووضع أسلحتها، ويمكن لاحقا جمع هذه الأسلحة في إطار برنامج متفق عليه لجمع ونزع السلاح وتسريح المقاتلين على أن يشمل ذلك البرنامج نزع سلاح المتمردين والمليشيات المسلحة الأخرى.

5- الإتفاق بشأن المراقبين العسكريين:

تقوم حكومة السودان بدعوة لجنة إطلاق النار بمراقبة الوفاء بالإلتزامات المشار إليها أعلاه.

6) إظهار الإلتزام السياسي بمباحثات السلام:

تقوم حكومة السودان بإصدار إعلان واضح عن التزامها بالدخول في مفاوضات سلام بشأن دارفور في أقرب وقت ممكن في أي مكان يحدده الاتحاد الافريقي (union africaine). وتعمل حكومة السودان على تجديد التزامها بتحقيق نجاح المباحثات بصورة عاجلة في سبيل توفير الأمن وللقضاء على الأسباب الأساسية للتراع. ولحكومة السودان أن تتوقع أن يقوم مجلس الأمن (conseil de sécurité) والاتحاد الافريقي (union africaine) بالضغط على المتمردين بذات الطريقة في هذا الشأن.

7) تقوم حكومة السودان بطلب الحصول على دعم من الاتحاد الافريقي (union africaine) والجامعة العربية للمساعدة في حل الأزمة بتوفير الموارد المالية واللوجستية وكذلك المراقبين.

8) طلب الدعم من الشركاء الآخرين في المجتمع الدولي (communauté internationale):

تقوم حكومة السودان من خلال الأمم المتحدة بطلب توفير الموارد المالية واللوجستية اللازمة لمواجهة الأعباء المذكورة أعلاه أعلاه في خلال

الإطار الزمني المتضمن في قرار مجلس الأمــن (conseil de sécurité) رقــم 1556.

9) تقوم حكومة السودان بالتوقيع على اتفاق مع منظمة الهجرة الدولية نيق للإشراف على والمساعدة في العودة الطوعية للاجئين إلى ديــارهم. وتقــوم حكومة السودان بتأكيد سياستها الخاصة بألا تكون هناك عودة غير طوعية.

10) تقوم حكومة السودان بالعمل مع الزعماء المحلــيين بتنظــيم مــؤتمر للحصول على عونهم في بناء السلام والقيام بمسؤوليات في مجال الأمن والإدارة وحل النزاعات.

11) تقوم حكومة السودان بالحفاظ على وتحسين الإنسانية بدعم المجتمــع الدولي (communauté internationale) وفي سبيل تحقيق ذلــك تلتــزم حكومة السودان بتمديد فترة سريان الإجراءات السريعة الخاصــة بوصــول العون الإنساني إلى دارفور حتى يوليو 2005.

12) تبدأ حكومة السودان بالدخول في محادثات مــع القيــادات المحليــة وغيرهم بهدف تكوين لجنة لإعادة التأهيل والتنمية والمصالحة في دارفور.

التوقيع:

- **د. مصطفى عثمان إسماعيل** وزير الخارجية ع/ حكومة السودان
- **أيان برتوك الممثل الخاص للأمين العام** ع/ الأمم المتحدة

الخرطوم في 5 أغسطس (غشت) سنة 2004

المصادر والمراجع

- الدكتور/محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقية، عـالم المعرفـة، سـنة 1980م، العدد34، الكويت.
- علي المنتصر فرفر، إفريقيا: قضايا ومشكلات وطموحـات، ط2، سـنة 1988م، الجماهيرية الليبية.
- صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، ط1، مكتبة النهـضة المـصرية، سنة1980م، القاهرة.
- انتقالية واستشفاف، العدد 2، سنة 1999م، المعهد الـوطني للدراسـات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر.
- انتقالية واستشفاف، العدد3، سنة2001م، المعهـد الـوطني للدراسـات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر.
- شارل روسّو،القانون الدولي (droit international) العام، الأهلية للنشر والتوزيع، سنة 1982م، بيروت، لبنان.
- الدكتور/محمد المجذوب، محاضرات في القانون الدولي(droit international) العام، الدار الجامعية.
- الدكتور/عمر سعد الله، القانون الدولي (droit international) للحدود، الجزء الثاني، ط1، سنة2003م، الجزائر.
- نعيم قدّاح، التمييز العنصري وحركة التحرير في إفريقيا الجنوبيـة، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، سنة1975م، الجزائر.
- السياسة الدولية، العدد110، أكتوبر سنة1992م، القاهرة.

- الوحدة، العدد97، أكتوبر سنة1992م، الرباط، المغرب.
- الدكتور/عبد العزيز سرحان، دروس في المنظمات الدولية (1969م-1970 م)، دار النهضة العربية بالقاهرة، مصر.
- عبد القادر رزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، سنة2004م، مصر، القاهرة.
- صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد49، سنة1982م، الكويت،
- عالم المعرفة، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، اكتوبر/سبتمبر سنة1999م، الكويت.
- خطب ورسائل الرئيس الجزائري السيد/عبد العزيز بوتفليقة (14يناير-30ابريل سنة2001م)، الجزء الأول، الجزائر.
- صوت الأحرار(صحيفة جزائرية)، العدد1934، يوليو سنة2004م.
- صوت الأحرار(صحيفة جزائرية)، العدد1895، مايو سنة2004م
- الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)، العدد1084، مايو سنة2004م.
- الشروق اليومي (صحيفة جزائرية) العدد1143، غشت سنة2004م.
- الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)، العدد1938، يوليو سنة2004م.

للمؤلف

1- **الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات**، دار الفكر، دمشق، طبعة أولى سنة1999، طبعة ثانية سنة 2004، دمشق.

2-**النظام الدولي الجديد**: الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 1999، طبعة ثانية، سنة2003، الجزائر.

3- **أزمة لوكربي بين منطق القانون والتعنت الغربي**، دار الفكر، الجزائر، طبعة أولى سنة، 1999، الجزائر.

4- **منظمة الوحدة الإفريقية**: التحدي والأمل، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، طبعة أولى سنة2000، الجزائر.

5- **التلوث البيئي**: **مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة أولى سنة2000، الجزائر.

6- **الإعلام والمستقبل**: **أفكار ورؤى**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2001، الجزائر.

7- **الصراع العربي – الإسرائيلي**: **ما أشبه اليوم بالبارحة**، مطبعة البعث بقسنطينة، الجزائر، طبعة أولى سنة2001، الجزائر.

8- **أحداث متحركة ... وفواصل لم تنته**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، طبعة أولى سنة2001، الجزائر.

9- **فضاءات حرة في الاقتصاد والدين والثقافة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2002، الجزائر.

10- **هجرة الكفاءات العربية**: دوافعها واتجاهاتها، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2002، الجزائر.

11- **التصحر: ظاهرة طبيعية أم اجتماعية؟**، دار هومـــة للطباعـــة والنـــشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2003، **الجزائر.**

12- **الإعلام والتنمية: قضايا.. وطموحات**، دار هومة للطباعـــة والنـــشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2004، الجزائر.

13- **آخر الدواء... الديمقراطية**، دار الفجر للطباعة والنـــشر والتوزيـــع، القاهرة، ط1، سنة 2003، الجزائر.

14- **نزاعات الحدود العربية**، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، سنة 2004، الجزائر.

15- **الحوار بين الشمال والجنوب**: نحو علاقات اقتصادية عادلة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة أولى، سنة 2004، مصر.

16- **النظام العالمي الجديد للإعلام**، دار الفجر للنشر والتوزيع **بالقاهرة**، طبعة أولى، سنة2005

17- **الانفجار السكاني في العالم: من تحدّيات العولمة .. إلى الفجوة الرقمية**، دار الفجر للنشر والتوزيع **بالقاهرة**، طبعة أولى، سنة2005

مطابع الدار الهندسية/القاهرة
تليفون/فاكس : (٢٠٢) ٥٤٠٢٥٩٨

هذا الكتـــاب

ورثت القارة الأفريقية عن المستعمرين أزمـات عدة لا تزال تكابد آثارها المدمرة حتى اليوم ، فزيـادة على أزمة الحدود التى لا تـزال تلقى بظـلالها على القارة ، هنـاك نـزاع البحرات الكبرى بين زائير ورواندا والبورونـدى ، ونزاعات أخرى تتميز بالجانب الدينـى تارة ، وأخـرى بالجانب العراقـى ، وهى نـزاعـات ناتجة عن الحـرب الباردة التى سـارت القارة فى فلكها ، وقد استـوقعت هذه النزاعات برمتها القادة السياسيين الأارقة - وتستوقف اليوم النخب الإفريقية.

كما يتناول الكتاب تأثير التـدخلا الأجنبية فى القارة الأفريقيـة خاصة القوى العظمى منها ، فى الحرب البـاردة أو فى التشكيلة الجديـدة لموازيـن القـوى العالمـية بقـادة الولايات المتحدة اليوم ، زيادة على ضعف التسيير الإفريقى للأداء السياسى الذى أثبت عجزه فى إقامة دول ذات مصدقية .

* أسباب انزاعات الإفريقية ؟
* دور مجلس السلم والأمن الأفريقى فى حل النزاعات ؟ وبأى قوة ؟
* الإداة الإستعمارية فى ظل الوصايا الدولية ؟
* كيف يمكن إعادة إستعادة المثل الأفريقية القومية المشتركة ؟

هذه التساؤلات وغيرها هى ما حاول الكتاب وضعها فى الميزان .

والله ولى التـوفيق ،،،

الناشر

عبد الحى أحمد فؤاد

صدر أيضاً للناشر

* الحوار بين الشمال والجنوب
* نزاعات الحدود العربية
* آخر الدواء ... الديمقراطية
* الدولة رؤية سوسيولوجية
* الدولة الجزائرية الحديثة
* تطور السياسة الدولية
* دراسات فى الفلسفة السياسية
* إرهاصات غزو العراق ونهاية إ...
* الإعلام السياسي والرأى العام
* الوجيز فى مناهج البحوث الس...
* الدعاية السياسية وتطبيقاته...
* أساسيات الرأى العام
* الدولة فى الفكر العربى الحدي...
* الحرب النفسية

دار الفجـر للنـشر والتـوزيع
4 شارع هاشم الأشقر - النزهة الجديدة - القاهرة
تليفون : 6242520 - 6246252 (00202)
فاكـس : 6246265 (00202)

I.S.B.N
977-358-087-3